وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
– جامعة فرحات عباس – سطيف
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

دراسة حالة القطاع الزراعي- -

2010 – 1990

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية
تخصص : اقتصاد دولي

:إعداد الطالب : تحت إشراف الأستاذ

سمير حماشي أ.د عبد المجيد جنان

: أعضاء لجنة المناقشة

د . حمودي حاج صحراوي	أستاذ محاضر	جامعة سطيف	رئيسا
أ.د. عبد المجيد جنان	أستاذ محاضر	جامعة سطيف	مشرفا ومقررا
د. ليلي قطاف	أستاذة محاضرة	جامعة سطيف	مناقشا
د. الطاهر بن يعقوب	أستاذ محاضر	جامعة سطيف	مناقشا

تشكـــــرات

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي وقدوتي:

أ.د عبد المجيد جنان

الذي لم يبخل علي بتوجيهاته القيمة

وانتقاداته الهادفة التي أخرجت هذه المذكرة

في صورتها النهائية.

كما أتوجه بالشكر إلي :

أ.د الحاج صحراوي حمودي

وخير ما أقوله لمؤطري هذه المذكرة

قوله سبحانه وتعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات."

صدق الله العظيم

إهداء

أحمد و أشكر الله الذي منحنا نعمة العلم و البصيرة

اهدي ثمرة عملي إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحققه له آماله، إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة مترجمة في تقديسه للعلم:

والدي العزيز على قلبي.

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان إلى التي صبرت على كل شيء:

أمي أعز ملاك على القلب والعين.

كما اهدي هذا العمل إلي كل من ساعدني من قريب أو من بعيد والي كل الأهل والأقارب، والي كل عمال اتصالات الجزائر ببوقاعة ، وإلي كل من وقف معي طيلة انجاز هاته المذكرة من اصدقاء واساتذة والي كل الذين احبهم ، والذين لم يتسنى لي ذكرهم .

مقدمة:

لقد كان للبترول أثرا كبيرا في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، فليس من الصدفة أن تجد سلعة أساسية نادرة ومحدودة جدا تتحكم في اقتصاديات كاملة، وإزاء ما تعرفه السوق البترولية العالمية من تغيرات والمتمثلة أساسا في تقلبات أسعار النفط واعتباره المورد الأساسي سواء في الدول المستوردة للنفط والذي يعتبر مورد هام في اقتصادياتها أو الدول المصدرة له من خلال الإيرادات التي تحققها هذه الدول. فكلما ارتفع السعر كلما ارتفعت الايردات والعكس صحيح فسعر البترول يعتبر عامل من العوامل التي تحدد بموجبها عائدات البترول إضافة إلي الإنتاج والتصدير وسعر صرف الدولار الأمريكي، وغالبية الدول المصدرة للبترول تعتمد على هذه الإيرادات لتمويل برامجها التنموية ، كما أن انخفاض الإيرادات البترولية كنتيجة لانخفاض الأسعار قد يأدي الي اعاقة برامج التنمية والاستثمار والتمويل في هذه الدول .

وقد شهدت السوق البترولية العالمية عدة هزات كانت بداياتها في السبعينات وآخرها ما يشهده الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة من 2005 إلى غاية 2010 نتيجة تأثرها سلبا أو إيجابا بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعار البترول ارتفاعا أو نزولا وأفضت إلى حالة عدم الاستقرار، و قد ترتب على ذلك كله نتائج تراكمية على الاقتصاد العالمي والعربي وعلى التنمية بكل أبعادها.

تعد المنطقة العربية من أكبر المناطق الإستراتيجية في العالم من حيث احتوائها على ثروات طاقوية هائلة واحتياطي ضخم من البترول والغاز الطبيعي إضافة إلى موقعها الوسطي المتميز وقربها من الأسواق العالمية – آسيا وأوروبا – فهي تطل على قنوات عديدة لنقل البترول إلى كافة أنحاء العالم ، ويعتبر البترول سلعة إستراتيجية ومادة حيوية أساسية للصناعة والتجارة الدولية وله اثر كبير على جميع أوجه النشاط الاقتصادي.

وتعتبر الجزائر من بين الدول العربية النفطية التي يلعب قطاع المحروقات فيها دور مهم في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني، حيث تمتلك الجزائر ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة والمتمثلة أساسا في البترول والغاز، فقد كانت هذه الثروة محتكرة من طرف الشركات الأجنبية مما دفع بالجزائر إلى استرجاعها عن طريق التأميم واستغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني ، حيث تساهم صادرات المحروقات بأكثر من 90% من إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، بحيث تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية الوطنية .

وباعتبار البترول سلعة إستراتيجية ومادة حيوية أساسية لها تأثير على جميع أوجه النشاط الاقتصادي الجزائري سواء الصناعية أو الزراعية، فإن لإيرادات البترول دور هام في الاقتصاد الجزائري حيث بواسطة هاته الإيرادات يمكن أن تحقق الجزائر تنميه ونهوض في اقتصادها، نظرا للعوائد المحققة واستثمار هاته العوائد في مختلف القطاعات الاقتصادية .

1- أهمية الموضوع :

يتميز الاقتصاد الجزائري بالاعتماد الكلي على قطاع المحروقات حيث يمثل 98% من الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة وهذا ما يعني أن الجزائر تعتمد على التصدير الأحادي الجانب والمتمثل في البترول مما يجعل من الميزان التجاري متأثر بأسعار البترول وبتالي فإن هذا التأثير يمس الاقتصاد الوطني ككل ، ولذلك شرعت الجزائر بالعمل على إنهاء الاعتماد الكلي على الطاقة والخروج من دائرة الاعتماد على البترول وإقامة اقتصاد متنوع وذلك بتسيير رشيد للإيرادات المتحصل عليها من خلال تصدير البترول و تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى ، و من بين هذه القطاعات التي تعمل الجزائر على تنميتها هي القطاع الزراعي نظر لما تلعبه الزراعة في تحقيق استقرار أكثر للاقتصاد الجزائري ، وأيضا في التخفيف من الواردات الكبيرة التي تستوردها الجزائر من منتجات زراعية بالإمكان إنتاجها محليا والتخلص من تبعيتها خارجيا واستيرادها ، و بالعمل على توفير شروط التحفيز الاقتصادي في القطاع الزراعي و الاستثمار الزراعي .

ويشهد الاقتصاد العالمي أجواء طفرة نفطية جديدة خلال السنوات الأخيرة تجسدت في الارتفاعات الكبيرة والمتوالية في أسعار النفط، مما زاد من ارتفاع الايردات النفطية في الجزائر مما أعطي فرصة نادرة للاستثمار في القطاع الزراعي بواسطة هاته الإيرادات النفطية .

و في هاته الدراسة سنتطرق إلى أثر تغيرات أسعار البترول على القطاع الزراعي خلال الفترة 1990 – 2010.

2- إشكالية الدراسة:

يعتبر قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، وذلك لأنه لا يزال بعد أكثر من أربعة عقود من الاستقلال، القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي، فهو يساهم في الصادرات الجزائرية بنسبة تزيد عن 95 %في المتوسط ، ونتيجة لارتباط الاقتصاد الجزائري بالصادرات البترولية بنسبة كبيرة ، فانه من الضروري على الجزائر أن تعمل على الاستفادة من الفوائض والارتفاعات البترولية الحالية من اجل تمويل القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة الزراعية منها.

ولمعرفة دور الفوائض البترولية في تطوير وتمويل القطاع الزراعي الجزائري وهو محور دراستنا ننطلق من الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف تؤثر عوائد البترول على التنمية الزراعية في الجزائر؟ وكيف يمكن استغلال هذه الإيرادات في الاستثمار وتمويل القطاع الزراعي الجزائري ؟

ولكي نصل إلى لب الموضوع لا بد من الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1- ماهي الإمكانيات النفطية الجزائرية من استكشاف واحتياطي وإنتاج وتصدير للبترول ؟

2- ما هو دور الإصلاحات الهيكلية في التحسين من مردودية قطاع المحروقات الجزائري؟ وماهي قيمة العوائد البترولية المحصلة في الجزائر خلال الفترة 1990-2010 ؟

3- ماهو دور صندوق ضبط الموارد في امتصاص العجز والفائض الداخلي والخارجي ؟ وهل يستطيع هذا صندوق أن يصمد أمام صدمات الخارجية والتي قد تأتي من انخفاض أسعار المحروقات مستقبلا ؟

4- ماهو اثر الإصلاحات الزراعية في تحسين الإنتاج الزراعي والتقليل من الواردات الغذائية؟

5- كيف يمكن لإيرادات البترول أن تساهم في تحسين الإنتاج الزراعي الجزائري ؟ وما هي الفروع التي سجلت أكثر تأثير؟.

3- فرضيات الدراسة:

لسنا بصدد دراسة الاقتصاد الجزائري ودور البترول في تنميه الاقتصاد ككل بقدر ما ستنصب دراستنا على تقلبات أسعار البترول وآثرها على القطاع الزراعي خلال الفترة 1990-2010 وانطلقنا من الفرضية الأساسية التالية :

العائد البترولي هو العامل الأساسي الذي يسمح بتنمية القطاع الزراعي في الجزائر ؟

ولمعرفة مدي صحة هذه الفرضية ننطلق من الفرضيات الفرعية التالية:

- لفوائض البترول دور كبير في الاقتصاد الجزائري ككل وعلى القطاع الزراعي بالخصوص من حيث النهوض بالقطاع الزراعي وتطويره .
- لسياسة الإصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي الجزائري منذ سنة 1987 إلى غاية 2010 دور في تحسين أداء النشاط الزراعي بالجزائر .
- رغم اعتماد الدولة الجزائرية عدة إصلاحات في قطاع الزراعي إلا أن الواردات الغذائية في ارتفاع مستمر .

- تعتبر مقترحات وزارة الفلاحة مقترحات هامة تساهم في تحسين ورفع الانتاج الزراعي الجزائري.

4- أسباب اختيار الموضوع :

- التغيرات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي و اعتبار البترول احد الركائز التي تعتمد عليها الصناعات العالمية فإن أي تغير في أسعار البترول سيؤثر حتما على الاقتصاد الجزائري سواء بالارتفاع أو الانخفاض وبتالي على إيرادات الجزائر .
- دراسة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وأثرها علي تنمية القطاع الزراعي في الجزائر.
- معرفة مختلف الأساليب والأدوات الاقتصادية المعتمدة في مواجهة التقلبات والآثار الحادة لتغيرات أسعار النفط وسبل تنميه القطاع الزراعي حتى لا يصبح أي تأثر في القطاع النفطي يمس بالاقتصاد الجزائري ككل.
- ما يشهده القطاع الزراعي من تحسن في الآونة الأخيرة واهتمامات الدولة به كقطاع يساهم في تحقق الاستقرار الاقتصادي.

5- هدف الدراسة :

- تمنح هاته الايرادات الكبيرة للدولة قدرة اكبر في تنميه وتطوير القطاع الزراعي الجزائري والاستثمار فيه والذي يسمح بجعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد متنوع تلعب فيه الزراعة دور مهم في تطوير القطاع الاقتصادي الجزائري ، وبما أن تغيرات سعر النفط سوف تؤثر على الاقتصاد الجزائري فإنه يتعين علينا تحليل التغيرات في أسعار البترول وآثرها على القطاع الزراعي .
- محاولة إنهاء الاعتماد الكلي على الطاقة والخروج من دائرة الاعتماد على المحروقات وإقامة اقتصاد متنوع وذلك بتسيير رشيد من خلال تنمية القطاعات الزراعي الجزائري .
- دور الإصلاحات الزراعية في الزيادة من الإنتاج الزراعي .
- اطلاع المهتمين بأهمية الموضوع وما يمكن أن يقدمه من إسهامات سواء بالنسبة للأكاديميين آو الميدانين على حد سواء.

6- المنهج المتبع :

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، ووصولا إلى الهدف من الدراسة اعتمد على المنهج الوصفي في بعض أجزاء الدراسة والمتمثل بالخصوص في معرفة كل واقع النفط في الجزائر وواقع الزراعة في الجزائر أيضا ، والمنهج التحليلي في تحليل الإحصاءات والبيانات المرتبطة بدراسة تحليل تغيرات أسعار النفط وآثارها على القطاع الزراعي في الجزائر التي تم جمعها والمتعلقة بالفترة (1990-2010) باستعمال البرمجة الإعلامية Eviews لتحليل المعلومات الإحصائية .

7- الدراسات السابقة :

- مشدن وهيبة ،أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003 ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع النقود و المالية ، جامعة الجزائر 2004/2005 و التي تطرقت إلى مختلف المتغيرات المؤثرة في السوق البترولية وحرب الأسعار بين الدول المصدرة و الدول المستوردة ، بالإضافة إلى تحديات و مستقبل البترول العربي في ظل معطيات الاقتصاد العالمي الحديث.
- طيبوني أمينة ، تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع النقود و المالية ، جامعة الجزائر، 2003-2004 و التي تطرقت إلى تمويل الاستثمارات قبل التسعينات أي تمويل الاستثمارات في ظل الاقتصاد الموجه، ثم عملت على توضيح مختلف الإصلاحات التي مست الاقتصاد الوطني و بالخصوص تلك المتعلقة بقوانين الاستثمار ،و التي اتجهت أغلبها نحو إعطاء استقلالية للمؤسسات العمومية و اللجوء إلى الخوصصة، و أخيرا تطرقت إلى آليات تمويل الاستثمارات في خضم الانفتاح و الشراكة مع المؤسسات الأجنبية، إلا أنها لم تبرز بصفة دقيقة دور المحروقات في تمويل الاستثمارات في الجزائر.
- المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،جامعة سطيف، أفريل 2008 .

8- تقسيمات الدراسة:

لمعالجة هذه الدراسة ولوجود متغيرين والمتمثلين في كل من البترول والزراعة فإنه للإجابة على الإشكاليات السابقة، والتأكد من مدى صحة الفرضية الأساسية ، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: تطور قطاع البترول في الجزائر ودور صندوق ضبط الموارد في توظيف مداخيل الثروة البترولية خلال الفترة 1990-2010

في دراسة هذا الفصل سنتطرق إلى دراسة أداء قطاع المحروقات في الجزائر واهم الإصلاحات الاقتصادية في القطاع البترولي خلال الفترة 1990-2010 وذلك من خلال معرفة أهم تطورات التي طرأت على قطاع المحروقات بالجزائر من خلال معرفة أهم المصادر المساعدة على زيادة عائدات النفط والمتمثلة في الاستكشاف والاحتياطي المتوفر بالجزائر خلال الفترة 1990 -2010 وأيضا معرفة حجم الإنتاج والصادرات الجزائرية من البترول خلال الفترة 1990 -2010 ، كما سوف يتم عرض أهم الإصلاحات الاقتصادية في قطاع النفط خلال الفترة 1990-2010 وتقييمها. ومن ثم ننتقل إلى دراسة تطور أسعار وعائدات المحروقات في الجزائر ودور صندوق ضبط الموارد في ضبط مداخيل البترول في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2010 وأهمية هذا الصندوق على الاقتصاد ككل .

الفصل الثاني: تنامي وتطور القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 1990-2010

أما الفصل الثاني سوف نقوم بدراسة القطاع الزراعي في الجزائر وتطوراته ومعالمه كما يتم في هذا الفصل دراسة عوامل تنمية و نجاح الإصلاحات في القطاع الزراعي الجزائري ويتم أيضا دراسة أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي الجزائري ، ودراسة السبل التي تساهم في النهوض بهذا القطاع وذلك من خلال معرفة أهم الإصلاحات التي شهدها القطاع الزراعي خلال الفترة 1990-2010 ومعرفة مدى مساهمة هاته الإصلاحات في رفع الإنتاج الزراعي وتتم دراسة أيضا الميزان التجاري الزراعي والغذائي في الجزائر خلال الفترة 1990-2010.

الفصل الثالث: اثر ارتفاع الإيرادات البترولية على تنمية القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2010

وهذا الفصل يعتبر الجانب التطبيقي من الدراسة ، حيث من خلال معطيات الفصل الأول والفصل الثاني تتم دراسة اثر عائدات البترول على تنمية القطاع الزراعي في الجزائر وذلك من خلال دراسة إحصائية ، باستعمال البرمجة الإعلامية Eviews لتحليل المعلومات الإحصائية وأيضا دراسة اثر الاستثمار والتمويل المقدم من الدولة للقطاع الزراعي الجزائري .

ملاحظة:

من خلال دراستنا لأثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري - حالة القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2010 - هناك نقطة مهمة يستوجب التطرق إليها وهي أن سعر البترول لا يؤثر على القطاع الزراعي

الجزائري بصفة مباشرة ، وذلك لوجود ما يسمى بصندوق التعويضات (صندوق ضبط الموارد) ، الذي انشئته الجزائر سنة 2000 حرصا من الدولة علي تجنب أي صدمة سلبية نتيجة تقلب الأسعار ، وأيضا تجنبا لأي تقلبات للمتغيرات الخارجية أن تأثر على الاقتصاد الداخلي ، وتوفير التغطية للاقتصاد الجزائري ككل ، وبتالي فأن دراسة كانت حول اثر تغيرات إيرادات البترول على الاقتصاد الجزائري – حالة القطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة 1990 – 2010 – ، ،بمعنى أن الإيرادات هي التي تلعب دور في تأثير أو عدم التأثير على القطاع الزراعي في الجزائر وليس السعر وتأثير سعر يكون بطريقة غير مباشرة حيث ان أي ارتفاع لأسعار البترول سوف يؤدي إلي زيادة إيرادات الدولة وبالتالي فهي علاقة تعددية لكن كما سبق القول فان صندوق ضبط الموارد هو الصندوق الذي يوازن أو يضبط أي تغيرات في أسعار البترول سواءا بزيادة أو نقصان .

المقدمة العامة

موارد في توظيف مداخيل الثروة البترولية خلال الفترة 1990-0201

الفصل الثاني: تنامي وتطور القطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة 1990-2010

ية على تنمية القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2010

نتائج ومقترحات

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

المقدمة العامة أ

الفصل الأول : تطور قطاع المحروقات في الجزائر ودور صندوق ضبط الموارد في توظيف مداخيل الثروة البترولية خلال الفترة 1990-0201

مقدمة الفصل الأول 02

المبحث الأول : أداء قطاع المحروقات في الجزائر واهم الإصلاحات الاقتصادية في القطاع البترولي

خلال الفترة 1990-2010..... 03

أولا : تطور نشاط الاستكشاف والاحتياطي والإنتاج والتصدير البترولي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2010 ... 03

ثانيا: الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات بالجزائر خلال الفترة 1990 - 2010 10

ثالثا : تقييم أداء الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات بالجزائر خلال الفترة 1990–2010 ..... **18**

المبحث الثاني : تطور اسعار وعائدات المحروقات في الجزائر ودور صندوق ضبط الموارد في ضبط مداخيل البترول في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2010..... 25

أولا: تطور أسعار وعائدات المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2010 25

ثانيا : صندوق ضبط الموارد وفعاليته في توظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر 2000 – 2010 ... . **28**

ثالثا : تقييم أداء وفعالية صندوق ضبط الموارد في الجزائر خلال الفترة 2000– 2010 ..... **35**

خلاصة الفصل الأول 41

الفصل الثاني: تنامي وتطور القطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة 1990–2010

مقدمة الفصل الثاني 43

المبحث الأول: إمكانيات زراعية في الجزائر وعوامل تنميتها 44

أولا : البنيان الاقتصادي الزراعي في الجزائر **44**

ثانيا : عوامل تنمية و نجاح الإصلاحات في القطاع الزراعي الجزائري..... **49**

ثالثا: مشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر **50**

المبحث الثاني: تطور القطاع الزراعي الجزائري في ظل برامج الإصلاح 1990 -2010..... 52

أولا : القطاعي الزراعي الجزائري قبل إصلاح 1987 ..... **52**

ثانيا : القطاعي الزراعي الجزائري بعد إصلاح 1987 ..... **58**

ثالثا : تطور الإنتاج الزراعي و التجارة الخارجية للزراعة في الجزائر خلال الفترة 1990-2010 ..... **71**

خلاصة الفصل الثاني **88**

الفصل الثالث: اثر ارتفاع الإيرادات البترولية على تنمية القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2010

مقدمة الفصل الثالث **90**

المبحث الأول: اثر ارتفاع الإيرادات البترولية على القطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة 1990-2010..... 91

أولا: اثر ارتفاع الإيرادات البترولية على لإنتاج النباتي في الجـزائر خلال الفـترة 1990 – 2010 .....

91

ثانيا :اثر ارتفاع الإيرادات البترولية على لإنتاج الغاباتي والحيواني في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2010 ..... **93**

ثالثا : اثر ارتفاع ايرادات البترول على القطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة 2000-2010 ..... **98**

المبحث الثاني : اثر الاستثمار والتمويل الفلاحي على القطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة 1990- 2010..... 104

أولا: التمويل والاستثمار الفلاحي و السياسة المنتهجة لإنعاش القطاعي الزراعي في الجزائر **105**

ثانيا : واقع الفلاحة بالجزائر في إطار التمويل (القرض) البنكي **116**

خلاصة الفصل الثالث **127**

نتائج ومقترحات **128**

قائمة الملاحق.....**134**

قائمة المراجع **142**

الفصل الأول: تطور قطاع المحروقات في الجزائر ودور صندوق ضبط الموارد في توظيف مداخيل الثروة البترولية خلال الفترة 1990-2010

مقدمة الفصل الأول :

يلعب قطاع المحروقات دور هاما في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني الجزائري، خاصة وأن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة، غير أن هذه الثروة كانت محتكرة من طرف الشركات الاجنبية وتمثلت با الاساس في الشركات الامريكية والانجليزية والفرنسية مما دفع بالجزائر إلى استرجاعها عن طريق التأميم واستغلالها بما يخدم الاقتصاد ككل في السبعينيات من القرن الماضي ،حيث تساهم صادرات المحروقات أكثر من 90% من إيرادات الجزائر من العملة الصعبة ، و بذلك فهي تمثل المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية في مختلف القطاعات.

وللإيرادات النفطية دور كبير في تمويل القطاعات الاقتصادية الأخرى من صناعة وزراعة ومختلف الخدمات ، كما تعتبر المورد الأساسي لعوائد الدولة الجزائرية وبذلك فقد توجب علينا اعطاء نظرة حول القطاع البترولي في الجزائر .

وفي هذا الفصل نبين تطور القطاع البترولي وأهم الإصلاحات التي عرفها هذا القطاع في الجزائر ، كما نتناول أثر هاته الإصلاحات في رفع الإنتاج البترولي وبتالي الزيادة في الدخل البترولي ، وتتم ايضا دراسة دور صندوق ضبط الموارد على الاقتصاد الجزائري داخليا وخارجيا ومدى فعاليته في توظيف ثروة البترولية وذلك من خلال المبحثين :

المبحث الأول : أداء قطاع البترول في الجزائر واهم الإصلاحات الاقتصادية التي عرفها القطاع البترولي خلال الفترة 1990-2010

المبحث الثاني : تطور عائدات البترول في الجزائر ودور صندوق ضبط الموارد في ضبط مداخيل البترول في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2010

المبحث الأول : أداء قطاع المحروقات في الجزائر واهم الإصلاحات الاقتصادية التي عرفها القطاع البترولي خلال الفترة 1990-2010

عرف النشاط البترولي تطورات كبيرة في مجال الاستكشاف والاحتياطي والإنتاج والتصدير يتجلي لنا من خلال الإرتفاع الكبير الذي شهده هذا القطاع وأيضا شهد هذا القطاع إصلاحات اقتصادية ساهمت في الزيادة من مرد ودية قطاع المحروقات وتنظيمه .

أولا : تطور نشاط الاستكشاف والاحتياطي والإنتاج والتصدير البترولي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2010

على اعتبار أن النفط هو المورد الذي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي [1]،ويلقي اهتمام كبير من قبل شركات العالمية من اجل الاستكشاف والاستثمار في هذا القطاع. تتأثر أنشطة الاستكشاف والإنتاج علي العموم بمستوى الأسعار في السوق الدولية، فكلما ارتفعت الأسعار وحقق البلد المنتج عائدات كبيرة نتيجة رفع الصادرات البترولية ، كلما يسمح ذلك لهذا البلد بزيادة حجم الاعتماد المخصصة للاستثمار في البحث عن حقول جديدة للنفط والغاز وتطويرها أو تطوير حقول تم اكتشافها من قبل، وكلما ارتفعت الأسعار أيضا كلما شجع ذلك الشركات الأجنبية على الإقبال أكثر على الاستثمار[2].

I - تطور نشاط الاستكشاف في الجزائر خلال الفترة 1990-2010 :

يشمل نشاط الاستكشاف أشغال المسح الزلزالي وأشغال الحفر.

1- **المسح الزلزالي :** المسح الزلزالي هو عبارة عن ارسال موجات صوتية الى باطن الأرض حيث يختلف ترددها باختلاف الجوامد والسوائل والغازات فترسل في الأرض باستخدام شاحنات خاصة ثم يقاس ترددها وتذبذبها لتعطي في النهاية خريطة[3] .

تميز تطور نشاط المسح الزلزالي بالجزائر في الفترة المعنية بالتذبذب الواضح، وعلى سبيل المثال، بعد أن كان عدد الفرق العاملة لا يتجاوز عتبة 100 فرقة في الشهر عام 1995 ، ارتفع هذا العدد بشكل محسوس في السنوات الثلاثة الموالية، وذلك تحت تأثير الشركات الأجنبية التي قامت بتكثيف نشاطها، ثم ما لبث وأن عاد هذا النشاط بداية من عام 1999 إلى الانحصار بشكل كبير وبلغ أدنى مستوى له عام 2001 ، حيث لم يتجاوز عدد الفرق العاملة في الشهر 70 فرقة، ويعزى هذا التراجع إلى عاملين :

---

[1] - حامد ربيع ، التعاون العربي والسياسة البترولية القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، 1971 ، ص 288 .

[2] - مديحة الحسن الدغيري ، اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها ، بيروت ، دار الجيل ، 1992 ، ص 57 .

[3] - عبدو ، إبراهيم،الجيولوجيا الهندسية والخرائط الجيولوجية وطرق المسح الجيولوجي ،بيروت ، دار الراتب الجامعية 254،1992–288 .

أولهما هو الانتهاء من المسوح الزلزالية المكثفة للأحواض الرسوبية ذات الإمكانيات الهيدروكربونية الواعدة، التي شرعت فيها الجزائر في منتصف التسعينيات.

والعامل الثاني هو التقدم الكبير الذي أحرزته تقنيات المسوح الزلزالية في السنوات الأخيرة، سواء المسوح الزلزالية ثنائية أو ثلاثية الأبعاد، بحيث أصبحت الفرق الجيوفيزيائية تستغرق وقتا أقل من الوقت الذي كانت تستغرقه من قبل للقيام بنفس الحجم من المسوح[4] والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (1): المسح الزلزالي في الجزائر 1995-2010

و: فرقة / شهر

السنوات	الفرق	السنوات	الفرق	السنوات	الفرق
1995	97	2001	70	2007	غ م
1996	115	2002	80	2008	غ م
1997	106	2003	115	2009	غ م
1998	123	2004	غ م	2010	غ م
1999	97	2005	غ م		
2000	79	2006	غ م		

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على :

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2001 ، 2007 ، ص. 12

- غ م : غير متوفر

انتعش نشاط المسح الزلزالي من جديد بداية من عام 2003 ، وذلك بعد سنوات من الركود النسبي، وقفز عدد الفرق العاملة في الشهر دفعة واحدة من 80 فرقة في عام 2002 إلى 115 فرقة في عام 2003 ، وتوزع هذا النشاط بين المسح الزلزالي الثنائي الأبعاد في المناطق الواعدة، والمسح الزلزالي الثلاثي الأبعاد في الحقول النفطية و الغازية التي سبق اكتشافها، خصوصا في مقاطعتي غدامس و تيميمون.

2 - الحفر الاستكشافي والتطويري خلال الفترة 1990- 2010: يرتبط تطور نشاط الحفر الاستكشافي والتطويري عادة بتطور مجهود المسح الزلزالي، فكلما تكثف نشاط المسح وتحققت نتائج ايجابية، كلما كان ذلك مؤشرا على تكثيف أعمال الحفر في السنوات الموالية.إن تحليل تطور مستوى نشاط الحفر الاستكشافي والتطويري يكشف أن هذا الأخير كان متباينا من فترة لأخرى، وقد بلغ أعلى

[4] – **منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي السابع والعشرون الكويت : أوابك،2000 ص78.**

مستوى له في بداية النصف الثاني من التسعينيات، حيث كان متوسط عدد الحفارات العاملة في نهاية سنوات 1995 و 1996 و 1997 في حدود 30 حفارة، ثم انخفض هذا العدد بعد ذلك بشكل حاد ليصل في نهاية عام 1999 إلى 12 حفارة فقط. ورغم تحسن مستوى النشاط في السنوات الموالية، إلا أنه لم يتم بلوغ المعدل المحقق في الفترة السابقة، ولم يتجاوز عدد الحفارات العاملة في نهايـــة عـــام 2005 معدل 21 حفارة.

الجدول رقم (2) : تطور نشاط الحفر الاستكشافي و التطويري في الجزائر1995-2010 .

السنوات	الحفارات العاملة	الكيلومترات المحفورة	السنوات	الحفارات العاملة	الكيلومترات المحفورة	السنوات	الحفارات العاملة	الكيلومترات المحفورة
1995	27	314	2001	19	511	2007	غ م	غ م
1996	29	278	2002	21	585	2008	غ م	غ م
1997	30	292	2003	22	592	2009	غ م	غ م
1998	21	237	2004	20	غ م	2010	غ م	غ م
1999	12	391	2005	21	غ م			
2000	17	424	2006	30	778			

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على :

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2001 ، 2007 ، ص ص ص ، 13 ،14 .15 .

بخصوص نشاط الحفر إن عدد الكيلومترات المحفورة لم يساير طردا في جميـــع الســـنوات عـــدد الحفارات العاملة، إذ يلاحظ تراجع عدد الحفارات العاملة في بعض السنوات التي سجل فيها اســـتمرار اتجاه منحنى الكيلومترات المحفورة في الارتفاع أو العكس، ويعزى هذا التباين بالدرجة الأولـــى إلـــى اختلاف وسائل الحفر المستعملة و اختلاف الكفاءة والخبرة المتراكمة لدى الشركات النفطية.

3- اكتشافات النفط خلال الفترة 1990- 2010 : أثمر نشاط الاستكشاف عن المحروقات في العشر سنوات الأخيرة نتائج مقبولة على العموم حيث تجاوز المعدل في المتوسط 8 اكتشافات في كل سنة،

وكانت أفضل نتيجة تلك التي تحققت عام 1998 بـــ 20 اكتشافا، وقد تحققت أفضل النتائج في سنوات 1996 ، 1998 ، 2000 ، 2004 .

الجدول رقم (3) : اكتشافات البترول في الجزائر 1995-2010

السنوات	الاكتشافات النفطية	السنوات	الاكتشافات النفطية	السنوات	الاكتشافات النفطية
1995	**4**	**2001**	**3**	**2007**	5
1996	**8**	**2002**	**3**	**2008**	2
1997	**5**	**2003**	**3**	**2009**	4
1998	**17**	**2004**	**4**	**2010**	**غ م**
		1999	**3**	**2005**	**5**
		2000	**8**	**2006**	12

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على : - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2001 ، ص16.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2007، 2010 ، ص ص ، 15 ، 16.

إذا ما تم استبعاد النتيجة الاستثنائية لعام 1998 بـــ 17 اكتشافا نفطيا، يكون المعدل السنوي المتوسط للاكتشافات النفطية في الفترة بين 1995 و 2009 هو 5 اكتشافات تقريب، ولقد تحققت أفضل النتائج عامي 2000 و 2006 بـــ 8 و 12على التوالي اكتشافات في كلتا السنتين.

II- تطور احتياطي وإنتاج البترول في الجزائر خلال الفترة 1990-2010 :

1 - تطور احتياطي البترول في الجزائر :

شهد احتياطي النفط الخام المؤكد منذ السبعينيات إلى غاية السنوات الأخيرة حالات من التذبذب، كانت تسير طرديا مع السياق العام الذي حكم تطور نشاط الاستكشاف، غير أن ما يلاحـــظ هـــو أن حجـــم الاحتياطي لم يتغير كثيرا في الفترة الممتدة بين بداية السبعينيات إلى غاية منتصف الثمانينيات، وهـــي الفترة التي تميزت باحتكار شركة سوناطراك شبه الكامل لنشاط الاستكشاف، بعـــد انســـحاب بعـــض الشركات الأجنبية من القطاع وانحصار نشاط البعض الآخر في بداية تلك الفترة.

ويعزى هذا الجمود النسبي في حجم الاحتياطي إلى عاملين أولهما، عجز شركة سوناطراك على مواكبة التطورات التقنية الحاصلة في ميدان الاستكشاف، وثانيهما يتمثل في انحصار النشاط الاستكشافي تقريبا في محيط الحقول النفطية المنتجة القديمة، أي في منطقة تم استكشاف أهدافها البترولية الكبيرة. لهذه الأسباب لم تتحقق اكتشافات هامة ترفع من حجم الاحتياطي، بل ولم يتم حتى تجديد الكميات المنتجة والمحافظة على مستوى احتياطي بداية السبعينيات، حيث تراجع هذا الأخير بشكل محسوس،وبلغ أدنى مستوى له في عام 1978 بحجم 6300 مليون برميل فقط، بعد ن كان في حدود 7700 مليون برميل قبل أربعة سنوات من ذلك، ما يعني استنزافا صافيا لـ 1400 مليون برميل في فترة قياسية.

والجدولين التالين يوضحان تطور الاحتياطات من النفط الخام بالجزائر خلال الفترة 1990 -2010

الجدول رقم (4): تطور الاحتياطي المؤكد من النفط الخام خلال الفترة 1990-2000

و: مليون برميل

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الاحتياطي	9200	9200	9200	9200	9979	9979	10800	11200	11314	11314	11314

.Source : OPEC, Annual Statistical Bulletin 2005, p.19

أما عن تطور الاحتياطي المؤكد من النفط خلال الفترة 2001-2010 فيمكن توضيحه من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (5) : تطور الاحتياطي المؤكد من النفط الخام خلال الفترة 2001-2010

و: مليار برميل

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاحتياطي	11.3	11.3	11.8	11.4	12.3	12.2	12.2	12.2	12.2	غ م

المصدر :

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي لعام2007، 2010 ، ص20 ص 09 .

يرجع سبب التحسن في الرفع من الاحتياطات المؤكدة من النفط إلى السياسات الإصلاحية التي انتهجتها الجزائر وأيضا إلى سياسة الشراكة الجديدة وفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر من تحويل اتجاه منحنى الاحتياطي نحو الصعود المستمر، وبفضل العقود الموقعة تحقّق 56 اكتشافا نفطيا وغازيا، منها عدة حقول نفطية هامة. وأضافت هذه الاكتشافات إلى حجم الاحتياطي زيادة صافية بنحوِ 10 مليار برميل مكافئ بترول. [5]

وبفضل الإصلاحات والجهود المبذولة من قبل شركة سونطراك تكون الجزائر قد نجحت في تجديد احتياطاتها ورفعها إلى 12.2 مليار برميل ، وهذا الحجم يكفي في ظل شروط الاستغلال الاقتصادية والتقنية الحالية بتلبية حاجة الاستهلاك المحلي والتزامات التصدير وتحسين العائد البترولي .

كما نلاحظ من خلال هاذين الجدولين أن الاحتياطيات النفطية الجزائرية أصبحت ، بعد الارتفاع المعتبر بين سنة 1990 و1997 ، قد تميزت بثبات بين سنة 1998 إلي غاية 2005 ، وايضامن سنة 2006 إلي غاية 2009 ، وثبات في الاحتياطات النفطية ترك من الجزائر تبحث عن وسائل أخرى للتمويل الاقتصاد الجزائري و وتمثل بصفة خاصة في القطاع الزراعي وذلك بهدف تأسيسه كقطاع الذي سيعوض القطاع النفطي في المستقبل .

2- تطور نشاط إنتاج البترول بالجزائر خلال الفترة 1990- 2010 :

تملك الجزائر كل المواصفات التي تجعلها نموذجا للبلد المنتج للمحروقات بامتياز، ذلك أن إنتاجها من هذه المحروقات يتميز بالتنوع، فهي لا تنتج منتجا واحدا، وإنما كل الأنواع النفط الخام والغاز الطبيعي وسوائل الغازفضلا عن ذلك، فقد اعتمدت إستراتيجية تهدف إلى إرساء نوع من التوازن في مساهمة المصادر الثلاثة في ميزانية إنتاج الطاقة، كما لجأت إلى تثمين قسم منها، حيث تقوم بتكرير قسم من إنتاج النفط الخام محليا، كما تقوم بمعالجة قسم من إنتاج الغاز الطبيعي وتحويله إلى غاز سائل، وذلك لغاية واضحة هي مواجهة تقلبات الأسواق الخارجية وتنويع الزبائن.

Ministère de l'énergie et des mines, Annuaire de l'énergie et des mines, p.12 - [5]

وقد كان إنتاج الخام بالجزائر منذ تأميم القطاع عام 1971 وحتى السنوات الأخيرة متذبذبا، حيث قفز بعد التأميم مباشرة بشكل لافت، وتجاوز مليون برميل يوميا، ثم استقر بعد ذلك على امتـــداد كـــل سنوات السبعينيات تقريبا فوق سقف المليون ب/ي، قبل أن تبدأ فترة ثانية في الثمانينيـــات وتميـــزت بالتراجع الكبير في مستوى الإنتاج، الذي بلغ في هذه الفترة أدنى نقطة له، وهي 648 ألف برميـــل يومي عام 1987 ويعزى هذا السقوط الحر بالدرجة الأولى إلى محدودية النتائج التي حققتها شـــركة سوناطراك في ميدان الاستكشاف بعد انسحاب الشركات الأجنبية، إلا إنتاج النفط الخام بالجزائر خلال سنوات تسعينات و الألفية الأخيرة تطور بشكل ملف وهو ما سوف نوضـــحه مـــن خلال الجـــدول التالي :

الجدول رقم (06) : تطور إنتاج النفط الخام بالجزائر في الفترة 1990- 2010

الوحدة : ألف برميل يوميا.

السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج
1990	789.9	1997	846.1	2004	1311
1991	803.0	1998	827.3	2005	1352.0
1992	756.5	1999	749.6	2006	1426.0
1993	747.3	2000	796	2007	1398.0
1994	752.5	2001	842	2008	1356.0
1995	752.5	2002	730	2009	1240.0
1996	805.7	2003	942	2010	غ م

المصدر: من إعداد طالب اعتمادا على معطيات :

- OPEC, Annual Statistical Bulletin 2006, p.21 -

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي لعام2007 ، ص24.

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2010 ، ص 19.

مع مطلع الألفية الجديدة انتعش القطاع بصورة كبيرة مقارنه بالسنوات تسعينات ودخل الإنتاج في فترة نمو جديدة، وبلغ وفي نهاية 2008 حوالي 1.3560 مليون ب/ي، وهو ما يساوي تقريبـــا

ضعف معدل الإنتاج في سنوات التسعينيات. ويعكس هذا الإنتاج حجم الجهد المبذول منذ التسعينيات، وخصوصا في السنوات الأخيرة، سواء في ميدان الاستكشاف أو في ميدان الاستغلال، من خلال تحسين معدلات الاسترجاع والشروع في استغلال موارد بعض الحقول النفطية المكتشفة حديثا.

III- تطور نشاط تصدير البترول في الجزائر خلال الفترة 1990-2010

شهد هيكل تصدير المحروقات في السنوات القليلة الماضية تغيرا جذريا، تراجعت بمقتضاه مساهمة بعض المصادر لفائدة مصادر أخرى، فعلى سبيل المثال كانت مساهمة النفط الخام في نهاية عام 2001 تمثل أقل من خمس حجم الصادرات الكلية المقدرة ب 119 مليون طن معادل بترول. لكن بعد أربع سنوات فقط من ذلك، أي في نهاية عام 2005، أصبح تصدير الخام هو الذي يطغى على الصادرات النفطية، و يمثل نسبة تزيد عن 28 %من الحجم الكلي للصادرات.

وفي تحليلنا لتطور نشاط الصادرات الجزائرية من المحروقات يمكن إيضاحها من خلال الجدول التالي الذي يبين تطورات الصادرات النفطية من سنة 1990 إلي غاية 2010:

الجدول رقم (07) : تطور صادرات النفط الخام بالجزائر في الفترة 1990 – 2010

الوحدة : ألف برميل يوميا

السنة	الصادرات	السنة	الصادرات	السنة	الصادرات
1990	280.6	1997	373.1	2004	893
1991	344.7	1998	549.4	2005	970
1992	279.4	1999	414.6	2006	947
1993	308.0	2000	461.1	2007	1253.5
1994	329.2	2001	442	2008	840.9
1995	332.8	2002	566	2009	747.5
1996	390.8	2003	741	2010	غ م

المصدر: من إعداد طالب اعتمادا على معطيات :

.OPEC, Annual Statistical Bulletin 2005, p.33

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي لعام2007 ، ص66.

– منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2010 ، ص 57.

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن صادرات النفط الخام في الجزائر تميزت بنمو المستمر وبتحسن أدائها حيث مثلا بعد ما كانت سنة 1990 صادرات النفط الخام تقدر بـ 280.6 ألف برميل ارتفعت سنة 1998 إلى 549.4 ألف برميل يومي، وقد بلغت أقصى حد لها سنة 2007 لتصل إلى 1253.5 ألف برميل يوميا لتعود وتنخفض سنتي 2008 و 2009 إلي 840.9 و 747.5 ألف برميل يوميا على توالي أي أن صادرات النفط تضاعفت بحوالي ثلاث مرات بين سنة 1990 إلي غاية 2009 والي 5 أضعاف بين سنة 1990 و 2007 [6].

ثانيا: الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات بالجزائر خلال الفترة 1990 - 2010

I - الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع المحروقات بالجزائر قبل الإصلاحات

تغير التشريع الجزائري الخاص بقطاع المحروقات منذ الاستقلال عدة مرات، وفي كل مرة كان القانون الجديد يأتي بإطار تنظيمي وتعاقدي يختلف تماما عن الإطار السائد في المرحلة التي سبقته، ما جعل أداء القطاع ونتائجه تختلف بدورها في كل مرحلة من هذه المراحل. ووفق هذه المعايير، معيار تغير القانون والإطار التنظيمي والتعاقدي السائد، يمكن تعيين ثلاثة مراحل رئيسية مر بها تطور قطاع المحروقات بالجزائر منذ الاستقلال وتمثلت هذه المراحل في :

1- مرحلة نظام الامتيازات 1962 – 1971

ورثت الجزائر غداة الاستقلال وضعا شاذا وتركة ثقيلة في قطاع المحروقات، حيث استمر العمل في السنوات الأولى بالقانون رقم 58 -1111 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1958، والمعروف بالقانون البترولي الصحراوي.

إن هذا القانون الموروث عن العهد الاستعماري لم تكن قد أملته الاعتبارات المحلية واعتبارات خدمة السكان المحليين، وإنما أملته مصالح استعمارية، فقد رأت السلطات الفرنسية بعد اكتشاف النفط " أنه من المحتم إصدار تشريع خاص بشأن الثروات الصحراوية يأخذ بعين الاعتبار جميع الاعتبارات الماثلة في ذهن المسئولين الفرنسيين[7]فقامت بإصدار هذا القانون، ثم لجأت ذلك إلى تعديله مرتين وفق تطور الأحداث السياسية، حيث إذا كان هدف التعديل الأول سنة 1959 هو دعم المصالح الاستعمارية وتوسيع صلاحيات الدولة الفرنسية، فإن التعديل الثاني سنة 1961 قد سار في الاتجاه الذي يقلص

---

[6] - تحليل البيانات والاحصئيات تم بناء على الجدول رقم 7.

[7] - د.عاطف سليمان ، معركة البترول في الجزائر بيروت : دار الطليعة، 1974 ، ص. 1

صلاحيات الدولة الجزائرية، وذلك بعد التأكد من مسألة استقلال الجزائر. ومن بين ما فرضه التعديل الأخير إلغاء اللجوء إلى مجلس الدولة في حال المنازعات النفطية واللجوء إلى التحكيم الدولي [8].

وقد فرض المفاوض الفرنسي في اتفاقية ايفيان على الجزائر التعهد لفرنسا ضمن إطار " السيادة الجزائرية " بأن تتم مواصلة الجهود الرامية إلى استثمار الثروات الباطنية عن طريق جهاز مشترك يعرف اختصارا بالهيئة الصحراوية أو الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء. كما ألزمها بضمان جميع الحقوق البترولية التي منحتها فرنسا للشركات الفرنسية والأجنبية بموجب تطبيق قانون البترول الصحراوي قبل تاريخ الاستقلال، بمعنى استمرار سريان مفعول التعهدات الفرنسية واستمرار العمل بالشهادات المنجمية الممنوحة من قبل.

إن هذا القانون البترولي لا يشكل في جوهره استثناء على السياق العام لتلك المرحلة، فقد كان الإطار القانوني والتعاقدي الذي أرساه والقائم على نظام الامتياز لا يختلف في شيء على ما هو سائد في باقي البلدان المنتجة، وخصوصا بالشرق الأوسط.

لقد حاولت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة كسر هذا القيد، وطالبت بتاريخ 19/10/1963 بإعادة فتح باب المفاوضات من جديد من أجل مراجعة بعض البنود الخاصة باستغلال المحروقات الواردة في اتفاقية ايفيان، والتي كانت تعتبر حاجزا في وجه المشاركة الفعلية في العمليات البترولية. وان استجابت فرنسا لهذا الطلب الجزائري بعد تردد، وقدمت بعض التنازلات، خصوصا في اتفاق الجزائر لعام 1965 ، إلا أنها استمرت على العموم في نهج المماطلة على طول سنوات الستينيات، إلى أن حسمت الجزائر الأمر بقرار تأميم المحروقات في مطلع السبعينيات. وفي حقيقة الأمر، فقد كانت الجزائر تبحث من البداية على بسط سيطرتها على ثروتها النفطية، وخططت للوصول إلى هذا الهدف عبر مراحل، حيث كانت الخطوة الأولى هي إنشاء شركة سوناطراك في شهر ديسمبر ،1963[9] لتكون الأداة التي تتحقق بها الأهداف المسطرة. وكان دور هذه الشركة كما يدل على ذلك اسمها محصورا عند نشأتها في نقل وتجارة المحروقات فقط، [10]ثم تعزز هذا الدور عام 1966 ، عندما توسع نشاطها إلى المجالات الصناعية، قبل أن تصبح بداية من 1971 الفاعل الرئيسي في قطاع المحروقات بالجزائر.

2- مرحلة التأميمات واحتكار سوناطراك للقطاع 1971 – 1986

أرست الجزائر بعد تأميم قطاع المحروقات[11] وإلغاء نظام الامتياز عام 1971 نظاما جديدا لاستغلال المحروقات، قام على تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول النفطية، وجعل شركة

---

[8] **Belkacem BOUZANA, le contentieux des hydrocarbures entre l'Algérie et les sociétés étrangères. (Alger : OPU-PUBISUD, 1985), p.78**

[9]. الجريدة الرسمية، المرسوم 63 – 491 .المؤرخ في 31/12/1962 .

[10]. يعتبر إقدام الجزائر على تكليف سوناطراك بنقل وتجارة المحروقات الذي يخالف بنود القانون البترولي الصحراوي الخطوة الأولى في طريق الإلغاء الفعلي للقانون المذكور. .

[11] - منى البرادعي ، مذكرات في اقتصاديات البترول ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2008 ، ص 111 .

سوناطراك الفاعل الأساسي في القطاع، ووضع الآليات والإجراءات المناسبة التي تسمح لهـــا ببســـط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة، حيث حصر شكل العقود التي يمكن للشركات الأجنبيـــة أن تبرمها مع سوناطراك في نوع واحد، هو عقود الخدمات، وقد اشتهر منه بالجزائر صنفان :

صنف أول يعرف بعقود الخدمة بالأخطار، تقوم بموجبه الشركة الأجنبيـــة بتقـــديم الخدمـــة ولا تتحصل على المكافأة وتعويض تكاليف الاستكشاف إلا في حال الحصول على نتيجة ايجابية، وتتحمـــل وحدها الخسارة في حال الحصول على نتيجة سلبية، و **صنفٌ ثانٍ** يعرف بعقود المساعدة التقنيـــة، لا تتحمل فيه الشركة الأجنبية المخاطر ويقتصر دورها على تقديم الخدمات المطلوبة منها، وعـــادة مـــا تكون خدمات تنقيب وإنتاج، لفائدة الشركة الوطنية، مقابل مكافأة متفق عليها مسبقا.

لكن بعد 15 سنة من التطبيق، هي كل المدة التي ساد فيها هذا النوع من العقود بالجزائر، أثبتت التجربة محدودية قانون 1971وعجزه على رفع التحديات الجديدة التي واجهت القطاع بعـــد عمليـــات التأميم، فقد كانت النتائج المحققة متواضعة جدا، فعلى طول الفترة بين 1971 و 1985 مثلا لم تـــبرم الجزائر مع الشركات الأجنبية سوى 25 عقدا، أي بمعدل أقل من عقدين في السنة، ولم تتجاوز مساحة المجال المنجمي المغطى بعقود الاستكشاف 10 % من مجموع مساحة المجال المنجمي، ولم تحقـــق أعمال الاستكشاف سوى اكتشافات قليلة، لم تكن كافية لتعويض ما يتم إنتاجه، بمـــا جعـــل مســـتويات الاحتياطي تتراجع بشكل حاد، وهو الأمر الذي دفع المشرع الجزائري إلى التفكير فـــي تغييـــر ذلـــك القانون، وسن قانون جديد أكثر جاذبية وقدرة على تحريك القطاع[12].

II – الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع المحروقات في مرحلة الإصلاحات 1985-2005

سارعت الجزائر بعد الأزمة النفطية الحادة لعام 1986 ، إلى إجراء تغييـــرات عميقـــة فـــي قطـــاع المحروقات، حيث ألغت القانون السابق وأصدرت قانونا جديدا. وقد أرسى هذا الأخير نظاما يقوم على عقود تقاسم الإنتاج، و على فتح القطاع بشكل غير مسبوق أمام الاستثمار الأجنبي المباشـــر. ويمكـــن تحديد أهم الأسباب الأخرى، غير تداعيات الأزمة الاقتصادية، التي كـــانت وراء تغييـــر المنظومـــة القانونية كما يلي :

1- أسباب سن قوانين الإصلاح القطاعي:

إن وراء الاتجاه نحو تغيير السياسة الاقتصادية المنتهجة في قطاع المحروقـــات بـــالجزائر، وإدخـــال تغييرات عميقة على القطاع، دواع إقتصادية واجتماعية عديدة منها:

أ- تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية:

[12] **Omar KHELIF, Dynamiques des marchés et valorisation des hydrocarbures (Alger: CREAD, 2005), p.109 . .**

فقد أفرز التراجع الحاد في أسعار النفط في الأسواق النفطية الدولية في بداية ومنتصف الثمانينيات، والذي بلغ ذروته عام 1986 ضغوطا اقتصادية واجتماعية كبيرة، حيث تسبب انخفاض أسعار النفط إلى ما دون ال 10 دولارات للبرميل [13] في تراجع كبير في مداخيل الجزائر من العملة الصعبة.

ب - عدم تنافسية القانون السابق:

أثبتت التجربة أن قانون 1971 غير تنافسي ولا يمنح الشركات الأجنبية تقريبا الامتيازات والحوافز الضرورية لاستقطاب هذه الشركات للاستثمار في الجزائر، في ظل أفضلية شروط الإنتاج في البلدان النفطية الأخرى. وخصوصا أيضا بعض هذه البلدان كاندونيسيا كانت قد شرعت في استخدام عقود تقاسم الإنتاج.

ج- ضغوط مالية واستثمارية :

هناك أيضا أسباب ذاتية خاصة بتطور القطاع، فقد عانى قطاع المحروقات في الثمانينيات من شح الموارد المالية الضرورية للاستثمار وتنمية القطاع والاضطلاع بعمليات الصيانة الضرورية للتجهيزات، الشيء الذي تسبب في تراجع الإنتاج المحلي بمقدار الثلث في عشرية واحدة.

د - التطور التكنولوجي في القطاع :

استمرت شركة سوناطراك في العمل في السبعينيات والثمانينيات بنفس الأدوات وبنفس الأساليب الموروثة عن عهد التأميم، ولم تستطع أن تجدد أدواتها وتواكب الثورة التكنولوجية الكبيرة الحاصلة في ميادين الاستكشاف والاستغلال، الأمر الذي جعل النتائج المحققة في تلك الفترة جدد متواضعة.

ه- تحول كبير في أساسيات السوق النفطية الدولية :

برزت مؤشرات تحول كبير في السوق النفطية الدولية منذ بداية الثمانينيات، منها تراجع دور أوبك لصالح الشركات النفطية العملاقة. ومعروف أنه بعد إلغاء نظام الامتياز في بداية السبعينيات في جل البلدان المنتجة، لجأت معظم هذه الشركات إلى تكثيف الإنفاق في ميدان البحث والتطوير من أجل تحسين القدرات التكنولوجية في مجال الاستكشاف والإنتاج.

2- مضمون قوانين الإصلاح القطاعي:

صدر القانون 86-14 الذي يعتبر أول قانون لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر عام 1986 وتضمن هذا القانون أهم البنود الخاصة بفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وحدد إطار الشراكة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركات النفطية الأجنبية. ثم صدر بعد ذلك في عام 1991 القانون 91-21 الذي أدخل تعديلات هامة على القانون السابق، ووسع مجال الشراكة لتشمل قطاع

---

[13] **PAUL HORSNELL, «Mediterranean Basin in the World Petroleum Market » (Oxford : Oxford .University Press, 2000), p.69**

الغاز خاصة.وتمثل أهم بنود قانون 86-14 فالعديد من البنود والترتيبات الهادفة لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر، منها [14] :

* سمح هذا القانون لأول مرة بأربعة صيغ للشراكة وهي:

- الشراكة في صيغة عقد تقاسم الإنتاج وهي الصيغة الرئيسية والوحيدة تقريبا التي تم استعمالها.
- الشراكة في صيغة عقد خدمات.
- الشركة في صيغة شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها في الجزائر، لكنها لا تحمل الشخصية المعنوية.
- الشراكة في صيغة شركة أسهم تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها بالجزائر.

* قصر منْح الشهادات المنجمية) تراخيص الاستكشاف و/أو الاستغلال (على الشركة الوطنية سوناطراك وحدها،التي تقوم مقام الدولة وتمارس لحساب هذه الأخيرة بصورة ملتوية تقريبا شكلا من أشكال الاحتكار على نشاط الاستكشاف والاستغلال، وترك لسوناطراك بعد أن تحصل على هذه الشهادات خيار التفاوض مع الشركاء الأجانب واختيار الكيفية المثلى لاستغلال المحروقات وفق إحدى الصيغ الأربعة المذكورة سابقا. كما تضمن هذا القانون العديد من الترتيبات الأساسية الجديدة، وأهمها ما ورد في المادتين 23و65 .

* حصر مجال تطبيق القانون في قطاع النفط فقط، فقد بينت المادة 23 بوضوح أن قطاع الغاز غير معني بذلك و لا يسري عليه القانون، ومنه فإن كل الاكتشافات الغازية التي تتحقق عرضا أثناء البحث عن البترول، يتم تعويض الشريك الأجنبي على المصاريف التي صرفها لتحقيق ذلك، وتستأثر الجزائر باحتياطات الحقل المكتشف.

* إذا كانت المادة 23 قد قصرت مجال تطبيق القانون على قطاع النفط فحسب، فإن المادة 65 ذهبت أبعد من ذلك، وحصرت هي الأخرى مجال تطبيق القانون زمانا، حيث قررت أن القانون لا يسري إلا على الاكتشافات النفطية الجديدة فقط، وأن كل الحقول المكتشفة قبل تاريخ صدور القانون هي خارج مجال الشراكة، ولا يمكن أن تكون موضوعا للتعاقد بين الشركة الوطنية سوناطراك و شركائها الأجانب، وواضح من نص هذه المادة أن المشرع كان يرغب في الاحتفاظ للشركة الوطنية سوناطراك بأهم الحقول النفطية، وفي مقدمتها حقل حاسي مسعود.

* أرسى نظاما جديدا للتعاقد وأدخل لأول مرة في المنظومة التشريعية بالجزائر نوعا جديدا من العقود، هو عقود تقاسم الإنتاج، وتعتبر هذه الترتيبية أهم إضافة جاء بها هذا القانون.

---

[14] **Mustapha MEKIDECHE, L'Algérie entre économie de rente et économie de marché (Alger : . .Dahlab2000) p.96**

* وتوازيا مع إرساء نظام التعاقد الجديد القائم أساسا على عقود تقاسم الإنتاج، أعطى للشريك الأجنبي من خلال المادة 63 فرصة اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة المنازعات.

* وضع مسألة نقل المحروقات خارج إطار الشراكة، وأبقى على احتكار شركة سوناطراك لشبكات النقل. [15]

أما عن أهم بنود قانون 1991 فهي:

لم تمضِ سوى سنوات قليلة على دخول القانون 86 – 14 مجال التطبيق، حتى تأكد المشرع الجزائري أن هذا القانون تشوبه نقائص ولا يستجيب لكل ما كان ينتظر منه، واقتنع بضرورة إدخال بعض التحسينات على نصه، وهو ما تم فعلا عام 1991 .

أبقى القانون الجديد رقم 29-21 الصادر في 4 ديسمبر 1991 على بنود رئيسية كانت قد وردت في القانون السابق، وأضاف بنودا أخرى تحتوي تعديلات جوهرية.

فأما البنود الرئيسية التي أبقى عليها فهي:

* أبقى احتكار الدولة لأنشطة استكشاف واستغلال ونقل المحروقات

* سماح المادة الرابعة في حالة خاصة، استثناء على منطوق المادة الثالثة، للشركات الأجنبية بممارسة الأنشطة السابقة عدا نشاط النقل الذي أبقت المادة 17 على احتكار الدولة له، عندما تكون هذه الممارسة وفق الترتيبات الخاصة بالشراكة مع الشركة الوطنية المعنية.

* التنصيص حرفيا في المادة 24 أنه مهما كان شكل الشراكة المعتمد بين الشركة الوطنية والشريك الأجنبي، فإن نسبة الطرف الوطني يجب أن لا تقل عن نسبة 51 %، حتى يحتفظ بدور رئيس المشروع، وهو ما أكدته المادة 27 . ويعطي هذا الدور للشركة الوطنية الأولوية في تحديد سياسات الإنتاج ومخططات تطوير الحقل.

وأما التعديلات الجوهرية التي أضافها فهي كما يلي :

* وسع مجال الشراكة ليشمل الحقول النفطية المكتشفة.

* وسع القانون مجال الشراكة إلى قطاع الغاز أيضا.

* توسع القانون الجديد في منح الامتيازات الجبائية، بهدف جلب الشركات الأجنبية للاستثمار وميز بين المناطق وأفرد لكل منطقة وفق أهميتها، معدلات جبائية محددة تخضع لها كل النشاطات.

III – الإصلاحات الجديدة لقطاع المحروقات في الجزائر وملامحه خلال الفترة 2005-2010:[16]

هناك شبه إجماع على أنه رغم الظروف السياسية الخاصة التي جرى فيها تطبيق قانون 86-14 إلا أنه أثبت في العموم نجاعة كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تأكد هذا الحكم بعد بداية

---

[15] **Mustapha MEKIDECHE, Op.cit., pp.96-97.**

[16] **- بلقاسم سرايري،دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائريفي ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي افق الانظمام الي المنظلمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير ، جامعة باتنة ، 2007/2008 ، ص 147 .**

ظهور ملامح عودة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي مع مطلع الألفية الجديدة،حيث تمكنت الجزائر مثلا في عام 2001 من تحقيق أعلى معدل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات في العالم. [17]

لكن جاذبية القانون لم تشفع له عند منتقديه، الذين يصرون على أن عهد سيادة عقود تقاسم الإنتاج التي يقوم عليها القانون السابق قد ولى وأن هذه العقود لم تصبح مجدية في العهد الجديد المتميز باحتدام المنافسة بين الدول المنتجة، وأنه لابد من إطار قانوني جديد لجذب الاستثمار، وهو ما جاء القانون الجديد رقم 05-07 لتحقيقه عبر تبني نظام تعاقدي قريب من نظام الامتياز الذي كان سائدا قبل التأميم، إن لم يكن هو نظام الامتياز عينه ولم يصرح به فقط. وقد أثار القانون حفيظة المعارضين الذين يصرون على أن القانون السابق لم يثبت محدوديته، كما يريد أن يرميه منتقدوه، وأنه عكس ذلك، فإن القانون الجديد هو الذي يقوم على قراءة خاطئة للواقع الدولي وافتراضات غير صحيحة.

1- أهم بنود قانون الإصلاح الجديد

يتكون قانون المحروقات رقم 05-07 المؤرخ في 28 أبريل 2005 من 115 مادة، موزعة على عدة أبواب، وتتناول كل المسائل المتعلقة بتنظيم القطاع، بداية من كيفيات منح تراخيص الاستكشاف والاستغلال وكيفيات ممارسة النشاط، وانتهاء بالمنظومة الجبائية التي يخضع لها النشاط. وذلك بعد إدخال العديد من التعديلات عن نص مشروع النسخة الأصلية الأولى للقانون التي كانت قد نشرت أول مرة في شهر سبتمبر لعام 2001 .

في العرض الخاص بتوضيح دواعي تغيير القانون السابق، كتب وزير الطاقة شكيب خليل : " لن تجبر الدولة سوناطراك على الاستثمار في مشاريع تكون فيها قواعد الممارسة التجارية الجيدة والمصلحة المالية للمؤسسة غائبة " [18]وفي ذلك إشارة واضحة إلى النزعة الليبرالية الكبيرة للقانون.

الغرض الأساسي لهذا النص القانوني وفق ما جاء في نص المادة الأولى هو تعريف " النظام القانوني الذي يضبط أنشطة البحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها وتكريرها وتحويلها، وتجارة المشتقات النفطية وتخزينها وتوزيعها، ويضبط أيضا استعمال التجهيزات والتركيبات التي تسمح بممارسة هذه النشاطات" وتعريف " النظام المؤسساتي الذي يسمح بأدائها" وتعريف "حقوق وواجبات كل الأشخاص الذين يمارسون واحدة أو بعضا من هذه النشاطات". [19]

لقي هذا القانون منذ نشر نسخته الأولى معارضة شديدة، لكن بعد جدل وأخذ ورد، أدخلت تعديلات طفيفة على النسخة الأصلية المنشورة أول مرة عام 2001 ، وتم اعتماد النسخة المنقحة في نهاية

---

[17] **Mohamed HACHEMAOUI, « la nouvelle loi algérienne sur les hydrocarbures : les enjeux d'une libéralisation », communication présentée au centre AKI Crises Today (Francese, Italie : AKI, 2004), p.4**

[18] **Ministère de l'Energie et des Mines, Exposé des motifs du projet de loi relative aux hydrocarbure(Alger, MEM, 2001), p.7.**

[19] **-الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 50 المؤرخ في 19 جويلية 2005 ،ص. 4**

المطاف في يوم 28 ابريل 2005 تحت رقم 05-07 وصدر القانون في الجريدة الرسمية [20] وتضمن عددا هاما من الترتيبات التي لو صدرت نصوصها التطبيقية وطبقت لكان من شأنها أن تـــؤدي إلـــى تغيير أوضاع القطاع جذريا، وأهم هذه الترتيبات هي :

أ- الفصل التام بين عمل الدولة ونشاط شركة سوناطراك[21] :

إن أهم البنود الواردة في نص القانون الجديد هي تلك تر سم الفصل التام بين عمل الدولة ونشاط شركة سوناطراك، وترسي مسافة قانونية واضحة بين الدولة والشركة وتوضح صلاحيات كل طرف، فمن جهة تقوم الدولة باسترجاع الصلاحيات التي هي من صميم عمل الدولة من شركة ســـوناطراك، ومن جهة ثانية تنسحب الدولة بالكامل من التسيير المباشر للشركة وترفع وصايتها المباشرة عليها بما يسمح للشركة بالتفرغ لأداء دورها الأصلي كمؤسسة اقتصادية تسعى أساسا لخلـــق الـــثروة وتحقيـــق أهداف تجارية، وهذا ما أشارت إليه بوضوح المادة 2 من نص القانون.

وفي أفق تجريد شركة سوناطراك من ممارسة دور القوة العمومية الذي كانت تقوم بـــه مـــن قبـــل لحساب الدولة، أشار نص المادة 12 إلى استحداث وكالتين جديدتين للمحروقات، تتمتعان بالشخصـــية المعنوية وبالاستقلالية المالية، توكل إليهما صلاحيات سوناطراك السابقة، ويفـــوض إليهمـــا أداء دور القوة العمومية السابق.

الوكالة الأولى هي الوكالة الوطنية لمراقبة وضبط النشاطات بمجال المحروقات والمعرفة اختصارا ب " سلطة الضبط للمحروقات" والوكالة الثانية هي الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات.Alnaf

وحددت المادة 13 صلاحيات ووظائف الوكالة الأولى وكانت كما يلي :

* احترام تطبيق القواعد التقنية المتعارف عليها في ميادين النشاط المختلفة.

* احترام الأطر التنظيمية الخاصة بتطبيق التعريفات واحترام تطبيق مبدأ الدخول الحـــر للغيـــر إلـــى منشآت النقل بالأنابيب ومنشآت التخزين.

* احترام القواعد التنظيمية الخاصة بالوقاية والأمن الصناعي والبيئة.

* احترام دفتر الشروط الخاص ببناء منشآت النقل بالأنابيب ومنشآت التخزينt من جهة أخرى، فـــإن المادة 14 حددت صلاحيات الوكالة الثانية " وكالة آل نفط وهي صلاحيات كانت كلهـــا تقريبـــا مـــن اختصاص شركة سوناطراك، ومن أهم الصلاحيات التي أسندت لهذه الوكالة الجديدة ما يلي :

* ترقية الاستثمار في ميادين استكشاف المحروقات واستغلالها.

* تسيير بنوك المعطيات الخاصة بالقطاع وتحيينها.

* إصدار عروض المنافسة وتقييم العروض المقدمةAppel d'offre

* إمضاء عقود الاستكشاف والاستغلال مع الغير وتسليم التراخيص.

---

[20] -**الجريدة الرسمية، العدد السابق** .

[21] - **بلقاسم سرايري،دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائريفي ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي افق الانظمام الي المنظلمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير ، جامعة باتنة ، 2007/2008 ، ص 148 .**

* متابعة تنفيذ العقود المبرمة ومراقبتها، بصفتها أحد أطراف العقد.

* تحديد وجباية الإتاوات المستحقة للخزينة العمومية.

ب-إلغاء نظام تقاسم الإنتاج و إرساء نظام تعاقدي جديد[22] :

إن الفكرة التي أثارت أكبر قدر من الجدل، والتي لاقت أشد أنواع الاعتراض هي تلك التي وردت في المادة 48 من نص القانون الجديد. فهذه المادة ألغت ضمنيا تقريبا العمل بعقود تقاسم الإنتاج، عندما أعطت المستثمر الأجنبي الحق في امتلاك 70 % على الأقل من حقوق المساهمة في أية شراكة، ولم تترك سوى خيار يتراوح بين 30 %على الأكثر و 20 %على الأقل لشركة سوناطراك. وقيدت ذلك بشرط موافقة هذه الأخيرة في أجل لا يتجاوز مدة الشهر بعد المصادقة على مخطط التطوير الذي تنجزه الشركة صاحبة الاكتشاف، ما يعني ضمنيا وعمليا تقريبا دفع إن هذا الدور المتنامي للحضور الأمريكي في قطاع المحروقات بالجزائر تمثله على وجه الخصوص ثلاثة شركات أمريكية هي : أناداركو و أركو و أموكو، و كل واحدة من هذه الشركات الثلاثة تستأثر بمجال محدد.

كانت أول شركة أمريكية دخلت إلى الجزائر بعد الإصلاحات هي شركة أناداركو، وقد ركزت هذه الشركة المتوسطة الحجم كل جهدها الاستثماري منذ تاريخ دخولها للجزائر عام 1989 في ميدان استكشاف المناطق الواعدة كمنطقة بركين، واستطاعت أن تحقق في هذه المنطقة بالذات اكتشافات كثيرة ونجاحات كبيرة إلى الدرجة التي فندت بها الدعاوى التي أطلقتها الشركات الفرنسية في الستينيات بأن المنطقة الوحيدة في الجزائر التي تحتوى على احتياطات نفطية كبيرة هي منطقة حاسي مسعود، وتستأثر هذه الشركة وحدها حاليا بقسم هام من الإنتاج النفطي في الجزائر وتأتي في المرتبة الثانية بعد سوناطراك في السوق الجزائرية.

الشركة الأمريكية الثانية التي اقتحمت قطاع المحروقات في الجزائر هي شركة أركو، وقد ركزت نشاطها في ميدان الاسترجاع الاصطناعي في الحقول القديمة، أما الشركة الثالثة والتي هي شركة أموكو، فقد وجهت نشاطها نحو استغلال حقول الغاز الطبيعي.

ثالثا : تقييم أداء الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات بالجزائر خلال الفترة 1990-2010

I - تقييم جدوى الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات بالجزائر 1985 -2000

إن القانون 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986[23]هو أول نص قانوني أساسي لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر. وقد أحدث هذا القانون انقلابا حقيقيا في شكل النظام التعاقدي، وذلك عندما أدخل لأول مرة إلى المنظومة التشريعية المحلية فكرة الشراكة مع الأطراف الأجنبية في مجال استكشاف المحروقات واستغلالها، ووضع لها القواعد التي تحكمها، وبين أشكالها، كما حدد حقوق وواجبات الشركاء.

---

[22] - بلقاسم سرايري،دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائريفي ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي افق الانظمام الي المنظلمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير ، جامعة باتنة ، 2007/2008 ، ص 149 .

[23].الجريدة الرسمية، السنة الخامسة والعشرون، العدد 35 ، الصادر بتاريخ 27 أوت 1986 ،ص. 101. .

يعتبر العقد المعروف في الأوساط البترولية باسم عقد تقاسم الإنتاج العمود الفقري للنظام التعاقـــدي المستحدث الذي يحكم العلاقة بين الشركاء. و قد أصبح بعد مرور عدة سنوات على الشروع في تطبيق القانون 86-14 العقد الأكثر استعمالا، حيث جرى استعماله في بداية الأمر في قطاع النفط فقط، ثـــم توسع مجال تطبيقه إلى قطاع الغاز بعد عام 1991 .

يرتكز العقد على مبدأ أساسي هو حق الشريك الأجنبي في قسم من إنتاج الحقل المكتشـــف، بعـــد الشروع في الاستغلال. و يتراوح هذا الحق في المرحلة الأولى من الحياة الافتراضية للحقل في نموذج العقد المطبق في الجزائر بين 35 و% 40 من حجم الإنتاج الكلي، ولا يمكن في أي حال أن يتجـــاوز في حده الأقصى السقف الأخير. ويمنح هذا الحق كمقابل عن كل المصاريف المدفوعة، ســـواء أثنـــاء مرحلة الاستكشاف و التطوير أو بعد بداية الاستغلال، وهي المصاريف التي تُعرف أو كلفة البـــترول، ويستمر العمل بهذه القسمة إلى أن Cost Oil اختصارا باللغة الانجليزية ب يسترجع المستثمر الأجنبي كل الاستثمارات والمصاريف التي أنفقها في ميدان الاستكشاف والتطوير. وبعد ذلـــك يتغيـــر توزيـــع النسب بعد أن يكون الشريك الأجنبي قد استرجع جميع ما أنفقه لا يغطـــي Cost Oil فـــي مرحلـــة الاستكشاف والتطوير، لأنه ابتداء من هذه اللحظة يصبح مفهوم سوى مصاريف الاستغلال. وفي هـــذه الحالة أيضا يستمر حق الشريك الأجنبي في استقطاع كمية من الإنتاج في مقابل تلك المصاريف، و يتم تقاسم القسم الفائض من الإنتاج، المعروف باللغة أو ربح البترول، بين مالك الحقل و الشريك الأجنبي، على أن تعود Profit Oilالانجليزية باسم لنسبة الكبرى منه هذه المرة إلى مالك الحقل، بما مقداره بين 75 و 90%.[24]

إن ثمة من الكتاب من لا يميز عقود تقاسم الإنتاج عن عقود الخدمات التي كانت سائدة من قبـــل، ويعتبرها شكلا من أشكالها، ويصنف كل هذه العقود في دائرة واحدة. لكن يبقى أن الاتجاه الغالب هـــو تمييز النوعين عن بعضهما البعض، وتصنيف كل نوع في دائرة خاصة به. ويورد هذا الاتجاه للتمييز بين هذين النوعين من العقود أوجه الخلاف والتمايز التالية:

* يكون المقابل الذي يتحصل عليه المستثمر الأجنبي في النوع الأول (عقد تقاسم الإنتاج) ماديـــا فـــي شكل قسم من الإنتاج، بينما يكون المقابل في النوع الثاني (عقد الخدمات) نقديا، يتحصل عليه في مقابل الخدمات التي قدمها للشركة الوطنية.

* لا يغلق النوع الأول الباب كاملا في وجه المستثمر الأجنبي للوصول إلى الاحتياطات، كما يفعـــل النوع الثاني، غير أنه بالمقابل لا يفتح هذا الباب أيضا الا جزئيا، ولا يعمل في حقيقة الأمر سوى على إدخال بعض التحسين على العلاقة بين هذا المستثمر الأجنبي والشركة الوطنية، ويبقى هيمنـــة الدولـــة على القطاع، من حيث أنه يعطي الشركة الوطنية حق الحصول على معظم الإنتاج، وينصبها المسئول الأول على عملية الإنتاج.

---

[24] **Omar KHELIF, communication intitulée « Environnement institutionnel », Op.cit., p.5.**

ويبقى عقد تقاسم الإنتاج أكثر أنواع العقود نجاحا في الجزائر وفي البلدان النفطية الأخرى، لأنه عقد توفيقي بين مصالح البلد المنتج والمستثمر الأجنبي. فهو من جهة يوفر للشريك الأجنبي فرصة الوصول إلى قسم من الإنتاج الخام، وهو ما يبحث عنه، ومن الجهة الأخرى يراعى مصلحة البلد المنتج، حيث يزوده بالأدوات القانونية التي تساعده على المحافظة على احتياطاته و تفعيل نشاط القطاع.

أ- الآثار الايجابية في تطبيق الإصلاحات[25]:

سجل القطاع في السنوات الأولى للإصلاحات انطلاقة جيدة، حيث كان المعدل المتوسط لعقود الاستكشاف والاستغلال المبرمة حتى سنة 1994 يتجاوز أربعة عقود سنويا، وكانت أفضل نتيجة تلك المسجلة في 1992 ب 8 عقود كاملة في سنة واحدة. غير أن الظروف الأمنية الاستثنائية التي مرت بها الجزائر بعد ذلك ساهمت إلى حد كبير في كبح هذه الانطلاقة الجيدة وفي تراجع عدد العقود المبرمة سنويا، حيث انخفض المعدل السنوي المتوسط إلى عقدين في السنة في الفترة بين 1995 و 2000 لكن على العموم، فقد حافظ القطاع نسبيا على قدر مقبول من الجاذبية التي اكتسبها من قبل، وذلك بالرغم أيضا من معوق آخر هو استمرار الجزائر في اعتماد طريقة تقليدية في توقيع العقود، ثبت أنها أصبحت غير مناسبة وغير محفزة لجذب الشركات الأجنبية في ضوء تطورات السوق النفطية الدولية. حيث بقيت الجزائر إلى غاية عام 2001 البلد الوحيد تقريبا من بين كل البلدان المنتجة الذي حافظ على الطريقة القديمة في منح تراخيص الاستكشاف، والقائمة على مبدأ المفاوضات الثنائية المباشرة بين شركة سوناطراك والشركات الأجنبية. وقد كانت هذه الطريقة محل انتقاد كبير من الشركاء الأجانب، لأنها تفتقر إلى النزاهة والشفافية المطلوبة.

وقد أكد اعتماد طريقة المناقصات الدولية في منح تراخيص الاستكشاف دقة هذه الانتقادات وفائدة الطريقة الجديدة. إذ بعد تخلي الجزائر على طريقة المفاوضات الثنائية واعتماد طريقة المناقصات الدولية قفز عدد العقود الممضاة مع الشركات الأجنبية في أول مناقصة عام 2001 إلى 10 عقود كاملة. وتأكد نجاح الطريقة الجديدة جليا في السنوات التالية، حيث بلغ عدد العقود المبرمة إلى غاية نهاية 2005 أربعين عقدا، أي بمعدل 8 عقود سنويا.

ب الآثار السلبية في تطبيق الإصلاحات[26]:

تطور قطاع المحروقات في السنوات الأخيرة في إفراز العديد من المظاهر السلبية الناجمة عن تطبيق الإصلاحات، خصوصا في شقها المتعلق بالشراكة والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بدأت ترتسم ملامح جديدة لقطاع المحروقات في الجزائر تختلف تماما عن الملامح التي كانت

---

[25] - بلقاسم سرايري،دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائريفي ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي افق الانظمام الي المنظلمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير ، جامعة باتنة ، 2007/2008 ، ص 140.

[26] - بلقاسم سرايري،دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائريفي ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي افق الانظمام الي المنظلمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير ، جامعة باتنة ، 2007/2008 ، ص 142.

تميزه قبل مرحلة الانفتاح، وبدأت تتكشف بعض الآثار السيئة للسياسة المنتهجة منذ منتصف الثمانينيات، وبدا واضحا الآن أن الاستمرار في هذه السياسة بدون ضوابط يحمل تهديدات وأخطارا حقيقية، إن لم يحسن التعامل معها، فقد تفقد الجزائر على المدى الطويل السيطرة على أهم قطاع اقتصادي في البلد.

يكشف تحليل واقع القطاع في السنوات الأخيرة أن هناك اتجاهين جديدين، [27] أصبحا يميزان تطور النشاط و يساهمان في رسم الصورة الجديدة للقطاع. الاتجاه الأول يتمثل في النمو السريع في نشاط الشركات الأجنبية على حساب الشركة الوطنية سوناطراك، إلى الحد الذي أصبحت فيه الكفة في ميادين الاستكشاف والإنتاج على السواء، تميل تماما لصالح هذه الشركات على حساب سوناطراك. حيث كان كافيا مرور فترة قصيرة على بداية نشاط الشركات الأجنبية في الجزائر، لتصبح هذه الشركات فاعلا رئيسيا في قطاع المحروقات، وتبدأ أولى الآثار السلبية في الظهور، من خلال سيطرتها في بعض الميادين.

وقد أثمر تكثيف الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان الاستكشاف أن أصبحت وراء معظم الاكتشافات المحققة. وقد ترتب عن ذلك، بعد الشروع في استغلال الحقول المستكشفة التي ثبت وجود احتياطات تجارية فيها، ارتفاع في حصة إنتاج هذه الشركات إلى مجموع الإنتاج، وتراجعت في المقابل حصة الشركة الوطنية سوناطراك.

II- تقييم مشروع الإصلاحات الاقتصادية الجديدة في قطاع المحروقات بالجزائر ما بعد 2005 :

تميز قانون المحروقات لعام 2005 عن غيره من القوانين بميزات اجتمعت له ولم تجتمع تقريبا لأي قانون جزائري آخر من قبله في تاريخ التشريع في الجزائر وهذه الميزات هي:

* إنه القانون الذي أثار أكبر قدر من الجدل، فلم يسبق أن آثار قانون من قبل الجدل الذي أثاره قانون المحروقات الصادر عام 2005 ، فقد تباينت الآراء والأفكار حوله بشكل كبير، وانقسم الخبراء والمتخصصون الي فريقين، فريق يؤيد القانون ومصمم على إقراره وفريق آخر معارض له بشدة ويرى فيه خطرا كبيرا، وكان فريق المعارضين أكثر عددا وأقوى حجة من فريق المؤيدين.

*لم يستغرق أي قانون آخر في تاريخ التشريع بالجزائر الوقت الذي استغرقه هذا القانون قبل أن يتم إقراره، فقد تم عرض مشروع القانون أول مرة عام 2001 ولم يتم إقراره بسبب المعارضة الشديدة إلا في عام 2005 وبطريقة أقرب ما تكون إلى المرور بالقوة، ما أضفى شيئا من الشك والريبة حول الغايات والأهداف التي يسعى إليها هذا القانون.

*إنه القانون الوحيد تقريبا في تاريخ التشريع الجزائري الذي تم تعديله وإلغاء أهم البنود الواردة فيه، ومنها البند الأكثر إثارة للجدل والمتعلق بنسبة مشاركة الطرف الأجنبي في الاكتشافات النفطية بعد عام فقط من صدوره، وقبل صدور النصوص التطبيقية والشروع في تطبيقه تماما. إن هذه الميزات ما

---

[27] **Omar KHELIF, Dynamique des marchés : valorisation des hydrocarbures, Op.cit., p.32.**

كانت لتجتمع لهذا القانون لو لم يثر الجدل الذي أثاره ولو لم ينقسم بشأنه المتخصصون فريقين، فريق مؤيد وآخر منتقد، فما هي أفكار وحجج كل فريق ؟

1- أراء المؤيدين :

أقام مصممو القانون الجديد ومؤيدوه أرائهم على نقد الإصلاحات السابقة ونقض القواعد التي تقوم عليها، وكانت حجتهم لإلغاء قانون الإصلاح السابق هو أنه قد تجاوزه الزمن ولم يعد يتلاءم مع المستجدات الملازمة لحركة الاقتصاد العالمي والاقتصاد النفطي على وجه الخصوص. وعليه فإن هدف قانون الإصلاح الجديد هو ملئ القصور الملاحظ والاستجابة للتحديات الحالية.

ويحمل هؤلاء على القانون 86-14 المعدل من الزوايا التالية [28]:

*إن القانون السابق يفرض على المستثمرين الأجانب إطارا واحدا للاستثمار هو إطار الشراكة، حيث لا يمكنهم القيام بأية عملية استثمار إلا بالمرور عبر شركة سوناطراك، وكثيرا ما كان هذا الأمر سببا في إحجام المستثمرين الأجانب على القدوم إلى الجزائر.

* إن النظام القانوني والتعاقدي الذي أقره القانون السابق لا يتيح فرصة استعمال بعض الطرق التمويلية الواسعة الاستعمال في قطاع المحروقات على المستوى الدولي، كالطريقة المعروفة وهي طريقة تكتفي فيها الجهات الممولة للمشروع ، بالاسم الأجنبي بالضمانات التي تقدمها الشركة، ولا تلجأ إلى طلب ضمانات إضافية من الدولة المالكة، كما كان معمولا به من قبل في ظل القانون السابق، لأن سوناطراك التي تعتبر رئيس المشروع في كل مشاريع الشراكة لا تملك الاستقلالية الكافية حسب أصحاب رؤوس الأموال.

*أعطى القانون السابق شركة سوناطراك مكانة خاصة وأعطاها دورين، فهي من جهة شركة تجارية تسعى كأي شركة أخرى إلى تحقيق الربح، ومن جهة أخرى تلعب دورا وظيفيا من وظائف الدولة، فهي من يمنح التراخيص ويحدد الكتل المعنية بالاستكشاف وغيرها من المهام التي هي في الحقيقة من صميم عمل الدولة. وبهذه الصفة الأخيرة فإن ثمة تناقض في دورها، و لا تستطيع أن تؤدي عملها وفق معايير التسيير الدقيقة، لأن التوفيق بين الدورين غير ممكن، ولا يمكن أن يكون دورها الثاني سوى في خدمة دورها الأول، وبديهي أن لا تكون مصلحة سوناطراك مطابقة لمصلحة الشريك الأجنبي ولا حتى لمصلحة الدولة السيدة دوما.

*جعل القانون السابق شركة سوناطراك المالك الوحيد لشبكة نقل المحروقات، وهذا الاحتكار لا يشجع على تخفيض تكاليف الاستغلال.

وبناء على هذه الانتقادات الأساسية الموجهة للقانون السابق يرى هؤلاء المؤيدون أن من شأن القانون الجديد، فضلا عن سد الثغرات المذكورة سابقا، تحقيق ما يلي :

---

[28] **KPMG, ALGERIE. Guide des hydrocarbures : commentaires sur la loi N° 05/07 (Alger : Grand .Algérie Livres, 2005), pp.40-41**

* زيادة المداخيل الجبائية للدولة من خلال تكثيف نشاط الشركات الأجنبية.

* جذب رؤوس الأموال والتكنولوجيا المتطورة التي تحتاج إليها الجزائر لتكثيف عملية استغلال مواردها، لأنه إذا كان صحيحا أن قطاع المحروقات منتج للعملة الصعبة، فإنه أيضا قطاع مستهلك كبير لها، فهو يحتاج إلى استثمارات كبيرة وتكنولوجيا أصبحت تتطور بسرعة وباستمرار، و منه فقدوم المستثمر الأجنبي المباشر ضرورية وسوف تكون له فائدة كبيرة.

*توضيح مهام ودور كل هيئة ومؤسسة جزائرية لها علاقة بالقطاع، فالوزارة سيكون على عاتقها رسم سياسة القطاع، وعلى الوكالات المستحدثة تطبيق هذه السياسة ومتابعة تنفيذها وعلى شركة سوناطراك القيام بمهام الاستكشاف والإنتاج والتوزيع والتطوير لا غير.

*تشجيع المستثمر الأجنبي أكثر على الاستثمار في ميدان الاستكشاف والإنتاج.

* جلب اهتمام هذا المستثمر الأجنبي إلى بعض حقول النفط والغاز غير المستغلة والمهجورة حاليا، سواء بسبب وجودها في مناطق معزولة جغرافيا، أو لأن استغلالها يدفع سوناطراك إلى توزيع العتاد والأدوات والإمكانات الموجودة لديها بصورة غير عقلانية.

* توسيع مساحة المجال المنجمي المستكشف في الجزائر، لأن المساحة المستكشفة حاليا تبقى دون المستوى المطلوب، حيث إذا كان المعدل المتوسط للآبار المحفورة في العالم في مساحة 10 هو 100 بئر، وفي البلدان النفطية نظيرة الجزائر هو حوالي 50 بئرا، فإن هذا ² آلاف كلم المعدل لا يتجاوز 8 آبار في الجزائر. [29]

*تحرير سوناطراك من الوصاية السياسية وإعطائها حرية المبادرة والحركة، بما يسمح لها بالتكيف مع تحديات الواقع الاقتصادي الدولي الجديد. لكن في مقابل هذه الحجج و المبررات التي قدمها أصحابها لتأييد وجهة نظرهم وإقرار القانون، اعترض خبراء ومتخصصون آخرون بشدة، وقدموا هم أيضا مبررات اعتراضهم.

2- أراء المعارضين :

عارض الكثير من الخبراء والأساتذة المتخصصين في القضايا النفطية بشدة مشروع قانون المحروقات الجديد قبل صدوره عام 2005 ، ووجهوا له انتقادات كثيرة، ساهمت إلى حد كبير في تعديله والتراجع على أهم البنود الواردة فيه قبل الشروع في تطبيقه أصلا ومن بين الخبراء والاساتذة نذكر :

..KMPG, Op.cit., p.39[29]

انتقد سيد أحمد غزالي [30] القانون، ووصف البند الأكثر جدلا والمحدد لنسبة مشاركة سوناطراك في العقود التي تفوز بها الشركات الأجنبية ب 30 % فقط على الأكثر بالعنف القانوني[31].ورأى في رفع غطاء الدولة على شركة سوناطراك وانسحابها الكامل تمهيدا لخوصصة غير معلنة، وتهديدا لمكانة الشركة على المدى البعيد، قد تفقد معه الرقابة على الإنتاج النفطي بالجزائر. وهذا الرأي ذهب إليه أيضا الخبير علي عيساوي، الذي رأى من جهته في مسألة ابتعاد الدولة عن شركة سوناطراك خطوة أولى في الطريق الذي يفضي نحو الخوصصة الجزئية للشركة. وليس بعيدا عن هذه الآراء، يرى حسين مالطي [32] أن دور شركة سوناطراك هو المستهدف، إذ تحت غطاء استرجاع الدولة لصلاحياتها، ثمة نية واضحة لتحجيم هذا الدور لصالح الشركات الأجنبية.

وفي نفس السياق، يرى كذلك أن هذا القانون يكرس في جميع الحالات هيمنة الشركة الأجنبية، بما فيها الحالة المثلى التي تتحصل سوناطراك فيها على 30. %لأن سلطة القرار ستكون بيد الشريك الأجنبي، وهو الأمر الذي يسمح له بفرض سياسة الاستغلال التي تروقه ويحدد حجم الاستثمارات الذي يناسبه ويضبط مستوى الإنتاج ويضع برنامج تطوير الحقل وفقا لمصالحه، ولا يستبعد أن يسعى هذا الشريك بعد توقيعه العقد إلى دفع سوناطراك بطريقة أو بأخرى إلى الانسحاب من المشروع بنية الاستيلاء الكامل على إنتاج الحقل، لأن هذه الشركة الأجنبية تستطيع مثلا في هذه الظروف أن تفرض نسقا معينا للاستثمار تكون سوناطراك غير قادرة على مواكبته، وبالتالي تضطر إلى الانسحاب، خصوصا في ظل غياب سوق مالية محلية قوية تسند سوناطراك وتمدها بالأموال الضرورية في الوقت المناسب.

ومن الانتقادات الأخرى التي يوجهها حسين مالطي إلى هذا القانون هو أنه يعالج المسألة النفطية من زاوية تجارية بحتة ويغفل الجوانب الإستراتيجية للموضوع، فرأيه أنه لا يمكن النظر للمسألة عندما يتعلق الأمر بالمحروقات من زاوية المؤسسة فقط، بل يجب النظر إليها من زاوية الدولة ووضع مصلحة هذه الأخيرة فوق الاعتبار، لأن مصلحة الدولة في مجال المحروقات تبقى في أكثر الأحيان متعارضة مع مصلحة المؤسسة الخاصة، ناهيك أن تكون أجنبية، لأن ما تبحث عليه هذه الأخيرة، هو تعظيم أرباحها عبر إنتاج أقصى ما يمكن إنتاجه في أقصر مدة ممكنة، فيما تبقى مصلحة الدولة تختلف عن ذلك تماما، فللدولة اعتبارات كثيرة، اقتصادية وسياسية، وهذه الاعتبارات هي التي جعلت مثلا بلدا منتجا للمحروقات كالنرويج يرفض الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لأن هذا الانضمام سيضع قيودا على السياسة النرويجية في مجال المحروقات وسيكون على حساب رفاه الشعب النرويجي. [33]

---

[30] .رئيس حكومة أسبق للفترة من جوان 91 إلى جويلية 92 ، وأول مدير عام لشركة سوناطرك في الفترة بين عامي 1963 و 1977

[31] .الملحق الاقتصادي الأسبوعي لجريدة الوطن الناطقة بالفرنسية، الأسبوع من 14 إلى 20 مارس 2005 ،ص. 3

[32] . - خبير نفطي جزائري مارس عدة وظائف عليا منها نائب الرئيس المدير العام في سوناطراك ومستشار تقني للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ومدير عام للشركة العربية للخدمات النفطية .Arab petrolium services company

[33] Hocine MALTI, « Réflexions sur l'avant projet de loi sur les hydrocarbures », Quotidien d'Oran du .2425 et 26 Novembre 2002

ومن المآخذ المسجلة أيضا على القانون هو أنه لا يعطي مسألة الرقابة الأهمية اللازمة، فهو ينـــزع هذه المهمة من سوناطراك التي كانت تمارسها في الميدان، لأنها تملك على الأقل 51 %من الأصول في كل مشاريع الشراكة، ويكلف بها جهة إدارية (وكالة النفط). وقد ثبت فـــي الماضـــي أن الهيئات الإدارية غير قادرة على مراقبة نشاط الشركات الأجنبية بصورة فعالة، ولا تستطيع أن تفرض عليهـــا بعض الالتزامات. ويستشهد المعارضون بسابقة تاريخية حدثت عام 1968 في ظل نظـــام الامتيـــاز، عندما طلبت المديرية المكلفة بالرقابة في وزارة الطاقة من الشركة الفرنسية كرابسالتي كانت تســـتغل حقل زارزيتين بغلق بعض آباره المنتجة وتخفيض حجم الإنتاج، لأن الكيفية التي كان يتم بها استغلال الحقل ألحقت أضرارا كبيرة به، فلم تستجب الشركة لذلك الطلب، بل ولجأت بعد الإلحـــاح الجـــزائري إلى التحكيم الدولي، بدعوى أنها مالكة ترخيص الاستغلال، وأن ذلك يعطيها الحق في استغلال الحقـــل بالكيفية التي تناسبها. ولم تفلح الجزائر رغم استعانتها بمكـــاتب محامـــاة ومكـــاتب دراســـات دوليـــة متخصصة ومستقلة في تأكيد حقوقها أمام هيئة التحكيم الدولية، وأنفقت أموالا طائلـــة علـــى مكـــاتب الاستشارة والمحاماة ذهبت كلّها هدرا، ولم تنهي المشكلة سوى بحل جذري وهو تأميم أصـــول تلـــك الشركة عام 1971.

ومن بين المعارضين الآخرين أيضا الأستاذ عمر خليف [34]، حيث يرى أن القانون الجديد كان مـــن البداية يقوم على فرضية أساسية خاطئة، مفادها وجود وفرة في الموارد النفطية فـــي العـــالم ووجـــود منافسة شديدة في السوق الدولية بين الدول المنتجة للمحروقات لجذب الاستثمارات نحوها. وبالتـــالي، فإن كل التبريرات التي يسوقها مصمِم هذا القانون ومؤيدوه في مسعاهم نحو تغيير قانون1986وكـــل مرافعاتهم من أجل القانون الجديد، ومنها أنه قانون سيعمل على تحســـين جاذبيـــة القطـــاع وتحســـين الوضعية التنافسية للبلد في السوق الدولية، من خلال تقديم أفضل الحوافز وأحسن عوامل الجذب، هي تبريرات غير مؤسسة وغير صحيحة بالمرة.

أ- لأن هذا التصور يغفل نقطة جوهرية وهي أن المحروقات بصفة عامة والبترول خاصة هو ثـــروة آيلة للنضوب ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتباره سلعة عادية كأي سلعة أخرى.

ب – لأن المنافسة الحادة والتسابق الشديد بين المنتجين لتقديم الامتيازات وفتح المنبع النفطي خاصـــة التي يتحدث عنها مؤيدو القانون هي ببساطة أمور غير موجودة على أرض الواقع، ولا يوجد بلد منتج آخر تقريبا بادر بقانون كالذي بادرت به الجزائر، بل العكس هو الصحيح، ذلك أن هناك اتجـــاه فـــي العالم نحو إعادة التأميم ونحو تشديد التشريعات الوطنية في قطاع المحروقات[35]. ولقد أثبتت التطورات اللاحقة في السوق النفطية الدولية والارتفاع الشديد للأسعار الذي لم تفلح في وقفـــه كـــل المحـــاولات صحة هذا التحليل، وتأكد أن المعطيات التي قام عليها التصور السابق خاطئة من أساسها وأنها قـــامت

---

[34] - أستاذ جامعي متخصصفي القضايا النفطية، ساهم بأفكاره في إثراء ساحة النقاش الفكري.

[35] **Omar KHELIF , « Une loi à contre-courant des fondamentaux du marché pétrolier international», El Watan du 09/10/2006.**

على حجة واهية، وبينت أن أمر ارتفاع الأسعار في السنوات الأخيرة ليس مرده اختلال ظرفي في تموين السوق كما كان الأمر في المرات السابقة، و إنما ثمة هذه المرة اختلال هيكلي، ففي مقابل الطلب المتزايد في العالم على البترول بمعدلات كبيرة، هناك اتجاه نحو ندرة متزايدة من جهة العرض. ويكاد ينعقد الإجماع الآن على أن الاقتصاد العالمي قد دخل في مرحلة ندرة البترول، فمنذ سنوات و معدل الاحتياطي إلى الإنتاج في تناقص، وحتى الأمل الذي كان معقودا على بعض المناطق التي كان ينظر إليها في بداية التسعينيات على أنها مناطق واعدة مثل بحر قزوين (كازاخستان و أذربيجان خاصة) و خليج غينيا والمناطق البحرية، قد تبخر الآن تقريبا والخيبة الآن هي في نفس مستوى ذلك الأمل، فعلى سبيل المثال : من مجموع 25 بئرا تم حفرها في عام 2001 في منطقة بحر قزوين برا و بحرا لم يتم الحصول على نتيجة ايجابية البريطانية وستاتويل النرويجية إلى BP سوى في 5 آبار، ما دفع شركتين كبيرتين هما بالانسحاب من حقول المنطقة في عام 2002 ، ولحقت بهما عاما بعد ذلك مجموعة من الشركات الأخرى العاملة في المنطقة، ما جعل التساؤلات والشك يحلان بسرعة محل التفاؤل الذي كان سائدا في التسعينيات، خاصة وأن أطروحات عدد من أبرز علماء الجيولوجيا تصب في هذا الاتجاه، فعلى أن ، ولاهرير سبيل المثال يؤكد عالمان جيولوجيان كبيران هما كامبل ندرة حقيقية للبترول التقليدي ينتظر حدوثها في أفق 15 إلى 20 سنة[36].

المبحث الثاني : تطور أسعار وعائدات المحروقات في الجزائر ودور صندوق ضبط الموارد في ضبط مداخيل البترول في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2010

تميزت عائدات البترول في الجزائر خلال الفترة 1990-2010 بالارتفاع المستمر والغير متوقع نتيجة ارتفاع اسعار النفط ، كما شهدت هاته الفترة انشاء صندوق ضبط الموارد وما له من دور على الاقتصاد الجزائري ككل :

أولا: تطور أسعار وعائدات المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2010

I- تطور سعر الخام الجزائري مزيج صحراء بلاند في السوق الدولية: 1990 -2010

إن تحليل تطور متوسط سعر الخام الجزائري ومقارنة ذلك بتطور متوسط سعر سلة الأوبك التي تتكون من عدة خامات، ومنها الخام الجزائري ذاته، يكشف أن هذا الأخير كان يربح في العموم بين نصف دولار ودولار كامل على كل برميل نفط يتم بيعه في السوق الدولية، وهذا عندما كان سعر البرميل لا يتجاوز سقف 30 دولار قبل عام 2004 ، غير انه من اللحظة التي تجاوز فيها هذا السقف بداية من ذلك العام، بدأ الفارق بين السعرين يتعمق، وكان يسود في كل نطاق سعري فارق ثابت

[36] Site internet www.UNCTAD.org

تقريبا، فعندما كان نطاق السعر يتراوح بين 30 و 40 دولار للبرميل كان هذا الفارق أكثر من دولارين، ولما تجاوز في سنة 2005 سقف 50 دولار أصبح الفارق يزيد عن 4 دولارات، وعندما بلغ 60 دولارا اتسع الفارق إلى 5 دولارات كاملة وهكذا دواليك، فكلما يرتفع متوسط الأسعار في السوق الدولية يرتفع الفارق وكلما ينخفض المتوسط ينكمش الفارق ويتقلص.

الجدول رقم (8): الأسعار الفورية للخام الجزائري 1995-2010

و : دولار أمريكي

السنوات	متوسط الأسعار	السنوات	متوسط الأسعار	السنوات	متوسط الأسعار
1995	غ م	2001	24.1	2007	74.66
1996	21.3	2002	24.8	2008	98.30
1997	19.6	2003	28.7	2009	62.10
1998	13.0	2004	38.4	2010	80.4
1999	18.1	2005	54.6		
2000	28.8	2006	66.1		

المصدر: من إعداد طالب اعتمادا على معطيات : OPEC, Annual Statistical Bulletin 2006, p113.

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2010 ، ص 67.

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ،التقرير الشهري حول تطورات البترول في سوق العالمية والأقطار والأعضاء فبراير 2011.ص19

أما عن الأسعار الفورية ولسلة خامات الأوبك نوضحها في الجدول التالي :

الجدول رقم (09) : الأسعار الفورية لسلة خامات اوبك 1995-2010

و : دولار أمريكي

السنوات	متوسط الأسعار	السنوات	متوسط الأسعار	السنوات	متوسط الأسعار
1995	غ م	2001	23.1	2007	69.0
1996	20.3	2002	24.3	2008	94.08
1997	18.7	2003	28.2	2009	61.1
1998	12.3	2004	36.0	2010	77.5
1999	17.5	2005	50.6		
2000	27.6	2006	61.0		

المصدر: من إعداد طالب اعتمادا على معطيات :

OPEC, Annual Statistical Bulletin 2006, p113.

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2010 ، ص 67.

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ،التقرير الشهري حول تطورات البترول في سوق العالمية والأقطار والأعضاء فبراير 2011.ص18

يبين الجدول رقم 08 على العموم تحسن متوسط سعر الخام الجزائري منذ مطلع الألفية الجديدة بشكل غير منتظر، بحيث أصبح في كل سنة يحطم رقم السنة السابقة، وقد بلغ في نهاية عـــام 2006 أكثر من 66 دولارا للبرميل، ليمسك خط تصاعدي فبلغ سنة 2007 سعر 77.4 دولار للبرميل ووصل سنة 2008 إلى سعر 94.30 وذلك بعد أن كان في التســعينيات دون مســتوى العشــرين دولارا للبرميل، أما عن الجدول رقم (09) فيوضح تحسن متوسط اسعار النفط فــي الأوبــك علــى اعتبار أن الجزائر عضوفي أوبك.

II - تطور العائدات النفطية الجزائري 1990-2010 :

في تحليل تطور عوائد النفط الجزائري في الفترة 1990 -2010 فقط على سبيل المثال يكشف أن النصف الثاني من التسعينيات كان استمرارا للاتجاه العام الذي ساد منذ منتصف الثمانينيــات والــذي تميز بالانخفاض الشديد لمستوى عائدات النفط، وقد تسببت هذه الوضعية في معاناة شديدة للاقتصــاد الوطني وخلقت أمامه صعوبات جمة للانطلاق، غير أنه مع بداية الألفية الجديدة تغير اتجــاه العــوائد نحو الصعود بشكل كبير ومتواصل كنتيجة طبيعية للتحسن الكبير في تسعير الخام الجزائري المعروف باسم خليط صحاري بلاند في الأسواق الدولية. فانطلاقا من عام 2000 أصبحت العوائد التي تتحصل عليها الجزائر من بيع نفطها في الأسواق الدولية ترتفع بشكل غير مسبوق، و يظهر الجــدول التــالي تطور هذه العوائد في السنوات العشرة الأخيرة، والتي تشمل النصف الثاني من عقد التسعينيات الــذي تميز بمستويات متدنية من

العوائد والنصف الأول من العقد الجديد والذي تميز بمستويات مقبولة ومرتفعة .

والجدول التالي يكشف قيمة الصادرات النفطية في الجزائر للفترة 1990-2010 :

الجدول رقم (10) : قيمة الصادرات البترولية في الجزائر للفترة 1996-2010

الوحدة : مليون دولار

السنوات	الصادرات	السنوات	الصادرات	السنوات	الصادرات
		2001	11736	2007	غ م
1996	9160	2002	12370	2008	غ م
1997	8800	2003	12300	2009	غ م
1998	5970	2004	13862	2010	غ م
1999	7556	2005	21029		
2000	14204	2006	25769		

المصدر : أوابك، تقارير الأمين العام السنوية(2001،2002 2003،2004،2005،2006،2007)

عند تحليل معطيات الجدول رقم 11 نلاحظ أن حجم هذه العوائد في النصف الثاني من التسعينيات كان متواضعا، حيث لم يتجاوز سقف 10 ملايير دولار في كل السنوات، بل إنه نزل في سنة 1998 ، بعد التراجع الكبير في مستوى الأسعار، إلى أقل من 6 ملايير دولار، لكن، مع الانقلاب الكبير الذي حدث في الأسعار مع بداية الألفية الجديدة، قفز حجم هذه العوائد بشكل كبير، حتى أنه تضاعف في سنة واحدة، فقد بلغ في نهاية عام 2000 أكثر من 14.2 مليار دولار، أي ضعف حجم عوائد السنة التي قبلها.و يبدو أن حجم العوائد قد دخل منذ عام 2006 في مرحلة جديدة تتميز بالارتفاع الشديد، وهو ما يؤشر عليه الرقم المسجل في نهاية ذلك العام، حيث تجاوزت العوائد مبلغ 25 مليار دولار، وهو ما لم يسبق للاقتصاد الجزائري أن سجله منذ الاستقلال.أما بالنسبة لاحتياطي صرف فقد عرف نموا منتظما خلال الفترة 1993-2010 كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم(11) : تطورايرادات البترول الجزائري 1990-2010

الوحدة : مليار دولار

السنوات	الإيرادات	السنوات	الإيرادات	السنوات	الإيرادات
1990	0.80	1997	8.05	2004	43.11
1991	1.6	1998	6.84	2005	56.18
1992	1.5	1999	4.4	2006	77.78
1993	1.5	2000	11.9	2007	110.18
1994	2.6	2001	17.96	2008	143.1
1995	2.10	2002	23.1	2009	148.91
1996	4.20	2003	32.9	2010	155.0

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على : بنك الجزائر مديرية الدراسات

Source: World Bank, International Monetary Fund, Algerian authorities

الموقع : www.darelabhath.dz

ويتضح من وراء هذه الجدول أن النمو كان ايجابيا وعرفت ايرادات البترول تطورا منتظما، حيث بعد ما كان سنة 1993 يبلغ 1.50 مليار ارتفعت الايرادات سنة 2000 الي 11.96 مليار دولار واستمر في الارتفاع حتى وصل سنة 2010 إلي 155.0 مليار دولار ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط خاصة خلال الفترة 2005 -2010 وهو ما ساعد على تحقيق عائدات نفطية كبيرة في الجزائر، كما كشف بنك الجزائرأن المؤشرات المالية والنقدية للجزائر في وضعية جيدة جدا نهاية السداسي الأول من 2011 حيث تجاوزت الايردات لأول مرة منذ الاستقلال 186 مليار دولار[37].

ثانيا : صندوق ضبط الموارد وفعاليته في توظيف مداخيل لثروة البترولية في الجزائر 2000 – 2010

إن المتتبع لتطورات أسعار النفط على المستوى الدولي يدرك أن هذه الأخيرة سجلت ارتفاعات قياسية منذ بداية العقد الحالي لتصل إلى أكثر من 100 دولار أمريكي للبرميل الواحد مع بداية سنة 2008 ، وبطبيعة الحال تعد الدول المصدرة للنفط المستفيد الأول من الطفرة النفطية التي يشهدها العالم في الوقت الحالي إذ حققت مداخيل كبرى من النقد الأجنبي ساهمت إلى حد ما في تحسين أداء بعض مؤشراتها الاقتصادية على غرار تسجيل موازين المدفوعات بالإضافة إلى الموازنة العامة لفوائض مالية معتبرة باعتبار أن الجباية البترولية تعد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة في معظم هذه الدول ، ومن أجل الاستغلال الأمثل لهذه المداخيل أنشئت معظم هذه الدول صناديق للنفط بهدف استثمار أو ادخار أو استعمال الفوائض المالية في تمويل مختلف برامج وسياسات التنمية أو لسداد مديونيتها الخارجية ، وتعد الجزائر من بين هذه الدول من خلال إنشائها لصندوق ضبط الموارد إبتداءا من سنة 2000 .

I- ماهية صندوق ضبط الموارد :

إن إنشاء صندوق ضبط الموارد تم في سنة 2000 وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ حقق رصيد الموازنة العامة للدولة فائض قدر بـ 400 مليار دينار جزائري بسب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية إلى 1213,2 مليار دينار[38] خلال نفس السنة ومن اجل الاستفادة من هذه الفوائض واستعمالها في الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة بالنظر لعدم اليقين الذي يميز أسعار النفط على المدى المتوسط والبعيد قررت الحكومة تأسيس صندوق لضبط إيرادات الجباية البترولية يعمل على امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعده الحكومة خلال السنة ، وقد تم

---

[37] - **تقرير محافظ بنك الجزائر جوان 2011.**

[38] – **IMF COUNTRY REPORT, ALGRIA STATISTICAL APPENDIX, , 2005**

تأسيس هذا الصندوق من خلال قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000 ، حيث حـــدد هذا القانون نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق مع العلم انه قد أدخلت تعديلات على بعض القواعـــد المسيرة للصندوق من خلال كل من قانون المالية لسنة 2004[39] ،وقـــانون الماليـــة التكميلـــي لســـنة 2006 ، وفيما يلي بعض النقاط المحددة لماهية وأهداف الصندوق [40].

1- نوع الصندوق: إن صندوق ضبط الموارد هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصـــة للخزينـــة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية البرلمان .

2- مصادر تمويل الصندوق: تتمثل في:

* فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية.
* كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

3- تسيير الصندوق: إن وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق حيث نص قانون الماليـــة على أن وزير المالية هو الأمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق.

4- **مجال عمل الصندوق:** إن مجال عمل الصندوق يتركز أساسا داخل البلد باعتبـــار أن الوظيفـــة الرئيسية له تتمثل في امتصاص فوائض الجباية البترولية واستعمالها لتمويـــل أي عجـــز قـــد يحـــدث مستقبلا على مستوى الموازنة العامة للدولة نتيجة انهيار أسعار المحروقات ، مع العلم أن مجال عمل الصندوق يمتد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية العمومية الخارجية .

II- أهداف صندوق ضبط الموارد :

عدل قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح على النحو التالي » تمويـــل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري «إن هذا التعديل يمكـــن أن يقسم إلى قسمين :

1- إن تمويل عجز الموازنة العامة قد وسع ليشمل تمويل عجز الخزينة العمومية [41] ، كما أن ســـبب العجز لم يحدد باعتبار أن السبب السابق يتمثل في انخفاض الجباية البترولية إلى مســـتوى اقـــل مـــن

---

[39] -**قانون رقم 23-22** المؤرخ في **04** ذي القعدة عام **1424** الموافق ل : 28 ديسمبر **2003** المتضمن قانون المالية لسنة **2004.**

[40] -أمر رقم **06-04** المؤرخ في **19** جمادى الثانية عام **1427** الموافق ل: **15** جويلية **2006** المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة **2006**.

[41] -إن مفهوم رصيد الخزينة العمومية أوسع من مفهوم رصيد الموازنة العامة حيث يضم رصيد الخزينة العمومية رصيد الموازنة العامة الدولة بالإضافة إلى أرصدة مختلف العمليات التي تقوم بها الخزينة العمومية لاسيما أرصدة الحسابات الخاصة للخزينة.

تقديرات قانون المالية ، وهو ما يعني أن هدف الصندوق يتمثل في تمويل أي عجز يشـــمل الخزينـــة العمومية وبالتالي الموازنة العامة للدولة مهما كان سبب هذا العجز.

2- إن رصيد الصندوق يجب أن لا يقل عن 740 مليار دينار مما يعني تحديد سقف لنفقات الصندوق لا يمكن تجاوزه وهو ما يؤكد رغبة الحكومة على جعل صندوق ضبط الموارد أداة مستدامة لتعـــديل وضبط الموازنة العامة للدولة على المدى البعيد .

يمكن إرجاع سبب التعديلات التي أدخلت على الصندوق خلال سنة 2006 إلى ما يلي:

3- إن الفوائض المالية التي حققتها الجزائر مع مطلع العقد الحالي شجعت الحكومة على تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة سميت بسياسة الإنعاش الاقتصادي ، وهي سياسة كينزية تهـــدف إلـــى حفـــز النمـــو الاقتصادي عن طريق رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري ، حيث تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ برامج تنموية تمثلت في :

أ – برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي نفذ خلال الفترة (2001 – 2004) خصص له مبلغ 7 ملايير دولار أمريكي .

ب – والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 –2009) خصص له أكثر من 150 مليار دولار، إن تنفيذ هذه السياسة أدى إلى تسجيل عجز في رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2001 – 2007 بسب ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي من جهة و تحديد قوانين المالية للإيرادات العامة للدولـــة على أساس سعر 19 دولار أمريكي للبرميل من جهة أخرى وهو الأمر الذي أدى إلى استخدام موارد الصندوق لتمويل العجز الموازني مما يعني ضرورة تعديل القواعد المحددة لأهداف الصندوق لتتماشى مع السياسة الاقتصادية المنفذة من طرف الحكومة.

ج – أما المعطى الثالث فيتعلق بنظرة الحكومة تجاه الأزمة الاقتصادية العالمية "التي وإن لـــم تعرقـــل بالتأكيد مواصلة النمو ولا تراجع البطالة في الجزائر، لكنها أثرت مع ذلك على المـــوارد الخارجيـــة للبلاد وعلى مداخيل الخزينة بسبب انخفاض سعر النفط". ولتجاوز تداعيات الأزمة وإنجاح مشـــاريعها المستقبلية نصح التقرير الحكومة "بتعميق الإصلاحات وتعزيز الوفاق الوطني بما يخدم مصـــالح البلاد وبذل مزيد من الجهود لكسب معركة الجودة والتنافسية على نحو يضمن تنويـــع المـــوارد الخارجيـــة للبلاد".

وأشار التقرير إلى أن نفقات الاستثمارات العمومية التي تتزايد سنويا سترتفع أيضا بنسبة % 23 العام 2010 لتبلغ ما يعادل 45 مليار دولار كحصة أولى من البرنامـــج الخماســـي العمـــومي للاســـتثمار 2010– 2014 وتوقع تحقيق نسبة نمو سنوي للناتج الداخلي الخام تصل % 5 خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 ، بالإضافة إلى استمرار تراجع نسبة البطالة التي انتقلـــت مـــن % 18 العـــام

2004 إلى 11.3 % العام 2008 ، وانخفاضها إلى أقل من % 10 العام 2014 بعد توفير 3 ملايين وظيفة جديدة. [42]

كما أعلنت الحكومة الجزائرية التزامها بإنشاء 200 ألف شركة صغيرة ومتوسطة حتى العام 2014 ، وذلك بعد نجاحها في إنشاء 15 ألف شركة جديدة العام 2006 و 22 ألف شركة العام 2007 ،و 27 ألف شركة العام 2008 ،وتوقعها أن يتجاوز العدد هذا العام 40 ألفا. [43]

واشارة بشير مصطفى، الخبير الاقتصادي الدولي، أستاذ الاقتصاد بجامعة الجزائر، ليونايتد برس انترناشونال، إلى أن الحكومة لجأت لتغطية العجز في موازنة العام 2010 إلى صندوق ضبط الإيرادات، وهو الصندوق الذي تذهب إليه فوائض عوائد النفط فوق سعر 37 دولارا (السعر المرجعي للموازنة في الجزائر)ويبلغ رصيد هذا الصندوق نحو 60 مليار دولار في الوقت لحالي .

وحذر مصطفى الحكومة من إفراغ هذا الصندوق الذي تلجأ إليه عند الحاجة خاصة في ظل تداعيات الأزمة العالمية، وقال " أتصور أنه إذا بقيت أسعار النفط على ما هي عليه في السوق العالمية فإن صندوق ضبط الإيرادات قد يستنزف كليا في موازنة العام 2011 مع عزم الحكومة تنفيذ هذه المشاريع الاقتصادية الضخمة".[44]

والجدول التالي يوضح قيمة الإيرادات المحولة إلى صندوق ضبط الموارد خلال الفترة **2000- 2010**

الجدول رقم (12) : الإيرادات المحولة إلى صندوق ضبط الموارد 2000-2010

الوحدة : مليار دينار

السنوات	الإيرادات المحولة إلى صندوق ضبط الموارد
2000	453,2
2001	115,8
2002	26,5
2003	448,914
2004	623,499
2005	1368.8
2006	1798.0
2007	1738.8
2008	2288.2
2009	4300.7
2010	4800

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات :

[42] تقرير 2009يونايتد برس انترناشونال حول الأزمة العالمية الراهنة،الجزائر تواصل تنفيذ مشاريع اقتصادية ضخمة رغم الأزمة المالية العالمية،ص 1.

[43] -تقرير 2009يونايتد برس انترناشونال ، نفس المرجع ، ص2 .

[44] – نفس المرجع ، ص2 .

ministère des finances, rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2008

الموقع : www.darelabhath.dz

الديوان الوطني لاحصائيات www.ons.dz

عند قراءتنا لمعطيات هذا الجدول نلاحظ أن إيرادات الفائض المحولة إلى صندوق ضبط الموارد كانت كبيرة في سنة 2000 حيث بلغت حوالي 435.6 مليار د ج إلا أنها انخفضت في سنة 2002و2001 على التوالي إلا أنها عادت لترتفع بداية من سنة 2005 لتصل سنة 2010 إلي 1800 مليار د ج و هذا راجع أساسا إلى العوامل التالية :

العامل الأول: الانخفاض النسبي لأسعار المحروقات في سنتي 2001 و 2002 مقارنة بسنة 2000 حيث بلغ 24.3 دولار أمريكي و 25.2 دولار أمريكي للبرميل الواحد على التوالي بعد ما كانت 28.5 دولار للبرميل .

العامل الثاني : بدا الدولة في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي وهو برنامج متوسط المدى 2001-2004 يهدف إلى تحفيز الطلب الداخلي عن طريق زيادة النفقات الموجهة للاستثمار خاصة في مجال البنية التحتية والهياكل القاعدية ومشاريع الإسكان وتحسين ظروف معيشة السكان .

العامل الثالث : الانطلاقة الفعلية للمخطط الخماسي 2010-2014 من خلال قانون المالية سنة 2011 والذي يعتبر آخر المخططات من الناحية النظرية قبل مباشرة السلطات العمومية لتدابير جديدة تهدف الى الحد من النفقات العمومية كوسيلة من وسائل دعم النمو والاستفادة من المزايا التي يفترض أن تبدأ في البروز مع نهاية 2014 وبداية 2015, واعتمد القانون عدة مؤشرات أساسية تبرز التوجه نحو هذا الهدف بالتدريج, ولكن مع مراعاة المسار الاقتصادي العادي أيضا. ومن بين أهم المؤشرات الاقتصادية التي اعتمدها القانون.

الجدول رقم (13): بعض المؤشرات الاقتصادية المعتمدة للمخطط الخماسي 2010-2014

- السعر الضريبي المرجعي لبرميل البترول مقدر ب 37 دولار
- نسبة الصرف محددة ب 74 دينار بالنسبة لواحد دولار
- نسبة النمو الاقتصادي 4 %
- نسبة النمو خارج المحروقات 6 %
- نسبة التضخم 5ر 3 %
- الواردات مقدرة ب 6ر 37 مليار دولار
- الصادرات مقدرة ب 2ر 42 مليار دولار (على أساس السعر العالمي للبرميل 60 دولار)
- فائض في الميزان التجاري ب 8ر 6 مليار دولار
- موارد صندوق ضبط الإيرادات ستبلغ 780 مليار دج
- الموارد العمومية ستبلغ 2.992 مليار دج
- النفقات العامة 6.618 مليار دج (3.434 مليار دج مخصصة للتسيير و 3.184 مليار دج للتجهيز).
- عجز في الميزانية ب 3.355 مليار دج أي ما يعادل 28 % من الناتج المحلي الخام.
- رفع عدد المستخدمين في القطاع العمومي بحوالي 50.000 منصب

- تحويلات اجتماعية بأكثر من 1.200 مليار دج أي ما يعادل 18 % من ميزانية الدولة و أكثر من 10 % من الناتج المحلي الخام

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على قانون المالية 2011 .

ومن بين المؤشرات التي تبقى ايجابية إلى جانب ضبط العجز في الميزانية, هو نسبة التضخم التي عرفت ارتفاعا عام 2010، ولكنها تظل في مستوى "مقبول" نسبيا مقارنة بالمستويات الأخرى, فقد قدرت نسبة التضخم لسنة 2010 بحوالي 4.5 بالمائة, مقابل مستوى اقل لسنة 2009, وقد واصل التضخم منحناه التصاعدي الذي بدأت معالمه الأولى في 2007، وتسارعت وتيرته في 2009 ثم 2010, حيث اخذ التضخم الداخلي مكان التضخم المستورد الذي كان تآكل أثره على أسعار التجزئة نسبيا, ثم عاد إلى الارتفاع مجددا متأثرا بارتفاع أسعار العديد من المواد والمنتجات سنة 2010 على المستوى الدولي ,فقد سجلت المواد الغذائية والفلاحية "حبوب,قهوة ,زيت,سكر" ارتفاعا معتبرا في الأسواق الدولية مسجلة مستويات قياسية أحيانا, وقد بلغت نسبة الزيادة ما بين 10.8 و 75 بالمائة بالنسبة لأهم المنتجات خلال عام واحد, وأثرت هذه الزيادات سلبيا على السوق الداخلي.و المواد الغذائية, وقدر التضخم السنوي المتوسط المقاس بالمؤشر الوطني للأسعار عند الاستهلاك, قاعدة 2001 , بنسبة قاربت 6.8 بالمائة مقابل 6.4 بالمائة خلال 2009 و 3.9 بالمائة سنة 2008 و 1.8 بالمائة في 2006 وفقا لقاعدة 1989 ، أما في العاصمة فقد ازدادت الأسعار بنسبة قاربت 6.2 بالمائة مقابل 5.7 بالمائة عام 2009 .وفي نفس السياق بلغت وتيرة التضخم السنوية بالجزائر أكثر من 4.5 إلى 4.6 بالمائة خلال ديسمبر مقابل 2ر4 بالمائة في نوفمبر 2010 أي بتسجيل ارتفاع بعد تراجع طفيف مقارنة بشهر أكتوبر (4.4 بالمائة).ويعكس الارتفاع في ديسمبر 2010 ثم التراجع المسجل في نوفمبر 2010 تقلبات الأسعار التي عرفها السوق في وقت عرفت النسب مستويات مرتفعة، حيث سجلت نسب التضخم 4.6 بالمائة في سبتمبر 2010 و 4.9 بالمائة في شهر أوت 2010 و 5.1 بالمائة في شهر جويلية 2010.كما سجل نمو أسعار الاستهلاك ارتفاعا ب 3.5 بالمائة في ديسمبر 2010 وأكثر من 3.4 بالمائة في شهر نوفمبر 2010 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2009 و 0.8 بالمائة مقارنة بشهر أكتوبر 2010.من جهة أخرى، سجل معدل مستوى أسعار المواد الغذائية خلال ديسمبر ارتفاعا بقرابة 3 بالمائة، كما نما في نوفمبر 2010 مقارنة بنفس الشهر من سنة 2009 بنسبة 2.66 بالمائة. ويعود ذلك أساسا إلى زيادة المواد الغذائية الصناعية بنسبة 6.47 بالمائة لاسيما مادة السكر والمنتجات السكرية (23.52بالمئة) والزيوت والدهون (13.51 بالمائة).

كما سجلت المواد نصف المصنعة ارتفاعا في الاسعار بنسبة 4.71بالمائة والخدمات بنسبة 2.86 بالمائة. وفي المقابل شهدت أسعار المنتجات الفلاحية تراجعا بلغت نسبته 1.61 بالمائة.

وخلال شهر نوفمبر 2010 ومقارنة بشهر أكتوبر سجل مؤشر الأسعار عند الاستهلاك تغيرا فاق 0.8 بالمائة. ويعود هذا الاتجاه أساسا إلى المنتجات الغذائية التي تتميز بزيادة نسبتها 1.6 بالمائة.

من جهة أخرى، ارتفعت أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة بنسبة .32 بالمائة مما يجسد ارتفاع أسعار بعض المنتجات لاسيما الفواكه (6.7 بالمائة) والخضر (2.9 بالمائة) والبطاطس (20.6 بالمائة).

ويفسر ارتفاع أسعار المواد الغذائية الصناعية بارتفاع أسعار السكر والمنتجات السكرية (7.4 بالمائة) والزيوت والدهون (2.3 بالمائة).

وقد استقر تغير مجموع هذه المنتجات طيلة 11 شهرا 2010 ومقارنة بارتفاع أسعار السكر والمنتجات السكرية (7.4بالمائة) والزيوت والدهون (2.3 بالمائة).وقد تميز أسعار المواد الغذائية بتغير فاقت نسبته 4.51 بالمائة مردها ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة بنسبة 2.77بالمائة و المواد الغذائية الصناعية ب 5.99 بالمائة و المواد نصف المصنعة بنسبة 4 بالمائة وكذا الخدمات بنسبة 2.81 بالمائة.وقد سجلت أهم الزيادات في مادة السكر والمنتجات السكرية (30.13بالمائة) والسمك الطازج (26.66 بالمائة) والفواكه الطازجة (22.18 بالمائة) والمشروبات غير الكحولية (17.02 بالمائة) ولحم البقر (10.42 بالمائة).

وخلال الأشهر ال 11 من سنة 2010 سجلت "كل سلة المنتجات الاستهلاكية" الممثلة لاستهلاك العائلات ارتفاعا وتتمثل أهمها في مجموعة "المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية" (4.51بالمائة) و "الأثاث وأدوات التأثيث" (3.54 بالمائة) و "الصحة والنظافة الجسدية" (2.79بالمائة) و "الألبسة والأحذية" (2.68 بالمائة) و"النقل والاتصال" (2.38 بالمائة) و "السكن والأعباء" (1.92 بالمائة) .

واستمر المنحى التصاعدي في ديسمبر 2010, بالنسبة لمعظم المنتجات والمواد الغذائية بالخصوص, مما دفع بالسلطات العمومية, مع بداية سنة 2011 إلى اتخاذ تدابير احترازية لدعم وتسقيف أسعار بعض المواد الرئيسية منها السكر والزيت ودعمها في حدود لا تتجاوز 77-82 دينار في سعر الجملة و 90 دينارا في سوق التجزئة بالنسبة للسكر و 600 دينار في التجزئة للزيت، فضلا عن تدعيم السوق بالمواد الخاصة والهامة مثل الحبوب لاسيما القمح اللين لإنتاج الفرينة والبقول الجافة من خلال إسناد المهمة للديوان الوطني للحبوب منذ بداية جانفي, واتخاذ قرار التسقيف وإلغاء الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة "5 و 17 بالمائة" على استيراد المادة الأولية التي تدخل في صناعة السكر "السكر الأحمر" والزيوت, فضلا عن إلغاء الرسم على أرباح الشركات إلى غاية أوت 2011, فاتخاذ تدابير إلغاء دفع الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة لاستيراد السكر الأبيض أيضا خلال سنة 2011 .

ثالثا : تقييم أداء وفعالية صندوق ضبط الموارد في الجزائر خلال الفترة 2000- 2010 :

بجدر بنا القول تجربة صندوق ضبط الموارد في الجزائر قصيرة إذا ما قورنت ببعض الدول السباقة في إنشاء هاته الصناديق وما يمكن استخلاصه حول صندوق ضبط الموارد في الجزائر ان أسعاره تحدد بأسعار البترول في الخارج وبتالي فان الميزانية العمومية تتأثر وتعتبر حساسة لصدمات الخارجية سواء كانت ايجابية أو سلبية والتي تأتي في الغالب من التغيرات والتقلبات التي تطرأ على أسعار النفط .

I- مدى نجاح الصندوق في تحقيق الأهداف المحددة له:

رأينا فيما سبق أن الأهداف المحددة للصندوق تتمثل في:

- تمويل عجز الموازنة العامة للدولة الناتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي أو انخفاض حصيلة الإيرادات العامة عن المستوى المقدر ضمن قانون المالية بسب انخفاض أسعار النفط إلى أقل من 19 دولار أمريكي للبرميل [45].
- تخفيض حجم المديونية العمومية الداخلية والخارجية.

1-دور الصندوق في تمويل عجز الموازنة العامة: إن تحديد الدور الذي قام به الصندوق في تمويل عجز الموازنة العامة وبالتالي تمويل عجز الموازنة العامة للدولة يستلزم الاعتماد على معطيات الجدول التالية :

جدول رقم(14) : تطور رصيد الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2000-2006

الوحدة : مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإيرادات العامة للدولة: - من دون فائض قيمة إيرادات الجباية البترولية 10	1152,87	1355,23	1576,79	1498,49	1591,70	1713,864	1828,9
النفقات العامة للدولة	1178,1	1321,0	1550,6	1691,4	1891,8	2052,0	2660,6

[45] -إن سعر 19 دولار أمريكي لبرميل النفط هو السعر المرجعي المعتمد من قبل الحكومة في تقديراتها لإيرادات الجباية البترولية وبالتالي للإيرادات العامة للدولة منذ سنة 2001 وإلى غاية سنة 2009.

رصيد الموازنة العامة من دون فائض قيمة الجباية البترولية	25,23-	34,23+	26,19+	192,91-	300,1-	338,14-	831,7-

Source : « 2000-2005 » : imf country report , Algeria statistical appendix ,2001,2005
.ministère des finances, rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2008 : « 2006»

إن الجدول رقم (14) يبين لنا :

أن رصيد الموازنة العامة سجل عجزا خلال معظم سنوات الدراسة باستثناء سنتي 2002، 2001إلى أن وصل إلى أعظم قيمة له في سنة 2006 : 831.7 مليار دينار كما بلغ متوسط عجز رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2000-2006) : 231.5 مليار دينار ، إن هذا العجز ناتج عن ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي بنسبة فاقت الزيادة المسجلة في الإيرادات العامة للدولة من دون فائض قيمة الإيرادات البترولية ، وهو ما يفسر بتنفيذ الحكومة لسياسة الإنعاش الاقتصادي المعتمدة على رفع الإنفاق الحكومي لحفز النمو الاقتصادي .

وفيما يخص كيفية تمويل العجز الموازني يمكننا أن نلاحظ بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04 ما يلي :

* خلال الفترة (2000-2005) لم تستخدم الحكومة موارد الصندوق لتمويل عجز الموازنة العامة حيث تسجل أية اقتطاعات من موارد الصندوق لتمويل العجز ، مما يعني استخدامها لطريقة القرض العام لتغطية العجز، وهو ما ينسجم مع القواعد المحددة لأهداف الصندوق ،إن عدم استعمال موارد الصندوق للتمويل المباشر للعجز الموازني يمكن أن يفسر بما يلي :

- رغبة الحكومة في الحفاظ على موارد الصندوق واستعمالها فقط لتمويل أي عجز يحدث بسب انهيار أسعار النفط تحت مستوى السعر المرجعي 19 دولار أمريكي للبرميل الذي على أساسه يتم تقدير إيرادات الجباية البترولية خلال كل سنة ، مما يعني عدم تؤكد الحكومة من استقرار أسعار النفط على المستوى العالمي و حرصها على تجنب أي صدمة سلبية قد تشمل الموازنة العامة نتيجة تقلبات أسعار هذه الأخيرة

- الحفاظ على استقرار الأسعار وبالتالي انخفاض معدلات التضخم باعتبار تمويل العجز الموازني باستخدام موارد الصندوق يؤدي إلى رفع حجم السيولة النقدية المتداولة في الاقتصاد مما يعني زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار كما أن لجوء الحكومة إلى استعمال الدين العام الداخلي لتمويل العجز الموازني يهدف كذلك إلى التحكم في معدلات التضخم وذلك بالتحكم في زيادة الطلب الكلي الناتجة عن ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي بسبب تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال نفس الفترة .

خلال سنة 2006 يلاحظ أن الحكومة اقتطعت 91,53 مليار دينار من موارد الصندوق لتمويل جـــزء من عجز الخزينة العمومية وبالتالي عجز الموازنة العامة للدولة، وهو ما يتوافق مع التعديلات الـــتي أدخلت على القواعد المحددة لأهداف الصندوق في نفس السنة ، وهو ما يمكن تفسيره بما يلي :

– إن الارتفاع المستمر لأسعار النفط قلل مخاوف الحكومة من حدوث انهيار لأسعار النفط على المدى المتوسط الأمر الذي شجعها على استعمال موارد الصندوق لتمويل جزء من العجز الموازني الناتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي مع المحافظة دائما على معدلات تضخم منخفضة من خلال عدم تمويل مجمل العجز باستخدام موارد الصندوق.

مما سبق يمكن القول أن دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنـــة العامـــة قـــد تـــم بطريقتين:

– **طريقة غير مباشرة:** إن استخدام الحكومة للدين العام الداخلي لتمويل العجز الموازني أدى إلى ارتفاع حجم الدين العام الداخلي وهنا يظهر دور صندوق ضبط المـــوارد مـــن خلال مســـاهمته فـــي تخفيض حجم المديونية العمومية باعتبارها أحد الأهداف المحددة له ، وبالتالي فإن الصـــندوق ســـاهم بطريقة غير مباشرة في تمويل العجز الموازني مع الحفاظ على معدلات تضخم متدنية .

– **طريقة مباشرة:** من خلال مساهمته المباشرة في تمويل جزء من عجز الموازنة العامة خلال سنة 2006.

2– دور الصندوق في تخفيض حجم المديونية العمومية (الداخلية و الخارجية) : لدينا الجدول التالي الذي يبين تطور الدين العمومي الداخلي والخارجي خلال الفترة '2000–2010

جدول رقم (15) :تطور الدين العمومي الداخلي والخارجي خلال الفترة 2000–2010

الوحدة : مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الدين العمومي الداخلي)	1059.4	1001,5	982,5	982,2	1000	1094,8	1847.3	1103.9	734.0	808.8	920.0

مليار دينار جزائري											
-الدين الخارجي مليار دولار	25,3	22,6	22,6	23,4	21,9	17,9	15.5	5.573	غ م	غ م	0.9

Source : imf country report , Algeria statistical appendix ,2001,2005

-.« Ministère des finances, la dette extérieure « 2000-2006

بنك الجزائر-

في تحليل معطيات الجدول رقم 15 :

- **الدين العمومي الداخلي:** وقد تميز بـــ :

* مرحلة الانخفاض خلال الفترة 2000-2003 إذ انخفض الدين من 1059.4 مليـــار دينـــار ســـنة 2000 إلى 982.2 مليار دينار سنة 2003 ، وهو ما يتوافق مع استخدام الحكومة موارد الصـــندوق لتخفيض الدين العمومي .

* مرحلة الارتفاع خلال الفترة 2003-2006 حيث ارتفع الدين من 982.2 مليار دينار سنة 2003 إلى 1094.8مليار دينار سنة 2005 وهو الأمر الذي يمكن تفسيره بلجوء الحكومة إلـــى الاقـــتراض الداخلي لتمويل عجز الموازنة العامة بدلا من الاعتماد على موارد الصندوق لتمويل هذا العجز، كمـــا يؤكد تفضيل الحكومة استخدام موارد الصندوق لسداد الدين العمومي الخارجي علـــى حســـاب الـــدين العمومي الداخلي.

* أما بعد سنة 2006 فقد تميز بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض فقد انخفض ســـنة 2008 الـــي 734.0 مليار دينار ليعود ويرتفع سنة 2010 إلي 920.0 مليار دينار وذلك بالنظر للالتزامـــات التي تدرج في نطاق النفقات العمومية وارتفاع ميزانية التجهيز، ولكن أيضا التسيير مع تسجيل ارتفاع في كتلة الأجور, وما يترتب عن ذلك من زيادة المصاريف والنفقات.

- **الدين الخارجي:** سجلت المديونية الخارجية انخفاضا كبيرا خلال الفترة 2000-2006 إذ انخفضت من 25,3 مليار دولار أمريكي سنة 2000 إلى 6 مليار دولار سنة 2007 كما تراجعت نسبة الـــدين إن هذا الانخفاض راجع إلى تبني الحكومة لخيار سداد المديونية الخارجية مع التوقف عن الاقـــتراض الخارجي بالنظر للفوائض المالية التي حققتها منذ سنة 2000 كما استعملت الحكومة موارد صـــندوق ضبط الموارد لسداد وتخفيض حجم الدين الخارجي حيث وصلت مجموع الاقتطاعات من الصـــندوق الموجهة أساسا لسداد الدين الخارجي 1820.27 مليار دينار جزائري خلال الفترة 2000- 2007 مع العلم أن فترة 2004 -2006 سجلت أكبر الاقتطاعات بسب قيام الحكومة بالسداد المسبق للمديونية الخارجية في نفس الفترة وقد وصل الدين الخارجي الي 0.9 مليار دولار سنة 2010 .

II- تقيم أداء صندوق ضبط الموارد في الجزائر خلال الفترة 2000-2010 : [46]

مما سبق فإن تقييم اداء صندوق ضبط الموارد **ضمن الأهداف المحددة له يمكن تلخيصه عبر النقـــاط لتالية:**

- ساهم صندوق ضبط الموارد بصفة مباشرة وفعالة وبالتنسيق مع البنك المركزي في تخفيض حجم المديونية العمومية الداخلية والخارجية خلال الفترة 2000-2010.

- استخدام الحكومة للصندوق كأداة امتصاص لفائض قيمة الإيرادات البترولية من جهة ومســـاهمته بصفة مباشرة وغير مباشرة في تمويل عجز الموازنة العامة من جهة أخرى ساهم في الحفـــاظ علـــى استقرار الموازنة العامة للدولة والحد من تعرضها لمختلف الصدمات الخارجية '(ارتفاع أسعار النفط) والداخلية » ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي بسبب تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصـــادي» وبالتـــالي يمكـــن اعتبار الصندوق كأداة حديثة من أدوات السياسة المالية يمكن للحكومة الاعتماد عليها في التأثير علـــى الأوضاع الاقتصادية نحو الأهداف المرغوبة.

- ساهم صندوق ضبط الموارد في تخفيض معدلات التضـــخم خلال الفـــترة 2000-2006 إذ أن امتصاصه لفائض قيمة إيرادات الجباية البترولية أدى إلى الحد من ارتفـــاع حجـــم الســـيولة النقديـــة المتداولة داخل البلد، كما أن عدم استخدام الحكومة لموارد الصندوق في التمويـــل المباشـــر للعجـــز الموازني واعتمادها على الاقتراض الداخلي في التمويل خلال الفـــترة (2000-2005) ســـاهم فـــي تخفيض حجم السيولة النقدية المتداولة لدى الأعوان الاقتصادية داخل البلد ممـــا أدى إلـــى انخفـــاض معدلات التضخم رغم ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي خلال نفس الفترة ، وبالتالي يمكن اعتبار صندوق ضبط الموارد أداة فعالة يمكن للحكومة استخدامها للحفاظ و لتخفيض معدل التضخم وبذلك الحفاظ على استقرار الأسعار.

أما عن الانتقادات الموجهة لصندوق ضبط الموارد فيمكن حصرها في النقاط التالية :

- إن تكامل صندوق ضبط الموارد مع الميزانية العامة للدولة قد يكون ضعيفا مما يؤدي إلى فقـــدان الرقابة المالية والشاملة وخلق مشكلات في تنسيق النفقات مثل ازدواج النفقات .

- إن صندوق ضبط الموارد يمكن إن يقوض نظـــام الإدارة والشـــفافية والخضـــوع للمســـائلة إذ أن صندوق الضبط تقع بطبيعتها خارج نظم الميزانية القائمة وغالبا لا تخضع للمسائلة ألا أمام عدد قليـــل من الموظفين السياسيين المعنيين وهذا يجعل هذه الصناديق عرضة لوجه خاص لإســـاءة اســـتخدامها وللتدخل السياسي فيها .

وما يمكن قوله على العموم أن إنشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر يعـــبرعن رغبـــة الحكومة الوصول إلى الاستغلال الأمثل لمداخيل الثروة النفطية واستخدامها لخدمة الاقتصاد الـــوطني باعتبارها ثروة زائلة وبالنظر للارتباط القوي للاقتصاد الجزائري بأداء قطاع المحروقات ، إن هـــذه

---

[46] - المؤتمر العلمي الدولي ، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، 2008 ، ص 07 .

الخطوة تستحق التشجيع إلا أنه يجب التنبيه على مجموعة من النقائص التي تميز التجربة الجزائرية في هذا المجال تشمل على وجه الخصوص أهداف وهيكل ومجال عمل والهيئات المكلفة بتسيير ومراقبة الصندوق التي يجب معالجتها باعتبار أن أي تأخير في هذا المجال يؤدي إلى ضياع عوائد مالية كبيرة يمكن للاقتصاد الجزائري الاستفادة منها كما يعرض وجود الصندوق للخطر بسبب عدم استقرار موارده المتأتية من مداخيل الثروة النفطية.

خلاصة الفصل الأول :

يعتبرالبترول مورد مهم في تنمية الاقتصاد الجزائري ككل ، وذلك من خلال الإيرادات المحققة نتيجة تصدير البترول في الجزائر وقد عملت الحكومة على تحسين من أدائه والعمل على المزيد من الاكتشافات النفطية وإنتاجه وتصديره ، وشهدت إيرادات النفطية في الجزائر زيادة كبيرة وهذا ما يعني انه يمكن توجيه هاته الإيرادات نحو مشاريع تنموية إلي داخل بما يساهم في تطوير الاقتصاد الجزائري ، وأيضا بالإمكان تطويرا لقطاعات الأخرى بواسطة هاته الإيرادات وبذلك التخلي جزئيا عن التبعية الكلية للنفط وجعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد متنوع ، كتطوير القطاع الصناعي والقطاع الزراعي ، وأيضا بالإمكان التطوير من مهام صندوق ضبط الموارد ليصبح مساهما في تنمية داخلية لمختلف القطاعات.

كما أن الإصلاحات الاقتصادية في القطاع البترولي ساهمت في تحقيق بعض التوازنات إلا أنها لم تؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ، و قد كانت هذه الإجراءات محدودة الأثر على قدر الاقتصاد الجزائري على التكيف .

لذلك فان المسألة هنا هي مسألة إدراك طبيعة التحديات التي تفرض بمختلف مظاهرها و هياكلها ، و من ثم إدراك طبيعة الوسائل الكفيلة اقتصاديا بمواجهة فعالة لهذه التحديات ، و ذلك بصياغة البدائل الفعالة ، واعدادالاستراتيجيات الفعالة التي من شأنها تحضر و تأهل الاقتصاد الجزائري أن يندمج في الاقتصاد الدولي وفق المستجدات الأخيرة بأحسن كيفية .

وما يمكن قوله أن الجزائر في تاريخها المستقل لم تعرف رخاءا ماليا مثلما تشهده حاليا ،لكن هذا الرخاء المالي لم يأتي بجديد خصوصا على الصعيد الاجتماعي، فالقدرة الشرائية للمواطن هي في تراجع مقارنة بالعشر سنوات الأخيرة، وهذا ما عجل بالحكومة لاتخاذ إجراءات مثل زيادة الأجور، لكن هذه الزيادة سرعان ما تفرغ في وعاء ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية.

فهل القطاع الزراعي هو أيضا في نفس حالة قطاع البترول ؟ وهو ما سنحاول الإجابة عليه في الفصل الثاني .

الفصل الثاني : تنامي وتطور القطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة 1990-2010

مقدمة الفصل الثاني :

يكتسي القطاع الزراعي أهمية كبيرة في تطور وتقدم اقتصاديات الدول النامية بصورة عامة ، ولهذا فقد تزايد الاهتمام به ليكون الركيزة الاساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث أن تطور الزراعة يعني تطور الاقتصاد ، وانخفاض الأداء في القطاع الزراعي يؤثر سلبا على نمو الاقتصاد ككل.

أما بالنسبة للجزائر فإن مساهمة القطاع الزراعي في مجال التنمية الاقتصادية تعتبر مساهمة ضعيفة أوقعت البلاد في تبعية واضحة سواء على المستوى الغذائي أو الموارد الأولية ، وتبع عن ذلك قيمة الواردات الكبيرة ، ما أدي إلى عجز الميزان التجاري للمنتجات الزراعية من جهة ، والي امتصاص جزء كبير من العملة الصعبة المتأتية من عائدات البترول من جهة أخرى .

وتم دراسة هذا الفصل من خلال مبحثين :

المبحث الأول: الإمكانيات الزراعية في الجزائر وعوامل تنميتها

المبحث الثاني: تطور القطاع الزراعي الجزائري في ظل برامج الإصلاح 1990 -2010

المبحث الأول: الإمكانيات زراعية في الجزائر وعوامل تنميتها :

للجزائر إمكانيات كبير علي المستوي الزراعي ويتجلي لنا ذلك من خلال الموارد الطبيعية الكبيرة التي تملكها ومساحتها الشاسعة ، وفي هذا المبحث تتم دراسة البنيان الاقتصاد الزراعي في الجزائر ، ومعرفة العوامل التي تساهم في تنمية زراعة هذا البلد ، ودراسة أهم المشاكل التي تعانيها الزراعة في الجزائر .

أولا : البنيان الاقتصادي الزراعي في الجزائر

ويشمل البنيان الاقتصادي في الجزائر كل من الموارد طبيعية المختلفة ،و الإنتاج الزراعي والحيواني والتي عامة ما تستخدم في إشباع مختلف الحاجيات الاستهلاكية لجميع السكان في حياتهم اليومية ، ويشمل أيضا أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري .

I- الموارد الطبيعية في الجزائر[47]:

1- الموارد الأرضية في الجزائر:

تمتد الجزائر على مساحة قدرها 238.174.100 هكتار، منها :

40.735.920 هكتار أراضي مستعملة من قبل الفلاحة بنسبة 17,1 % من المساحة الإجمالية ؛

7.005.000 هكتار عبارة عن حلفاء و غابات بنسبة 2,9 % .

و الباقي و الذي يمثل 80 % بمساحة 190.433.180 هكتار فهي مناطق صحراوية و شبه صحراوية .

من بين 40.735.920 هكتار من الأراضي المستعملة من قبل الفلاحة نجد :

8.228.690 هكتار مساحة صالحة للزراعة أي نسبة 20,2% من الأراضي المستعملة من قبل الفلاحة.

882.460 هكتار أراضي غير منتجة أي بنسبة 2,2 % .

أما الباقي فعبارة عن مراعي و أشواط بـ 31.624.770 هكتار بنسبة 77,6 % .

و من بين 8.228.690 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة نجد :

7.546.510 هكتار أراضي قابلة للزراعة بنسبة 18,6 % من الأراضي المستعملة من قبل الفلاحة ، تتوزع على (9,4 % زراعة نباتية و 9,2 % أراضي في حالة راحة) .

682.180 هكتار زراعة دائمة (0,2 % كروم ، 1,4 % زراعة فواكه ، 0,1 % زراعة طبيعية مثل: زيتون ... الخ) .

---

[47] - وزراة الفلاحة ، الإحصائيات الزراعية 2010 ، MADR ، جدول B09

و الشكلين التالين يبينان التوزيع الإجمالي للأراضي و توزيع الأراضي المستعملة من قبل الفلاحة :

الشكل (1) : التوزيع الإجمالي للأراضي :

Source : fait par nous à partir de Rapport sur la situation de Secteur Agricole, DSASI Ministère de l'Agriculture et du développement rural, 2002, p 32.

الشكل (2) : توزيع الأراضي المستعملة من قبل الزراعة

Source : fait par nous à partir de Rapport sur la situation de Secteur Agricole, DSASI Ministère de l'Agriculture et du développement rural, 2002, p 32.

وقد ارتفعت المساحة الزراعية المستعملة في الجزائر كنتيجة لاستصلاح الأراضي، حيث تم حصد 666 مشروع استصلاح و كانت الأراضي المعنية بالاستصلاح 684.958 هكتار ، وهذا الارتفاع نوضحه في الجدول التالي :

الجدول رقم (16): المساحة الزراعية المستخدمة في الجزائر حتى سنة 2009 :

الدولة	متوسط المساحة الزراعية المستخدمة (2000-2006 1000هكتار)	متوسط المساحة الزراعية المستخدمة 2006 (1000هكتار)	النسبة المئوية للتغيير في المساحة الزراعية المستخدمة 2000-2006	متوسط النسبة المئوية للأراضي المروية من إجمالي المساحة الزراعية المستخدمة 2000-2006

8	2	8404	8291	الجزائر

المصدر : من إعداد الطالب اعتماد على : إحصائيات يورو ستات 2009، ص 5

أما عن توزيع الأراضي في الجزائر نوضحه في الشكل التالي :

الجدول رقم (17) : اجمالي توزيع الاراضي في الجزائر 2009 :

توزيع الاراضي العامة (Répartition générale des terres)

Spéculations				المساحة('هكتار) Superficie(ha)	% (1)	% (2)
مجموع المساحة الزراعية Superficie Agricole Totale	المساحة الزراعية Superficie Agricole Utile	الاراضي TERRES LABOURABLES	البور	المحاصيل العشبية Cultures herbacées	4 069 380	9,6	
				الأراضي في راحة Terres au repos	3 423 502	8,1	
		المحاصيل الدائمة CULTURES PERMANENTES		اشجار مثمرة Plantations fruitières	823 165	1,9	
				الكروم Vignobles	82 743	0,2	
				المراعي الطبيعية Prairies naturelles	24 550	0,1	
		مجموع مساحة الاراضي الزراعية Total Superficie Agricole Utile			8 423 340	19,8	
	مسار المراعي Pacages et parcour				32 955 880	77,6	
	الأراضي الزراعية الغير منتجة Terres improductives des exploitations agricoles				1 087 700	2,6	
مجموع الاراضي المستخدمة في الزراعة Total des terres utilisées par l'agriculture (S.A.T)					42 466 920	100,0	17,8
غيرها من الأراضي AUTRES TERRES	Terres alfatières				2 504 990		1,1
	الأراضي الحرجية Terres forestières (bois,forêts,maquis...)				4 227 700		1,8
	اراضي غير منتجة وغير مخصصة للفلاحة Terres improductives non affectées à l'agriculture				188 974 490		79,3
اجمالي المساحة الوطنية Total Superficie Territoriale					238 174 100		100,0

٪ (1) : نسب المئوية المحسوبة على مساحة الأراضي المستخدمة في الزراعة

٪ (2) : نسب المئوية المحسوبة بالنسبة لمساحة الأرض.

المصدر : وزراة الفلاحة ، الإحصائيات الزراعية 2010 ، MADR ، جدول B09

II – الموارد المائية في الجزائر :

تتسم الموارد المائية في الجزائر بخاصية التباين الشديد بين التوزع المكاني و الزماني ، ضف إلى ذلك أن الخصائص الجيولوجية و التضاريسية المتباينة تنشئ نظاما فريدا من المياه الجوفية و السطحية

في مناطق جغرافية ضيقة ، و المعروف أن المصادر المائية على ساحل المتوسط تغطي مجمل المياه السطحية ، بينما تحوي المناطق الصحراوية على أحواض رسوبية ضخمة ذات مياه جوفية غير قابلة للتجديد و لكنها غاية في الأهمية ، تصل الكمية المتاحة من المياه الجوفية في الجزائر إلى اقل من 20 مليار م^3 75 % منها فقط قابلة للتجديد يشغل منها فقط 5,8 مليار م^3 أي أقل من 37 % [48]، و تتنوع المصادر المائية كالتالي :

1- مياه الأمطار : يتركز سقوط الأمطار في الجزائر في الطرف الشمالي على مدى 100 يوم في السنة كحد أقصى ، و يزيد معدل سقوط الأمطار في الجزائر عن 500 ملم و يمكن أن يصل إلى 1500 ملم ، بل أحيانا 2000 ملم في بعض المناطق الجبلية المرتفعة ، و يتناقص المطر كلما اتجهنا جنوبا ، و يتميز سقوط الأمطار في الجزائر بعدة خصائص منها : عدم انتظام الأمطار في الزمان و المكان ، التهاطل السيلي للأمطار ، و فيما يلي جدول يوضح حجم التساقطات المطرية و مقارنتها بحجم التدفقات .

الجدول (18) حجم التساقطات المطرية حسب المناطق و مقارنتها بحجم التدفقات

المنطقة	متوسط التساقطات المطرية في السنة	حجم التدفقات عن التساقطات مليار م^3 /السنة
وهران ــ الشط الشرقي	318	3,94
الشلف ــ زهرز	418	8,23
الجزائر ــ الصومام	442	20,29
قسنطينة ــ سيبوس ــ ملاق	581	17,67

المصدر: ماضي محمد، إشكالية تنمية الموارد المائية في الجزائر مع دراسة حالة اللجوء إلى المصادر غير التقليدية، رسالة ماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص 46.

و يبلغ حجم التهاطل المطري من 100 ــ 120 مليار م^3 لكن حوالي 85 مليار م^3 تذهب على شكل تبخر ، و 2,6 مليار م^3 مياه باطنية ، و الباقي حوالي 12,4 مليار م^3 جريان سطحي على شكل وديان .

2- المياه الجوفية: يوجد في الجزائر حوالي 100.000 بئر ، 9.000 ينبوع ، و 12000 بئر عميق ، و قدرت كمية المياه الجوفية بحوالي 1,9 مليار م^3 في السنة هذه الموارد التي يسهل تعبئتها مستغلة حاليا بحوالي 90 % (1,7 مليار م^3.

أما في الجنوب فبالرغم من أن المنطقة الصحراوية تكاد ينعدم فيها السيلان السطحي منتظما باستثناء بعض الوديان مثل : وادي غير و وادي ميزاب و وادي الساورة ... الخ ، فإنها في المقابل تتوفر على موارد مائية جوفية هامة ، غير أنها توجد في أعماق كبيرة يصل عمقها إلى نحو 2000

[48] **تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، الدورة العامة الخامسة عشر ، ماي 2000 ، ص 13 .**

متر ، مما يعني ارتفاع تكلفة استغلالها و ضعف معدل تجددها . تقدر كمية المياه التي يحويها الخزان الصحراوي (البحيرة الألبية) بنحو 60.000 مليار م ^{3} غير أن هذه الكمية الهامة متجددة بنسبة ضئيلة جدا حوالي (0,6 مليار م ^{3} / سنة) و أن الدراسات التي أجريت على هذا الخزان بينت أن الكمية القابلة للاستغلال تقدر بحوالي 5 مليار م ^{3} / سنة، غير أن الجزائر لا تستغل هذه الثروة المالية الهامة إلا بحوالي 1,7 مليار م ^{3} سنويا لتلبية احتياجات سكان الصحراء من الري و الشرب، في حين يبقى أمامها حوالي 3,3 مليار م ^{3} من المياه قابلة للاستغلال يمكن توظيفها في التنمية الزراعية الصحراوية عن طريق استصلاح الأراضي لأن نقلها إلى الشمال يكلف أموالا باهظة .

3 – المياه السطحية : تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود ، المحاجر المائية و الأنهار ، و تعتبر السدود ثاني ممون رئيسي للمياه في الجزائر بعد الآبار العميقة و يبلغ الآن عدد السدود المستغلة من طرف الوكالة الوطنية للسدود ب 56 سد بطاقة استيعابية تقدر ب 6 ملايير و 600 مليون م ^{3} ، يضاف إليها 65 سد تتراوح طاقتها الاستيعابية بين مليون إلى عشر (10) ملايين م ^{3} أغلبها تشرف عليها مديريات الري في الولاية .

أما المحاجر المائية فهي نوع من السدود يدخل في إطار أشغال الري الصغيرة، بطاقة استيعابية من 50 ألف إلى مليون م ^{3} و إلى غاية سنة 1999 قدر عدد المحاجر المائية 900 محجر مائي بطاقة استيعابية تقدر ب 726 مليون م ^{3}.

III – المساحات المسقية (المروية) [49] في الجزائر:

بلغت المساحة المسقية في الجزائر في نهاية سنة 2004 ب 793.337 هكتار بعدما كانت 722.320 هكتار في سنة 2003 أي بنسبة زيادة قدرها 9,83 % ، و تنقسم المساحة المسقية إلى :

المساحة المسقية بنظام الري (518.455 (Gravitaire هكتار (65 %) ،المساحة المسقية بنظام الري بالرش (159.000 (Par aspersion هكتار (20 %) ،المساحة المسقية بالمحدد الموضع (115.882 (localisé هكتار (15 %) .هذا و قصد الاقتصاد أكثر في الماء عملت الوزارة على إدخال نظام الري بالتقطير.و فيما يلي شكل يبين توزيع المساحة المسقية بين أنواع نظم الري :

الشكل (03) شكل يبين توزيع المساحة المسقية بين أنواع نظم الري

[49] **Rapport sur la situation de Secteur Agricole, DSASI Ministère de l'Agriculture et du développement .rural, 2004, p 40**

Source : fait par nous à partir de Rapport sur la situation de Secteur Agricole, DSASI Ministère de l'Agriculture et du développement rural, 2004, p 32.

وعلي هذا فانه يستوجب على الجزائر أن تولي أهمية اكبر إلي الماء على اعتباره عنصر يحدد الإنتاج الفلاحي وذلك من خلال تطوير أساليب وطرق الاستفادة من مياه الإمطار .[50]

ثانيا : عوامل تنمية القطاع الزراعي الجزائري:

إن تطور القطاع الزراعي في الجزائر وتمكنه من الإطلاع بالمهام المنوطة به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية[51]:

1 - يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي. لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي. هذا مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله وهذا من شأنه أن يخلق لديه روح الارتباط والاهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره سواءا كان هذا الغير شخصا طبيعيا أو معنويا.

2 - ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شأنها أن تحقق ميزتين:

- **الميزة الأولى :** توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات الفلاحيين والتي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين.

- **الميزة الثانية** : توفير مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية للقطاع الفلاحي.

---

[50] - **قاسم ناجي ، التنمية الزراعية العربية واثر اتفاقية الجات ، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، 1998 ، دون دار نشر ، ص 70.**

[51] - **د/ باشي احمد** ، القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الإصلاح ، جامعة الجزائر ، مجلة الباحث ، لعدد **02/2033** ، ص **109**

3 - ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار. وهذه العوامل جميعها من شأنها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية.

4 - العمل على تحرير أسعار المنتجات الزراعية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الزراعية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار أن أسعار المنتجات الفلاحية لها تأثيرات من عدة نواحي.

أ * فالعلاقة ما بين أسعار المنتجات الزراعية والأسعار التي يشتري بها الفلاحون مستلزماتهم الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة ونوعية وحجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه.

ب* أسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الزراعي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي.

5 - العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها، وذلك من خلال بناء السدود وخلق احتياطي مائي وتحرير أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من إستهلاكه والعمل على ربط الإنتاج بالواقع الاجتماعي وربط مراكز التكوين بالواقع الفلاحي والعمل على زيادة الاستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزراعة.

6 - العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض وهذا يستلزم أن يلعب قطاع الخدمات دوره في التنسيق بين القطاعات. " فوسائل المواصلات مثلا ضرورية لإيصال الإنتاج الزراعي للمصنع ليتم تحويلها إلى سلع استهلاكية مصنعة وأيضا ضروري لإيصال المواد الاستهلاكية للمستهلك المحلي.

ثالثا: مشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر :

يعاني القطاع الفلاحي في الجزائر من مجموعة من المشاكل يمكن تلخيصها فيما يلي :[52]

1 - إقليم جاف معظمه : فمناطق الإقليم لا تتلقى أكثر من 400 ملم من الأمطار محصورة في شريط عمقه 150 كلم ابتدءا من الساحل (شريط يقل عن 100 كلم من الناحية الوهرانية) ، تنتقل فوار إلي ما بعد الأطلس التلي حيث المناخ شبه جاف شريط عمقه من 300 كلم إلي 350 كلم ثم تصادف بعد ذلك وعلى مدي أكثر من 100 كلم في الجنوب المنطقة الجافة حيث لا يسقط إلا 100 ملم من الأمطار في السنة .

[52] - **وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، المخطط الوطني للأعمال من اجل البيئة والتنمية المستدامة ، 2001، ص 32.**

2 – تعرض الاراضي الهشة للتدهور المستمر حيث يصيب الانجراف في الجزائر المنظومات الطبيعية المزروعة أو المراعي ، فالانجراف المائي يهدد 12 مليون هكتار في المناطق الجبلية وغرب البلاد هو أكثر المناطق تضررا ، وتدهور الأراضي تنشا عنه خسائر في مجال الخصوبة تقدر بـ 4 قناطير من القمح في الهكتار الواحد .

إضافة إلي ذلك هناك انجراف بسبب الرياح يصيب بصورة رئيسية المناطق القاحلة وشبه القاحلة حيث 500000 هكتار من المناطق السهبية موشكة على التصحر الكلي وأكثر من 7ملايين هكتار مهدد بنفس المصير ، كما تنشر ظاهرة التملح خاصة في السهول الزراعية المسقية غرب البلاد حيث بلغت بعض الأراضي المعقمة كليا مستويات متقدمة من التدهور وغياب صيانة شبكات تصريف المياه تسبب في صعود الطبقة المائية الجوفية العليا وفي تزايد ملوحة الأرض وانتشار خطرها وتوسعها.

- التسيير السيئ لموارد المياه وتراكم الطمي في السدود حيث تمثل أتقل الطمي 500مليون متر مكعب من 10 بالمائة من الطاقة الكلية للسدود الجاري استغلالها (4.5 مليار متر مكعب) وحسب الوطنية للموارد المائية فانه هناك ثمانية من الأحواض السفحية لسدود من بين 35 من الأحواض السفحية التي خضعت لدراسة قابلة للانجراف بنسبة 40بالمئة من مساحتها وقد يصل عدد السدود المطمية سنة 2050 إلي 17 سدا.

3 - ضعف السياسات والخطط المتعلقة بالبحوث الزراعية،وضعف التمويل المخصص له مع عدم توقر شروط النظرة الإستراتجية التي تمكن من الاستفادة من التجارب العلمية وتطبيقها فيا طار التبادل .[53]

4 - الانطلاق المتأخر للمواسم الزراعية، وذلك نظرا لاعتبارات غير موضوعية، كعدم توفير الكميات اللازمة من البذور، أو قلة العتاد الفلاحي اللازم للحرث.

5 - اعتماد نوعية رديئة من البذور، مما يعني حصادا متدني الكمية ورديء النوعية.

6 - الظروف المناخية غير المواتية، حيث تعزى الإنتاجية إلى حالات الجفاف أو مستوى هطول الأمطار السائد خلال الموسم الزراعي إضافة إلي طول موسم الحصاد.

7 - تعاني الغابات من الإفراط في الرعي حيث يستخدم مربي الماشية الغابة كمراعي دائمة أثناء فصل الشتاء ، كما أن ارتفاع أسعار الخشب أدي إلي عمليات قطع الأشجار غير مرخص به.

8 - زيادة السكن العمراني بنحو 1000 هكتار في السنة اثر على تقليص المساحة المزروعة مضاف إليها التأثيرات الناجمة عن التعمير مثل التلوث الذي يصيب الهواء والماء .

9 - انخفاض الإنتاج الفلاحي نتيجة تقلص مساحة الأراضي الفلاحية قصد تخصيصها لإغراض أخرى إذ أن تسامح السلطات وغياب سياسة حقيقية لاستغلال الأراضي فتح المجال لتوسع هذا التحويل.

---

[53] **- علي خالفي، الزراعة و أزمة الغذاء في الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 1999، ص 219.**

10 - احتكار الدخل الرعوي من قبل مربي المواشي دون أن تكون لهم أي مشاركة في الجهود الجماعية عن طريق دفع الضرائب لا سيما في مجال التهيئة والتجهيز ، ويمكن تفسير الركود الذي يعاني منه القطاع الفلاحي بقلة تنظيم الفاعلين في مجال تطويل الإنتاج والتهيئة والاستصلاح ، مما يحول دون إقامة العلاقات المهنية للمساهمة في صنع القرارات التي تعينهم بدرجة الأولي ويتطلب ذلك إطار مؤسساتيا ملائما.

11 - ارتفاع أسعار الأسمدة الزراعية وعدم استقرار أسعار المنتجات الفلاحية وصعوبة وجود منافذ خلال المواسم ، حيث أن الفلاح يشتري البذور بأسعار غالية ويبيعه منجاته بأسعار اقل باستثناء المنتجات الغير موسمية مما يعني انه من صعب إقناعهم أن تكثيف الإنتاج لصالحهم.

12 - ضعف إرادة الحصول على أسواق خارجية تضعها الهياكل الموجودة ، فالجزائر لا تملك مثلا مذابح تستجيب للمعايير الدولية تمكنها من تصدير لحوم الأغنام في السوق العالمية ، إضافة إلي ارتفاع معدات الفلاحية.

:المبحث الثاني: تطور القطاع الزراعي الجزائري في ظل برامج الإصلاح 1990 -2010

سعت الجزائر من خلال هاته الإصلاحات إلي تحسين القطاع الزراعي و مرد وديتها والتي سوف تتم دراستها في هذا المبحث :

:أولا : القطاعي الزراعي الجزائري قبل إصلاح 1987

I - نظام التسيير الذاتي في القطاع الزراعي بالجزائر:

عشية الاستقلال كان القطاع الفلاحي الجزائري مقسم إلى قسمين " قطاع فلاحي و تجاري محول إلى الخارج يمتلكه المعمرون يستحوذ على أجود الأراضي الساحلية، متطور في قواه الإنتاجية و في نظام علاقاته الاقتصادية الرأسمالية الدولية،و إلى جانبه قطاع ثان متطور نسبيا و متسع في مساحته الزراعية لكن عدد المالكين الجزائريين له يمثل نسبة 11% فقط على مجموع مساحة زراعية تشكل حوالي 50,5%[54] ، بعد الاستقلال و بمجرد رحيل المعمرين استولى العمال الزراعيين الدائمين على الأراضي التابعة للقطاع الأول و تأسس على إثرها نظام التسيير الذاتي للمزارع المهجورة.

يعرف التسيير الذاتي على أنه " ظاهرة اقتصادية اجتماعية و سياسية معقدة تظهر عموما بصورة عفوية في مجال الإنتاج و تميل إلى الانتشار في بقية قطاعات الحياة الاقتصادية " [55] .

---

[54] **حسن بهلول ،القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية في الزراعة في الجزائر،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، 1976، ط 1، ص 281 .**

[55] **إسماعيل شعباني ، آثار التوجه الفلاحي نحو خوصصة القطاع الفلاحي العمومي بالجزائر ، أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1997 ، ص 17.**

ظهر مرسوم 22 مارس 1963 وكانت الأرضية الأولى لهذا المرسوم مستمدة من قرارات مؤتمر طرابلس الذي أعطى أهمية كبيرة للقطاع الزراعي حيث ركز على ثلاث أهداف رئيسية تتمثل في الآتي:[56]

- الإصلاح الزراعي.
- استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة.
- المحافظة على ثمرات الأراضي الزراعية.

طبق هذا النظام مباشرة بعد رحيل المعمرين حتى لا تتوقف عملية الإنتاج وبالتالي أصبح التسيير الذاتي خاصية من خصائص الاتجاه التنظيمي للبناء الاقتصادي.

1- مراحل تطبيق نظام التسيير الذاتي:

مر التسيير الذاتي بثلاث مراحل هي:

- **المرحلة الأولى:** (الأملاك الشاغرة):ظهرت هذه المرحلة بعد ترك المعمرين لكل ما يملكون في فترة 1962 فوجدت أملاك بدون ملاك، وعلى إثرها بدأت عملية الاستيلاء الفردية والجماعية على المزارع من طرف المنظمات الوطنية المختلفة، وعلى إثر هذا أصدرت الدولة قرارات ومراسيم ونصوص داعية لحماية الأملاك الشاغرة كالمرسوم الصادر بتاريخ 24 أوت 1962، والقرار الصادر في أكتوبر 1962 الذي ينظم انتقال هذه الأملاك بين الأفراد والجماعات، ثم قرار آخر مضمونه تكوين لجان تسيير هذه الأملاك، ومع بداية 1963 كانت نسبة القطاع المسير ذاتيا يمثل نصف ملاك المعمرين.[57]

- **المرحلة الثانية:**" (التأميم الجزئي من مارس إلى ماي 1963):تضمنت هذه المرحلة تأميم الوحدات الزراعية لكبار المعمرين الفرنسيين المقدرة بحوالي 200000 هكتار الموافقة لـ 127 مزرعة مجهزة بالعتاد الفلاحي وبطرق حديثة، بالإضافة إلى أن هذه الأراضي صالحة للزراعة (خصبة وحصص إنتاج هذه المزروعات إلى التصدير وتتميز في القمح، الخمور والحمضيات).

- **المرحلة الثالثة:** (التأميم الكامل 12 أكتوبر 1964) : تميزت هذه المرحلة باستعادة كامل الأراضي الزراعية التي قدرت بـ 2632000 هكتار مسيرة ذاتيا، وتعتبر من أحسن الأراضي الخصبة، وهي تقع بسهول متيجة، عنابة، وأعالي الشلف.

لقد كانت المساحة الزراعية التابعة للقطاع الفلاحي الحكومي بعد الاستقلال وقبل 1971، تقدر بحوالي 2,2 مليون هكتار مقسمة على 2000 مزرعة مسيرة ذاتيا بعدما كانت هذه الأراضي موزعة على 22000 مزرعة كولونيالية بمعدل 119 هكتار للمزرعة الواحدة، في سنة 1950. أما بعد الاستقلال فإن متوسط مساحة المزرعة الواحدة قد ارتفع إلى 1231 هكتار.

2- مشاكل القطاع المسير ذاتيا:[58]

---

[56] **محمد السويدي: التسيير الذاتي الجزائري في التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب 1980، ص 139.**

[57] **رحماني موسى: محاولة تحليل التنظيمي وتطور الإنتاج الفلاحي وآثارها على الحالة الغذائية بالجزائر 1962 - 1987، رسالة ماجستير .معهد العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. 1992. ص 33.**

[58] **رحماني موسى: نفس الرجع ، ص 100.**

عرف أسلوب التسيير الذاتي من جراء تطبيقه جملة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية تمثلت في:

أ ــ مشكلة التسويق: سبب هذه المشكلة هي إتلاف نسبة كبيرة من الإنتاج الزراعي لتأخر عملية الشحن من جهة، أو بسبب تعقد الجهات الوصية والجهاز الإداري الخاص بالتسويق.

حيث لم يكن هناك سياسة تسويقية واضحة، وكان تطبيق التسيير الذاتي لتسويق المنتجات خاضعا لقانون السوق (العرض والطلب) لهذا تم إنشاء تعاونية التصريف والبيع سنة 1963 وتعمل تحت إشراف الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، وبسبب عدم قدرة هذا الأخير على التكفل بالإنتاج الفلاحي، تم إنشاء الاتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية التسويقية.

أما الأسعار فكانت تحدد من طرف البائعين بالجملة مما سبب في نقص المستهلكين، لارتفاع الأسعار، وكذلك سبب هجرة المزارعين لأراضيهم، أما في سنة 1988 تم إلغاء جميع هياكل التسويق السابقة وفتح المجال أمام سياسة السوق.

ب ــ مشكلة الأسعار: إن سياسة البيروقراطية في فرض الأسعار جعل المزارع ينقص من محصوله الزراعي الذي يتطلب الأيدي العاملة الموسمية، وهذا لتفادي ارتفاع التكاليف، وبالتالي حرمان المجتمع من بعض المنتوجات.

ج ــ مشكلة التموين والتمويل: إن عملية التموين من مدخلات الإنتاج غالبا ما تصل متأخرة، وهذا يؤثر سلبا على المحاصيل الزراعية والإنتاج بصفة عامة.

بينما من الجانب المالي فالبنك الوطني وحتى فروعه كانت بعيدة على المشاكل التي يعيشها القطاع المسير ذاتيا نتيجة لعدم تخصص البنك في التمويل القطاع الفلاحي فقط، لأنه كان يمول كافة القطاعات الاقتصادية دون استثناء، ومن أهم مشاكله:

تأخر وصول القروض نتيجة إتباع أسلوب مركزي وبالتالي عدم وصولها في وقتها المحدد وهذا يؤثر سلبا على الأهداف الخاصة بالقروض، حيث لا يمكن استعمالها في المجال المقدمة من أجله نتيجة فوات أوانها وخاصة إذا علمنا أن المواسم والحملات الفلاحية محددة في فترات معينة كموسم الحرث والجني، وأن عدم استعمال القروض في المجالات الخاصة بها يسمح باستعمال مثل هذه القروض في غير إنتاجه أو بعض الأحيان تجميدها في البنك وبالتالي عدم الاستفادة منها رغم احتسابها على القطاع المسير ذاتيا.

د ــ نقص التخطيط خاصة في المرحلة 67 / 69 أدى إلى عدم وجود تخطيط شامل لنهوض بالقطاع الفلاحي، ودراسته لكل الاحتياجات المالية وتقديمها في الوقت المناسب وبسبب هذا النقص يعود أيضا عدم التكامل بين الهيئتين الوصيتين وزارة الفلاحة من جهة ووزارة المالية من جهة أخرى.

ه ــ **عدم وجود هيئة** في البنك خاصة بمراقبة ومتابعة استعمال القروض الفلاحية في مجالاتها التي تتمثل في زيادة الإنتاج.

و ــ قلة الهياكل القاعدية: عانى القطاع الفلاحي من قلة الهياكل القاعدية، ومن ارتفاع تكاليف الإنتاج وليس لهم القدرة على تغطيتها فهذا ما يجعل بعض المزارع تضطر إلى التخلي عن إنتاج محصول معين مما يدفع بالدولة إلى استيراده من الخارج.

فالمنتجون أجراء عمال منفذين خاضعين لمراكز القرار الخارجية عنهم التي تفرض عليهم طبيعة الاستثمار، نوعية الآلات، الاستهلاكات الوسيطية الأخرى حتى أسعار المنتوج محددة حسب القانون كل هذه المشاكل أدت إلى تدهور هذا القطاع.[59]

ونتيجة لهاته المشاكل تم إعادة تنظيم القطاع المسير ذاتيا من أجل توسيع تنمية التسيير الديمقراطي للمزارع المسيرة ذاتيا وإعطاء العمال الحق في المشاركة في تحقيق السير الحسن للمزارع فأعطيت دعم امتيازات بشكل تدريجي، لزيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية والاستفادة من ثمار أعمالهم، وتحمل العمال المسؤولية لتسييره.

II - قطاع الثورة الزراعية :

إن ميثاق وقانون الثورة الزراعية الذين صادق عليهما مجلس الثورة و الحكومة بتاريخ 8 نوفمبر 1971 سياسة تهدف لمعالجة الوضع الهيكلي العام للقطاع الزراعي، و تتدرج قراراتها في إطار السياسة التنموية العامة و هي سياسة هيكلية بمعنى تغيير الهياكل القديمة بدلا من مجرد تطويرها ، و من المؤكد أن هذه العملية ليست عملية وظيفية تتدرج في إطار سياسة تطوير الهياكل القائمة ، لهذا يجب إدراج برنامج الثورة الزراعية في مضمون دمج الزراعة في قطاع واحد منسجم في وحداته و ضمان ترقيته ككتلة واحدة ليست متفرقة ، و القضاء على التفكك بين القطاع الزراعي و القطاع الصناعي.

إن الهدف الرئيسي لتطبيق مشروع الثورة الزراعية هو البحث عن القضاء على التبادل الموجود في توزيع الأراضي، فحسب الدراسات المتعلقة بتوزيع الأراضي في القطاع الخاص غداة تطبيق الثورة الزراعية تبين أن 52,6% من الوحدات الاستغلالية أي ما يعادل نصف الفئة من الفلاحين يشتغلون في مساحة تقل عن 5 هكتارات ولا تشكل سوى 8,8% من الأراضي الصالحة للزراعة، بينما نجد على العكس فئة كبار ملاك الأراضي الذي يمتلكون سوى 2,9% من مجموع الملاك يستحوذون على 26,6% من الأراضي الصالحة للزراعة وهي تزيد عن 50 هكتار.

وأن هناك 500.000 فلاح محرومون نهائيا من الأراضي ولم يستطيعوا الحصول حتى على التوظيف المؤقت. أما في ميدان تربية الحيوانات فنجد الآلاف من كبار مربي الحيوانات (الماشية) يملكون 2.500.000 رأس بقر، في حين لا يملك فئة الرعاة والعزل الذي يتراوح عددهم ما بين 170.000 فرد سوى 3 ملايين رأس بقر.

1- مبادئ الثورة الزراعية

ارتكز نظام الثورة الزراعية على جملة من المبادئ يتمثل في الآتي:

---

[59] **رحماني موسى: مرجع سبق ذكره ص 100.**

ـــ مبدأ الأرض لمن يخدمها.

ـــ إلغاء حق الملكية بالنسبة للملاكين الذين لا يعملون بصفة مباشرة والغائبين عن أملاكهم.

ـــ إلغاء كل أشكال الاستغلال التجاري للمياه.

ـــ تأمين حقوق الفلاحين من الأراضي.

ـــ توزيع الأراضي على الفلاحين الذين هم بدون أرض.

ـــ تولي الدولة مسؤولية حماية الفلاحين.

2- أهداف نظام الثورة الزراعية

يمكن تلخيص الأهداف العامة لنظام الثورة الزراعية في:

ـــ القضاء على التباين المجحف في توزيع الأراضي عند الاستقلال.

ـــ تطوير الزراعة بإدخال أساليب عصرية في القطاع.

ـــ تشكل الثورة الزراعية عاملا خصبا ومنعشا للصناعة الجزائرية وتكامل بين القطاعين.

ـــ رفع مستوى عالم الأرياف.

ـــ توسيع السوق المحلية.

ـــ توفير المناخ الاستثماري الفلاحي بما يتماشى والعصرنة والتطور.

ـــ حاجيات المواطنين.

ـــ تطوير شامل وتخطيط كل الأعمال الفلاحية.

ـــ إحداث هياكل لمساعدة القطاع الفلاحي كإنشاء بنوك فلاحية متخصصة لتمويل المشـــروعات وهيئات خاصة بالتسويق (أسواق الفلاح) مع إيجاد مصادر للتموين بالمادة الأولية وقطع الغيار.

يمكن تلخيص مضمون الثورة الزراعية في النقاط التالية:

ـــ تنظيم ملكية الأرض من حيث شروطه ومقدار ونوعية المكتبة وانتقالها.

ـــ تنظيم الإنتاج الزراعي من حيث مناطقه وأنواعه ودوراته.

ـــ تحسين الإنتاج الزراعي بتنظيم التجارب العلمية.

ـــ حماية الإنتاج الزراعي بمكافحة الآفات والأمراض.

ـــ رعاية الثروة الحيوانية وتنظيمها.

ـــ تنظيم التمويل الزراعي فيما يخص الاستثمار والاقتراض.

ـــ تنظيم العمل الزراعي وإخضاعه لقانون مناسب.

ـــ تنظيم استغلال المراعي والأراضي والغابات وتنظيم استغلال موارد المياه والري.

III - إعادة الهيكلة : (1981)

مع بداية الثمانينات شرع فيما يسمى بإعادة هيكلة مزارع القطاع العام نتيجة للصعوبات التي واجهتها البرامج السابقة من انخفاض في المردودية و بالتالي الإنتاج الزراعي عموما و نتيجة كذلك ارتفاع دخل الجزائر من بيع المحروقات الذي أدى إلى هجرة السكان من الريف إلى المدن لارتفاع مستويات الأجور في الصناعة مقارنة بالزراعة، كل هذا أدى إلى زيادة الواردات الزراعية خصوصا الحبوب منها، فكان من الضروري مراجعة البرامج السابقة و معالجة الوضع المتأزم في هذا القطاع بصدور تعليمة رئاسية في 1981 تتضمن إعادة الهيكلة للمزارع الفلاحية

1- إعادة هيكلة القطاع الزراعي كمرحلة أولى للإصلاح:

تهدف عملية إعادة الهيكلة في القطاع الزراعي إلى تنظيم الجهاز الإنتاجي للوحدات الإنتاجية، وميلها إلى الاختصاص في الإنتاج الزراعي الذي يلاءم طبيعة نشاطها الزراعي وموقعها الجغرافي حتى تكون سهلة الاستغلال والتحكم فيها بشريا وفنيا، وجعلها وحدة إنتاجية ذات فعالية اقتصادية مستمرة و تهدف إعادة الهيكلة إلي :

- تطهير المزارع المسيرة ذاتيا، والتعاونيات الفلاحية للمجاهدين واستغلال تسييرها.
- تحديد مساحة المزارع بدقة.
- إحداث مزارع جديدة.
- تنظيم التسيير.
- التدرج نحو تحقيق الاستغلال.

وتكمن الأهداف العملية في مزارع اشتراكية ناجحة اقتصاديا وقابلة للتسيير، وتدعيمها إعادة هيكلة مالية بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR كما تهدف إلى توحيد أشكال الملكية على مستوى القطاع العام للحد من تعدد أنماط التسيير الاقتصادي للإنتاج الزراعي. وعند انعقاد مؤتمر الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين جانفي 1982 تقرر أن تقوم إعادة الهيكلة بدمج المزارع المسيرة ذاتيا وتعاونيات قدماء المجاهدين، وتعاونيات الثورة الزراعية في نظام إنتاجي موحد يشمل على 5000 مزرعة فلاحية .[60]

2- أهداف إعادة هيكلة القطاع الزراعي

إن الأهداف المباشرة لإعادة الهيكلة يمكن جمعها في النقاط التالية:

- استقلالية التسيير للوحدات المسيرة ذاتيا وتعاونيات قدماء المجاهدين وتطهيره من السلبيات المسجلة.
- إعادة التحديد العقاري لهذه الوحدات.
- استصلاح الموارد الوطنية الزراعية وتهيئة الوسط الريفي.

[60] **زبيري رابح: الإصلاحات في القطاع الزراعي وآثره على تطوره، رسالة دكتوراه 1996، ص 26.**

ويكون تحقيق هذه الأهداف على مرحلتين: تتمثل الأولى بالشروع في إنجاز الدراسات التقنية والاقتصادية والمالية وتحضير الملفات التي تشمل مجمل المعلومات الأساسية الخاصة بهذه العملية، والمرحلة الثانية تتناول تنفيذ عملية إعادة الهيكلة الجديدة.

وبالرغم من الأهمية التي اكتسبتها المزارع الاشتراكية (DAS) إلا أن تجربتها كانت قصيرة وفاشلة نتيجة للعجز الكبير المحقق والذي يقدر بمليار إلى مليارين[61] سنويا، ولذا تكفلت الدولة بتغطيته لسنوات، ومع الضائقة المالية للبلد سنة 1986 نظرا لانخفاض إيراداتها من المحروقات، دفعت بالمسئولين إلى التفكير في إصلاح آخر يمكننا من التخلص من مشاكل وعراقيل هذا القطاع التي ظلت أعباءه المترتبة عن الخسائر تتحملها خزينة الدولة.

ثانيا : القطاعي الزراعي الجزائري بعد إصلاح 1987 :

I – الإصلاح الفلاحي لسنة 1987 وإنشاء المستثمرات الفلاحية كمرحلة ثانية في الإصلاح [62]

لقد شهد القطاع الفلاحي تغيرات هامة لصالح الفئات المحرومة بعد استرداد السيادة الوطنية وخضع هذا القطاع لإصلاحات جذرية في منتصف الثمانينات تمثلت هذه الإصلاحات في إعادة هيكلة المزارع الاشتراكية وتحويلها على شكل تعاونيات جماعية لرفع الإنتاج والتركيز على المنتوجات الإستراتيجية.

1 – المستثمرات الفلاحية (قانون 87 ــ 19):

جاء هذا الإجراء نتيجة لما عرفته الفلاحة الجزائرية من صعوبات و مشاكل منها العجز المالي المستمر و ذلك نظرا للجهاز البيروقراطي القائم لوجود مناصب عمل غير منتجة أثقلت كاهل المزرعة ، و النقص الكبير في التمويل بوسائل الإنتاج اللازمة و البذور المحسنة و المواد الكيماوية اللازمة، غياب بعض البرامج الزراعية الهامة التي من شأنها تنظيم عوامل الإنتاج و تسمح بزيادة الأراضي الصالحة للزراعة، بالإضافة إلي ما سبق فان الفلاحة الجزائرية لم تستطع مسايرة متطلبات المرحلة التي كان يهدف إليها الاقتصاد الوطني خاصة تلبية الحاجات الغذائية، كما أن تدهور أسعار النفط كان له اثر كبير في زيادة المديونية، و أما من هذه المشاكل و الصعوبات ظهر قانون المستثمرات الفلاحية في 08 12 1987 يتضمن استغلال الأراضي الفلاحية و يقضي بحل المزارع الاشتراكية و توزيع

---

[61] **Bessaoud Omar, réforme agricole, nouvelle tentative à la crise de l'agriculture, revue monde en développement 1989, N° 67, P 119.**

[62] **الجريدة الرسمية. 08/12/1987. رقم 87/ 19 العدد 50، المتضمن كيفية استغلال الأراضي الفلاحية لأملاك الدولة.**

ممتلكاتها علي القطاع الفلاحي، في شكل مستثمرات فلاحية جماعية و مستثمرات فلاحيه فردية مع احتفاظ الدولة بملكية الأرض يهدف قانون 87 19 إلي ما يلي [63]:

- رفع الضغط علي خزينة الدولة كنتيجة لخسائر القطاع الاشتراكي.
- ضمان استغلال الأراضي الفلاحية استغلالا أمثلا.
- إدخال لامركزية أكثر و استقلالية في تسيير المستثمرات الفلاحية و تمويلها.
- إقامة صلة بين دخل المنتجين و حاصل الإنتاج.

و تقوم الدولة بموجب هذا القانون بتوجيه النشاطات الفلاحية و تحديد الخطوط العريضة للتخطيط الفلاحي مع السعي إلى تطوير و لا مركزية هياكل الدعم و الإسناد للإنتاج الفلاحي، و تمنح الدولة المنتجين الفلاحين حق الانتفاع الدائم على أراضي المستثمرة مقابل دفع إتاوة يحدد وعاؤها و كيفية تحديدها في قانون المالية، كما تمنح لهؤلاء المنتجين حق امتلاك جميع الممتلكات المكونة لذمة المستثمرة ما عدا الأرض، و يتم التنازل عن هذا الحق في الملكية بمقابل مالي و تستغل الأراضي جماعيا.

ترتب عن قانون المستثمرات الفلاحية تحويل 3.264 مزرعة فلاحية اشتراكية مع نهاية 1987 كانت تشغل قرابة 138.000 عامل دائم و 200.000 عامل موسمي، إلى 22.356 مستثمرة جماعية على مساحة 2,2 مليون هكتار و 5.677 مستثمرة فردية على مساحة 56.000 هكتار [64].

كما ميز هذا القانون إيجابيات منها : الاستغلال الجيد للأراضي نظرا لصغر المساحة و المسؤولية المباشرة للعمال، و كذا القضاء على العمالة الزائدة باعتبار أن العمال في ظل المستثمرات أصبحت دخولهم مرتبطة بإنتاجية المستثمرة الفلاحية .

رغم الإصلاحات التي جاء بها قانون 87-19 اتضح أن طريقة الانتفاع الدائم اصطدم بصعوبات ومشاكل كبيرة مست القطاع العقار الفلاحي ، فقد ظهرت مشاكل خاصة لم تكن في الحسبان وذلك بسبب الفراغ القانوني ، حيث أهمل هذا القانون الأراضي المؤممة لصالح الثورة الزراعية التي وزعت في بداية الإصلاح 1987 على مستثمرين في شكل مستثمرات جماعية وفردية فقام أصحاب الأراضي بمطالبة استرجاع أراضيهم المؤممة هذا من جهة ، ومن جهة أخري مشاكل التأخر في إعداد وتقديم العقود الادراية تثبت حق الانتفاع من اجل تمكين المستثمرين من الاستفادة من التمويل المصرفي ، إضافة إلى النزاعات بين المستثمرين التي أدت إلى إعادة تقييم النظر في التقييم الأول ، كما أن لبقاء الأرض ملكا خاصا لدولة مع إعطاء الحرية في التسيير وامتلاك لعوامل الإنتاج من قبل

---

[63] **المادة الأولى من قانون 87 ــ 19 المؤرخ في 18 ربيع الثاني 1408 الموافق ل 09/12/1987 العدد 50 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، السنة 24 ، ص 1919 .**

[64] **- المجلي الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، مشروع دراسة حول إستراتجية التنمية الفلاحية ،الدورة 18 ، جويلية 2001 ، ص 22 .**

المستثمرين خلق نوع من الخوف لدي المستثمرين بان تقوم الدولة بإلغاء القانون الذي يحكم المستثمرات كما قامت بإلغاء التسيير الذاتي والثورة الزراعي من قبل [65] .

الغموض الذي ادخله قانون 87-19 وما نجم عنه من نزاعات قضائية زاد من الاضطرابات العقارية فلا يمكن إحصاء بدقة العدد الحقيقي للمستثمرات الفردية والجماعية ولا معرفة طريقة إدارة هاته المستثمرات ، بشكل جماعي أو فردي فنحن لسانا أمام زراعة جماعية ولا زراعة فردية بل هي زراعة ذات طابع خاص أي في طريق الخوصصة .[66]

2- مشاكل قانون المستثمرات الفلاحية: [67]

نتج عن تطبيق قانون المستثمرات الفلاحية نتجت عنه عدة مشاكل أهمها:

- تقسيم الأراضي خضع لعلاقات شخصية وتجاهل الاعتبارات الجوهرية خاصة في الولايات التي تتمتع بالأراضي الخصبة والجيدة .
- ربط المداخل بالأرض لا يكون له معنى في ظل عدم توفر وسائل الإنتاج وارتفاع أسعارها .
- عملية التقييم مبالغ فيها وتعرض المستفيدين لمشاكل مالية عديدة .
- ممارسة النشاطات الغير الفلاحية على أراضي المستثمرات .
- انتزاع أراضي من مستفيدين حصلوا عليها شرعا لآخرين لإغراض غير فلاحيه .
- لم تقم كثير من المستثمرات بإجراء التامين وهذا أملا في تقليل من التكاليف مما اثر سلبا على المستلزمات الفلاحية.
- جهل الكثير من المستفيدين من مزايا إبرام العقود مع التعاونيات الخاصة بالتسويق وتضارب الأسعار عند بيع المنتجات أو عند شراء المواد التي تحتاجها المستثمرة.
- ظهور مشكلة الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية ومطالبة أصحابها باسترجاعها .

II - قانون التوجيه الفلاحي و المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر :

1- قانون التوجيه الفلاحي:

بعد المشاكل التي ظهرت خلال تطبيق قانون المستثمرات الفلاحية خاصة مشكلة الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية و مطالبة أصحابها استرجاعها، صدر قانون رقم 90 ـــ 25 في 18/11/1990 ليحدد النظام القانون للأملاك العقارية و أدوات تدخل الدولة و الجماعات و الهيآت العمومية [68]، كما يهدف هذا القانون إلى تجديد السياسة الوطنية للفلاحة لتأخذ بعين الاعتبار الوظيفة الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية للفلاحة.

---

[65] - نادية بولحبال ، إشكالية الدعم الفلاحي في ضل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر ، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2001 ، ص 140.

[66] - المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي ، إستراتجية التنمية الفلاحية ، 2001، ص 33 .

[67] - علي خافي ، واقع التنمية الفلاحية في ولاية البليدة ، رسالة ماجستير ، فرع التحليل المالي ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة الجزائر ، 1990 ، ص ص 216 ، 217 .

[68] - القانون رقم 90 ــ 25 المؤرخ في 01 جمادى الأولى 1411 ، الموافق ل 18 نوفمبر 1990 المتضمن التوجيه الفلاحي .

إن صدور هذا القانون و الذي ينص على إمكانية بيع أو تأجير الأراضي العمومية زاد من شك و قلق المستثمرين في طريقة الانتفاع الدائم المطبقة مع عدم تحديد الدولة لهوية المشتري و بـــأي ثمـــن يمكن أن تباع الأراضي الخاصة، مع العلم أن المستثمرين غير قادرين على شرائها نظرا لإمكانيـــاتهم القليلة، و قد أدى نقص الاستثمارات الموجهة للتحسينات العقارية إلى ارتفاع معـــدل نهـــب خصـــوبة الأرض دون تعويض [69].

كما أن بموجب هذا القانون تم استرجاع جل المساحات المؤممة في إطار الأمر 71 ــ 73 المتضمن الثورة الزراعية، إلى ملاكها الأصليين لكن بقيت 160 ألف حالة معلقة رغم الحصول على قـــرارات الاسترجاع حيث لم يتمكنوا من دخول أراضيهم بسبب الاستثمارات المنجزة على هـــذه الأراضـــي، و هناك من لم يستوفوا ملفاتهم و عددهم 1900 شخص، منهم 1400 شخص متواجدين على أراضيهم، كما أن هناك أشخاص فقدت أراضيهم طابعها الفلاحي قبل صدور هذا القـــانون دون أن يقابـــل ذلـــك تعويض مادي.

2 – المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر [70]*:

إن عدم كفاءة الإصلاحات السابقة وعدم تحقيقها للنتائج المرجوة فيما يخص المنتجات الزراعيـة والغذائيـة وتجلي ذلك من خلال ضعف الإنتاج وارتفاع الواردات الغذائية وخاصة الأساسية منها كالحبوب والحليـب واللحوم والزيت ... الخ ، مما وضع حالة البلاد في وضع جد خطـر ومـن تبعيـة اقتصـادية محتمـة إذا مـا استمر على هاته الوتيرة وهو ما عجل في ظهور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في أواخر التسعينيات.

وقد تم التركيز في المخطط الوطني لتمنية الفلاحية على تعديل جهاز دعم كل مـن الفلاحـة والمسـتثمر والمستثمرات الفلاحية وقد جاء نتيجة لوضعية صعبة عاشها القطاع الفلاحي و في هذا الإطار يتمحـــور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تدعيم و تحفيز المستثمرين الفلاحين من أجل:

– تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف و إدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (الحليب، الحبوب، اللحوم الحمراء و البيضاء، الأشجار المثمرة) .

– تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة و شـــبه الجافـــة و تلـــك المهـــددة بالجفـــاف (المخصصة حاليا للحبوب أو المتروكة بورا و هي المهددة بالتدهور) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة أو تربية المواشي و أنشطة أخرى ملائمة مع تركيز إنتاج الحبوب فـــي المنـــاطق المعروفـــة بقدرتها العالية.

– توسيع المساحات الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية و كـــذا ترقيـــة التشغيل و دفع مداخيل المزارعين.

---

[69] - لوزري نادية، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[70]* سوف يتم التطرق إليه بتفصيل في الفصل التطبيقي (الفصل الثالث)

كما أن المخطط يعتبر المستثمرة الفلاحية عنصرا أساسيا و المزارع هو العنصر الرئيسي و بالتـــالي فهو ينزع موضوع الملكية و يرد الاعتبار المستثمرة و المستثمر.

و يجب على البرامج المقررة أن تركز على ثلاث شروط:

- أن تكون ذات جدوى اقتصادية أي يصبح النشاط الزراعي نشاطا اقتصاديا يهدف إلى تحســين الإنتاج و تنويعه كما و نوعا، و كذا رفع الإنتاجية الفلاحية و بالتالي تحسين الميزان التجاري الفلاحي من خلال تصدير المنتجات الزراعية ذات الامتيازات التفضيلية الخاصة و منه رفع معدل النمــو فــي القطاع الفلاحي.
- قبول اجتماعي و ذلك من خلال إنشاء مناصب شغل و تحسين دخول المزارعين.
- استدامة بيئية لذلك يجب أن تكون جميع الأعمال مستديمة من الناحية البيئية و تراعي الموارد الطبيعية و تحميها.

وحسب هذا البرنامج ينبغي نزع من الملكية طابعها المقدس ورد الاعتبار لمفهوم المستثمرة والمستثمر الامتياز بموجب هذا البرنامج هو تصرف تمنحه الدولة لمدة معينة ، حق الانتفاع من أراضي تابعة لأملاك الدولة الوطنية الخاصة في إطار استصلاح الراضي الصحراوية والجبلية والسهبية ويترتب على هذا الامتياز دفع إتاوة سنوية إضافة إلي البرنامج الوطني للتشجير الذي يعطي الأولوية للتشجير المفيد و الاقتصادي ، ويستند المخطط الوطني لتنمية الفلاحية إلي صندوق الوطني للتنمية الفلاحية ثم إلي صندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية [71].

أ- انعكاسات تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

عرف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية نهاية المرحلة الأولى من تطبيقه (2000-2004) و من بين الأهداف التي كان يصبو إليها المخطط علاوة على ضمان الأمن الغذائي إلى تحسين الإنتاج الفلاحي و أجور الفلاحين و لإنشاء مناصب شغل و استصلاح الأراضي و عصرنة المستثمرات الفلاحية، تشكل هذه الأهداف أهم مؤشرات تقييم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

- سمحت مرافقة المستثمرات الفلاحية من خلال إعادة تأهيلها حوالي 307.000 مستثمرة فلاحيــة منظمة إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

- تعرف المساحة الصالح للزراعة منحنى تصاعدي حيث تم استصلاح 478.379 هكتار ، و فــي مجال تنمية القدرات الإنتاجية و توسيعها بلغت المساحة التي تم غرسها بالأشجار المثمــرة 382.000 [72] و زراعة الكروم ب 49.000 هكتار.

---

[71] - **المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، مشروع دراسة حول إستراتيجية التنمية الفلاحية ، مرجع سبق ذكره، ص 53.**

[72] **المجلس الوطني لاقتصادي و الاجتماعي،تقرير الظرف اقتصادي واجتماعي للسداسي الثاني 2004،جويلية 2005 71 (الدورة 26).**

– في مجال السقي بتقنيات التقطير، قدرت المساحة المسقية 108.700 هكتار و هي تمثل 15% من المساحة المسقية المعنية و هذه الطريقة مقتصدة للماء و مدرة لمردودية هامة.

– في مجال التشغيل تم إنشاء 822.187 منصب شغل غير أن حوالي 45% من العمال هم دائمين.

ب– **عراقيل تنفيذ المخطط الوطني لتنمية الفلاحية :**

تتمثل في :

– إن النتائج المشجعة التي حققها القطاع الفلاحي من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يعرقلها ضعف الموارد المائية (85% من المساحة الصالحة للزراعة)، و المستوى الضعيف للتأطير التقني للمستثمرات الفلاحية، إن المجهودات التي يبذلها القطاع من شأنها منح الأولوية لتكوين و إرشاد الفلاحين باعتباره عاملا أساسيا في رفع مستوى المردودية الفلاحية.

– إن الدعم الذي تقدمه الدولة للقطاع الفلاحي ينبغي مواصلته و توسيعه[73]، و هو ما يمنح هامش تصرف هام للدولة لتقديم دعم أكبر لنشاطات و فروع أخرى .

– إن الهدف المنشود ليس تحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة في مجال الحبوب و الخضر الجافة و الحليب نظرا لمستويات العجز و إنما لتحسين الأمن الغذائي.

– كذلك لوحظ مصادر تمويل ضعيفة بالنسبة لأهداف جد طموحة، و ذلك في زراعة مفككة بسبب الإختلالات الناجمة عن السياسات الاقتصادية و الفلاحية السابقة، يضاف إليها الهشاشة المالية للمستثمرات ، و كذلك ضعف التمويل بعوامل الإنتاج و كذا ضعف الإطارات التقنيين للمستثمرات الفلاحية ، إن الامتياز المقرر في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ما هو إلا حق انتفاع جزئي لا يمكن أن يعزز مكانة المستفيد حيال محيطه و منه يبقى مشكل العقار يعيق بناء الجهاز الفلاحي ، كذلك فيما يخص حق الانتفاع الجماعي في المستثمرات الفلاحية الذي لا يسمح للمستفيد من التصرف بكل حرية باستعمال الأرض مما يعطي لمهمته المهنية و حتى لوجوده طابعا غير مستغل.

و على ضوء هذه العناصر يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مخططا قابلا للتطوير يتضمن برامج للتنمية و تدابير الإستراتيجية الزراعية ، و تخضع محتويات هذه البرامج إلى تعديلات في كل سنة.

III – سياسة التجديد الزراعي والريفي في الجزائر 2008 :[74]

1– محور سياسة التجديد الزراعي والريفي :

جاءت سياسة التجديد الريفي بعد تأسيسه سنة 2004 من خلال الإستراتجية الوطنية للتنمية الريفية وكذلك المشاريع الجوارية للتنمية الريفية ، وشرع في تنفيذ سياسة التجديد الزراعي والريفي من قبل

---

[73] **نفس المرجع السابق ، ص 71 .**

[74] **- وزارة الفلاحة ، الاستثمار والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر ، 2009 ص 01 .**

وزارة الزراعة والتنمية الريفية سنة 2008 . وأساسها يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسالة الأمن الغذائي ، وذلك بضمان توفير الاكتفاء الذاتي في الإنتاج المحلي من الزراعة ، وتسند هاته السياسة إلي تحرير المبادرات والطاقات وعصرنه جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها بلدنا ومجتمعنا والشكلين التالين يوضحان هاته السياسة ووسائل تفنيدها:

الشكل رقم (04) : برنامج التجديد الفلاحي وبرنامج التجديد الزراعي في الجزائر :

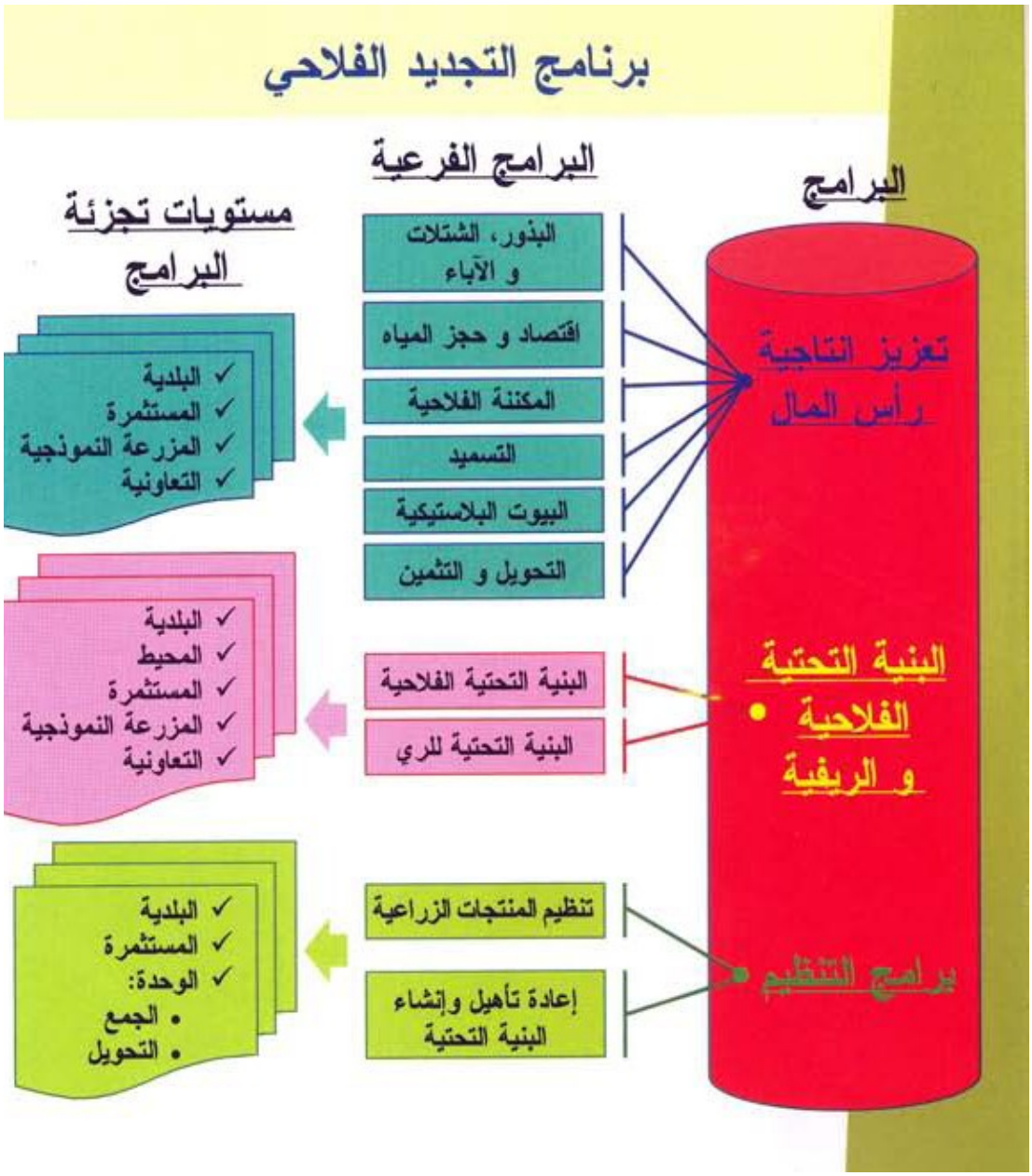

المصدر : وزارة الفلاحة ، الاستثمار والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر 2009، ص 2

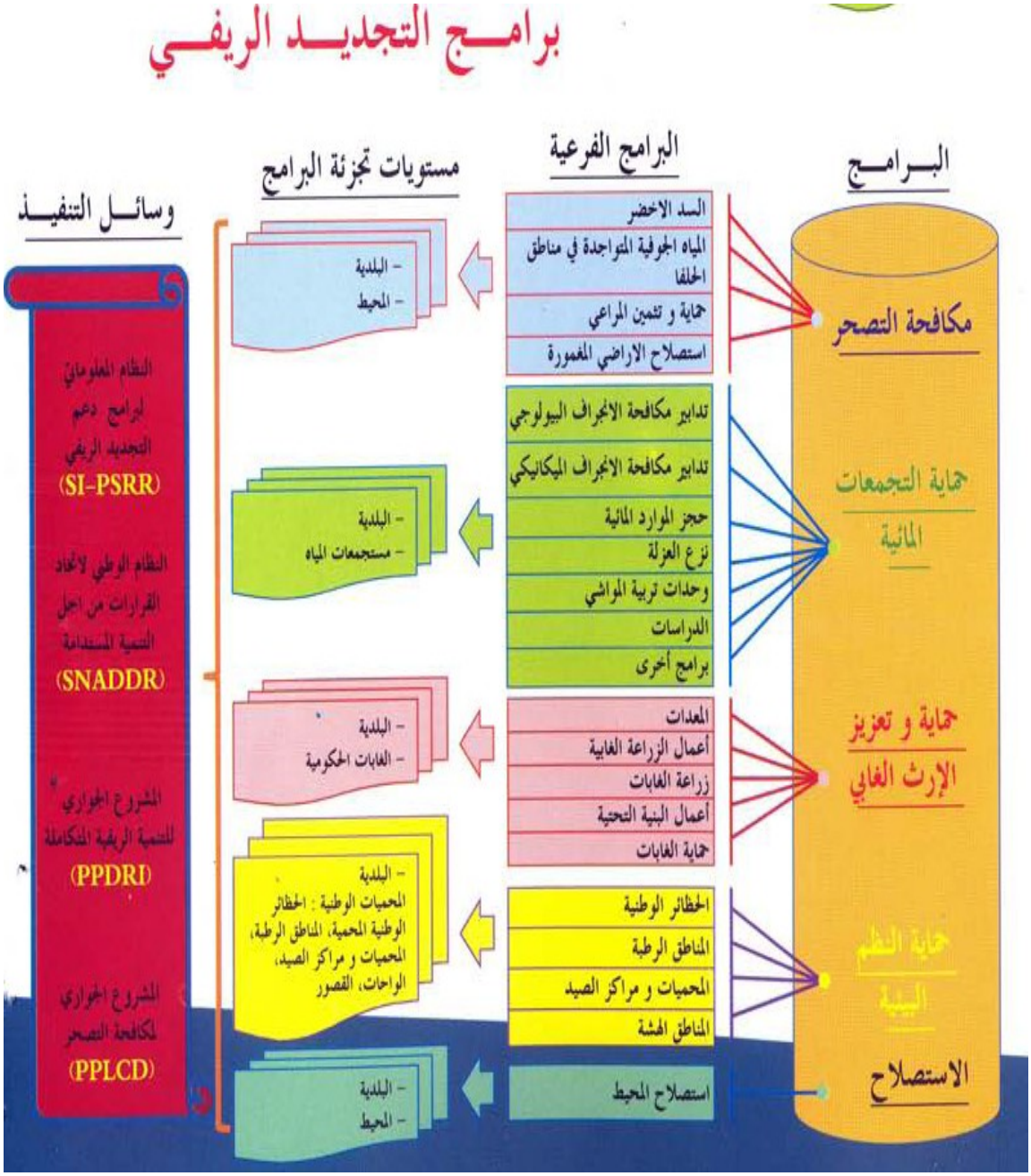

المصدر : وزارة الفلاحة ، الاستثمار والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر 2009، ص 2

و تتشكل سياسة التجديد الزراعي من محورين :

أ- المحور الزراعي: والذي يهدف إلي تعزيز قدرات الإنتاج وزيادة إنتـــاج المحاصـــيل والمنتجـــات الإستراتيجية، وتعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع .

ب- المحور الريفي : والذي يهدف إلي حماية وصون وتعزيز الموارد الطبيعية الرعويـــة والمـــوارد النباتية والموارد المائية من خلال معرفة قدرات المجتمعات الريفية وتحديد نسبة نجاحها .

أما فيما يخص برامج التجديد الريفي[75] تم من عقد كفاءة للتنمية الريفية ، تم توقيعه من محافظات الغابات ، والغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية ، وتحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع وكذلك تحديد الأثر على الحماية وتثمين الموارد الطبيعية .كما يهد هذا البرنامج إلي تقييم الأداء الذي يستند على عدد المشاريع الحوارية للتنمية الريفية ، وتوسيع مجال الإنتاج ، وحماية الموارد الطبيعية وعدد فرص العمل التي تم خلقها.

تهدف أيضا إجراءات التنمية من خلال هذه السياسة إلي تعزيز القدرة الإدارية للإطارات المسئولة عن تطبيق وتنفيذ مختلف البرامج، ولهذا تم تفصيل برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني والشكل التالي يوضح هذا البرنامج:

[75] - **وزارة الفلاحة نفس المرجع ، ص 04 .**

الشكل رقم(5) : هيكل برنامج التجديد الريفي

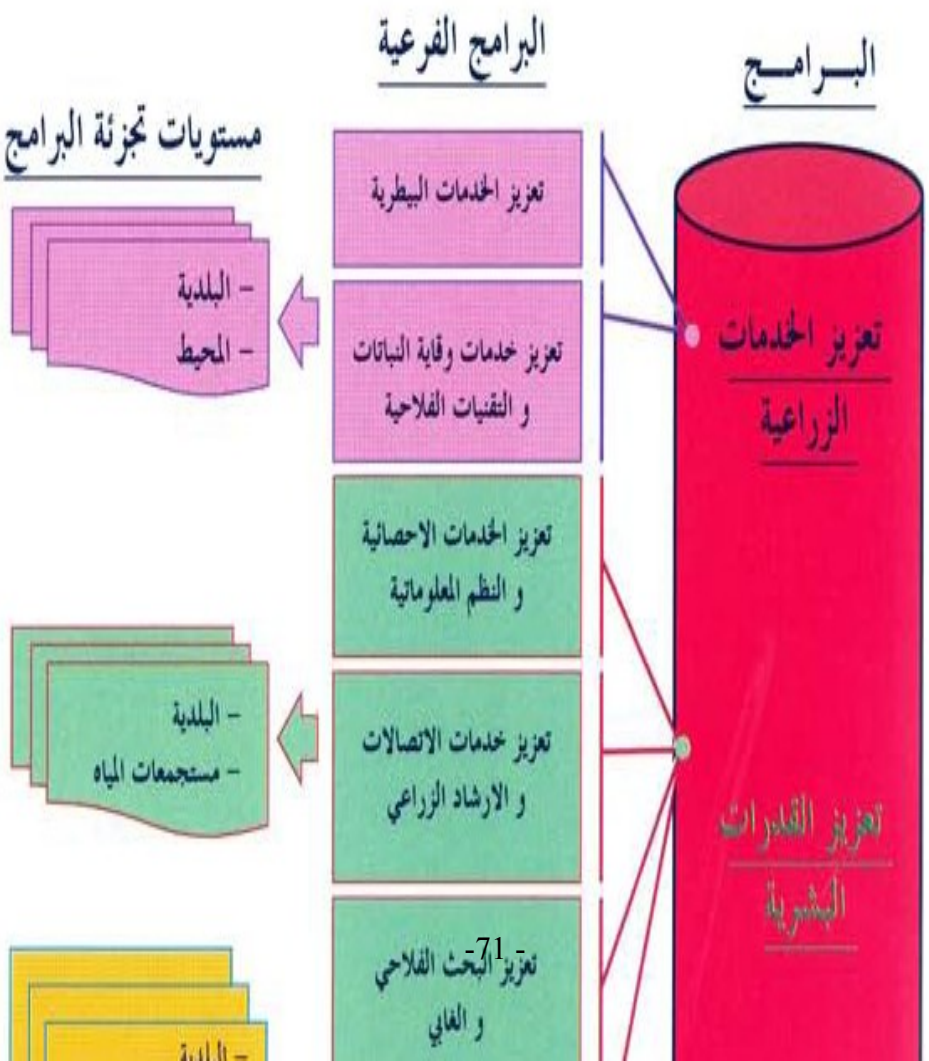

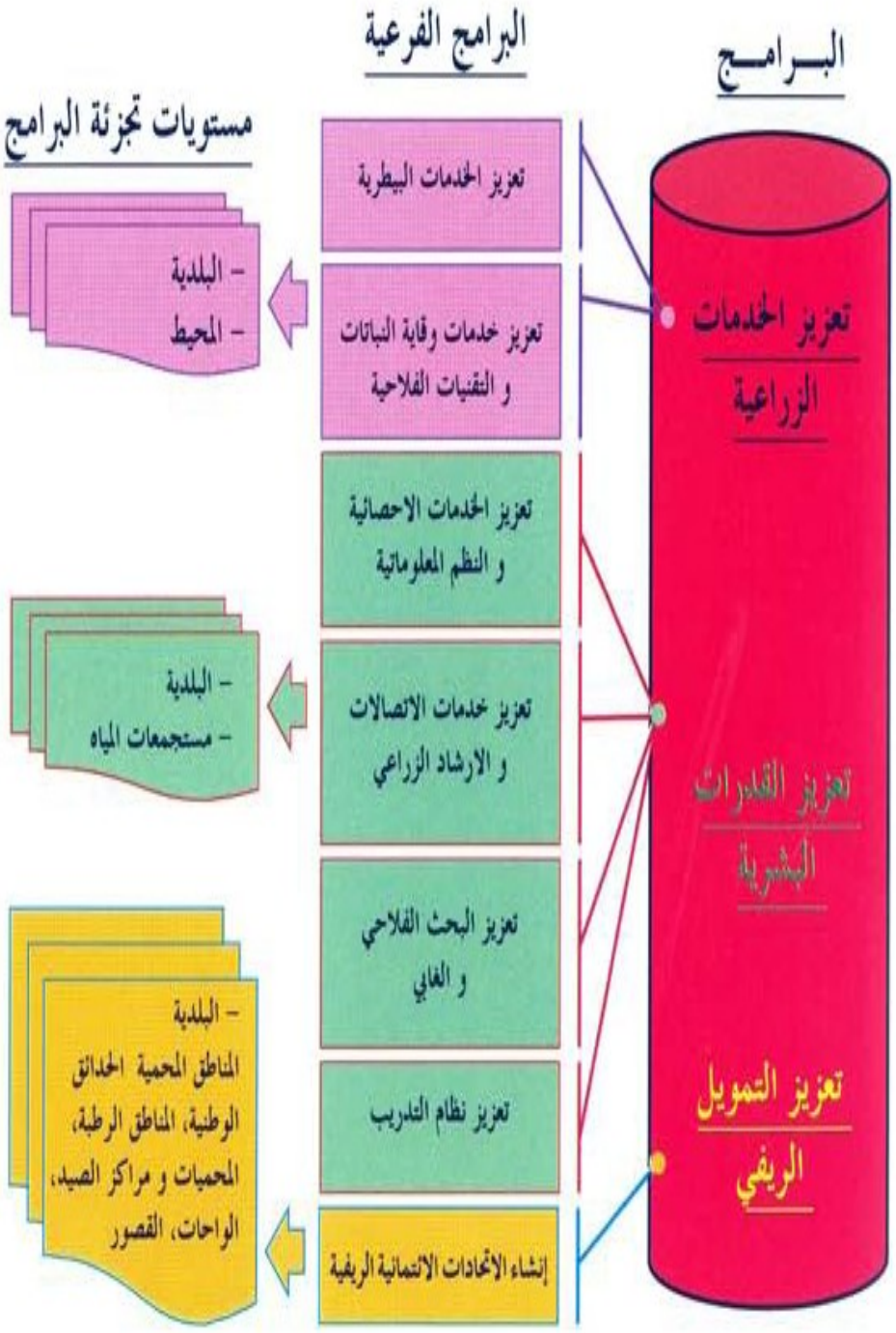

المصدر : وزارة الفلاحة ، الاستثمار والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر 2009، ص 3

ترتكز هاته السياسة على جهاز تنظيمي للمنتجات الزراعية ذات الاستهلاك الواسع بهدف حماية مداخيل الفلاحين وتنظيم أنشطتهم وكذا استقرار السوق مع المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك . وقد وضعت سلسلة من التدابير المرافقة لهذه السياسة وتتعلق بوجه الخصوص على إنشاء القرض الرفيق .يستفيد منه المزارعون والمربون بقروض مالية تسمح لهم بتعزيز ودعم قدراتهم الإنتاجية عن طريق اقتناء المستلزمات الضرورية.

2- نتاج سياسة التجديد الريفي والريفي في الجزائر[76] :

فيما يخص نتائج برنامج التجديد الفلاحي والريفي فقد اعتبرت النتائج المحققة بعد سبع سنوات تقريبا من تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي و الريفي في 2010 " مشجعة". حيث كان عدد المشاريع الجوارية المبرمجة للانجاز خلال المخطط 2009-2014 يقدر بـــ 12000 .

و عليه حثت إطارات القطاع على العمل من أجل ترقية تطبيق برنامج تعزيز القدرات البشرية و المساعدة التقنية إضافة إلى الوضع التدريجي لأنظمة الضبط الخاصة بالمنتوجات الواسعة الاستهلاك".

و لدى تقييمه للنتائج المحصل عليها في إطار تنفيذ عقود النجاعة الخاصة بتجديد الاقتصاد الفلاحي فقدتم التصريح من قبل وزارة الفلاحة أن 46 ولاية من مجموع ال 48 تجاوزت الأهداف الشاملة التي حددتها و أن ولايتين 2 فقط لم تنجحا في ذلك و يتعلق الأمر بولاية الجزائر العاصمة و عنابة.

و فيما يتعلق بالنتائج المحققة في الفروع الإستراتيجية فقد سجل فرع الحبوب رقما قياسيا من خلال إنتاج 61.5 مليون قنطار كما أن 40 ولاية حققت نتائج فاقت الأهداف المحددة في عقود النجاعة.

أما فرع البطاطا فقد حقق إنتاجا بلغ 29.5 مليون قنطار و مردودية متوسطة وطنية بلغت 253 قنطار/هكتار في حين أنه بخصوص فرع الحليب الذي سجل إنتاج 2.5 مليار لتر فقد حققت ولاية باتنة وسطيف أهم النتائج مقارنة بأهدافهما المسطرة أي + 26 بالمائة و +5 بالمائة.

و سجل فرع التمور إنتاجا يقدر بـــ 6.2 مليون قنطار بحيث تحتل بسكرة الصدارة بالنسبة للولايات التي تجاوزت التوقعات التي رسمتها بثلث الإنتاج الوطني.

و فيما يتعلق بتنفيذ عقود النجاعة بالنسبة لفرع اللحوم الحمراء فقد فاق إنتاج 30 ولاية الأهداف التي رسمتها في هذه العقود بينما فاقت 16 ولاية فقط أهدافها فيما يتعلق باللحوم البيضاء .

أما فيما يخص زراعة الزيتون فقد تحصلت 33 ولاية من أصل 45 على نتائج فاقت أهدافها. و عن أداءات الولايات في 2009 للتنمية المحلية كشف المدير العام للغابات السيد عبد المالك طيطاح أنه فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة تم إطلاق 1500 مشروع من أصل 2100 مرتقب موزعة على ثلاثة مناطق.

---

[76] - من الموقع الرسمي : http://www.premier-ministre.gov.dz

فيما يتعلق بمنطقة الشمال (25 ولاية) تم إطلاق 754 مشروع من أصل 937 ضمن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة أي بنسبة 80 بالمائة بينما في منطقة الهضاب العليا (14 ولاية) تم إطلاق 570 مشروع من أصل 852
مرتقب أي 67 بالمائة مقابل 177 مشروع فقط في منطقة الجنوب التي تتضمن 9 ولايات.
و عن أثر المشاريع التي تم إطلاقها فقد مست هذه المشاريع 858 بلدية من أصل 1169 بلدية مبرمجة بينما ذكر أنه فيما يتعلق بعمليات الغرس تم وضع برامج تفوق 1500 هكتار خاصة بولايات تيسميلت و غيليزان و معسكر و تبسة و سيدي بالعباس.

من جهة أخرى استفيد من هذا الاجتماع أن الواردات من غبرة الحليب تراجعت من 64325 طن في الثلاثي الأول من 2009 إلى 20439 طن في الثلاثي الأول من 2010.
و يرجع هذا الانخفاض إلي ارتفاع معدل الواردات من الأبقار الحلوب التي بلغت 5600 رأس في الثلاثي الأول من 2010.

و دائما في إطار النتائج المحققة من برنامج التجديد الفلاحي والريفي [77] لسنة 2009 و التوقعات الخاصة بسنة 2010 وأيضا بخصوص تطبيق مختلف برامج سياسات – البرنامج الخماسي2010-2014 التجديد الفلاحي و الريفي فقد أبرز التقييم النتائج التالية:

- نمو معتبر لاسيما في مجال الحبوب و البطاطا.
- 1330 مشروع جواري للتنمية الريفية المدمجة أطلقت في 1481 بلدة في إطار التنمية المستدامة و المتوازنة للأقاليم وتحسين ظروف معيشة السكان.
- كما ساهم في بعث الصناعة الميكانيكية من خلال إنتاج الحاصدات و الدارسات و الجرارات و الصناعة الكيماوية لإنتاج الأسمدة قصد،مواجهة تزايد الطلب على المخصبات و كذا استحداث أكثر من 240000 معادل مناصب شغل دائمة خلال سنة 2009 و قد رافق هذه النتائج تطبيق جملة من الإجراءات المؤسساتية الإضافية تمحورت على وجه الخصوص حو: نظام التمويل الذي تجسد من خلال:

* دعم بنك الفلاحة و التنمية الريفية في مرافقة الاستثمارات الكبرى للقطاع (إنجاز مخازن الحبوب و المكننة و المخازن و تجهيزات الري و البيوت البلاستيكية المقببة) و تطوير مختلف صيغ القروض الميسرة.

* ترقية المهنة و المهن المشترآة عن طريق إعادة تنشيط المنظمات الموجودة أو تأسيس لجان مهنية مشترآة على الصعيد الوطني والمحلي في فروع الحبوب و الحليب و التمور و البطاطا و زراعة الزيتون.

---

[77] - **تقرير وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية ، في اطار جلسات الاستماع السنوية التي يعقدها رئيس الجمهورية الجزائرية ، اوت 2010 .**

* تأهيل المؤسسات العمومية الملحقة بالقطاع في مجال مهام إنتاج البذور والشتائل و الفحول و تثمين المنتوجات المحلية. و ستسمح هذه النتائج بالاستمرار – في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 في تجسيد سياسة التجديد الفلاحي و الريفي في ظل ظرف فاعلية قصوى.

و يرمي هذا المخطط الذي رصد له 1000 مليار دج إلى:

* تحسين نسبة نمو الإنتاج الفلاحي المتوسط.

* الرفع من الإنتاج الوطني و تحسين اندماجه عبر عصرنة و تكثيف فروع الإنتاج ذات الاستهلاك الواسع بفضل إدخال المكننة على الزراعة و استخدام أوسع للمخصبات و تطوير البيوت البلاستيكية المقببة.

* تعميم استعمال التجهيزات الخاصة بالري الاقتصادي للمياه.

* تطوير إنتاج البذور و النباتات و فحول التكاثر التي تستجيب لاحتياجات الفلاحين والمربين (المستثمرات و الرفع من نسب تربية الأبقار الحلوب).

* تطوير أنظمة الضبط.

* حماية مداخيل الفلاحين.

* دعم إنجاز مخازن حبوب جديدة.

* تعزيز التنمية المستديمة و المتوازنة للأقاليم الريفية و تحسين الظروف المعيشية لسكانها عبر الشروع في إنجاز 10200 مشروعا جواريا للتنمية المدمجة على مستوى 2174 منطقة و ستسمح هذه المشاريع من جانب آخر في التثمين و الحفاظ على آثر من 8 مليون هكتار تقع في مناطق جبلية و فضاءات سهبية و مناطق صحراوية.

* فضلا عن ذلك فان إجراءات دعم تكثيف الفروع ستساعد على تطوير الصناعة الفلاحية و بروز شبكة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لإنتاج المكونات و الخدمات للفلاحة و ذلك من أجل الاستجابة للاحتياجات الكبرى التي سيوفرها البرنامج.

من جانب آخر سيتم إيلاء متابعة دائمة لـ:

- سياسة البحث و التطوير و التكوين و التعميم و الدعم التقني للفلاحين .
- تعزيز الفرع و المهن المشترآة و أنظمة الضبط من أجل حماية مداخيل الفلاحين و تشجيعهم على مزيد من الإنتاجية و تامين تموين السوق بالمنتجات من قبل الفلاحين و حماية القدرة الشرائية للمستهلكين.
- توفير مكننة آلية تؤدي إلى فلاحة عصرية حول المستثمرات الفلاحية التي تتحكم في التقنيات المبتكرة.

- توسيع للمساحة الفلاحية القابلة للاستغلال سيما تلك الخاصة بالأراضي المسقية التي تفرضها متطلبات أمننا الغذائي.
- مواصلة برنامج حماية الأراضي الفلاحية عبر مكافحة التصحر و تهيئة و حماية الأحواض المنحدرة و تعزيز أعمال التشجير و حماية الأنظمة الايكولوجية في إطار سياسة التجديد الريفي.
- إطلاق برنامج أعمال يرمي إلى تجنيد جميع الطاقات المتوفرة في ميدان الموارد المائية من أجل التكفل بالاحتياجات الضرورية لتامين الإنتاج الوطني.
- السقي التكميلي للحبوب و مساحات أخرى خاصة بالزراعات المكثفة لمواد البقول و البطاطا و زارعة الأشجار المثمرة و أشجار الزيتون.

كما تم التأكيد على ضرورة "عصرنة و تطوير الفروع الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع و تمويل وتحديث التأمينات الفلاحية" فضلا عن الإجراءات الرامية إلى تعزيز الطاقات البشرية و المساعدة التقنية سيما فتح القطاع على الجامعة و الكفاءات الوطنية. و تابع رئيس الدولة يقول أن هذه الجهود قد سمحت بالتوصل إلى "نسبة نمو لاباس بها في الإنتاج الفلاحي و تغطية أفضل للحاجيات الفلاحية بالمنتوج الوطني وانخفاض ملموس للفاتورة الغذائية". و في معرض تطرقه لعملية تجسيد تامين العقار سيما عبر القانون المحدد لشروط استغلال الأراضي الفلاحية للأملاك الخاصة الوطنية آلف رئيس الجمهورية الحكومة بتسريع عملية استكمال النصوص التطبيقية لحماية المستثمر الفلاحي و توفير شروط المحافظة و التثمين الاقتصادي لهذه الأملاك العقارية. من جانب آخر أعطى رئيس الدولة تعليماته للحكومة من أجل السهر على التطبيق المتواصل لبرنامج دعم الفلاحة في حدود 200 مليار دج سنويا. و في الأخير وجه رئيس الجمهورية "دعوة إلى تجنيد الفلاحين و المربين و المتعاملين الاقتصاديين من أجل ضمان نجاح عملية تجسيد المخطط الخماسي و رفع تحدي الأمن الغذائي الذي يعد جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية".

ثالثا : تطور الإنتاج الزراعي و التجارة الخارجية للزراعة في الجزائر خلال الفترة 1990-2010

I :الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2010 -

1- الإنتاج النباتي في الجزائر:

:أ- الحبوب

عرف إنتاج الحبوب في الجزائر حالات مد وجزر خلال الفترة 1990-2010 حيث انه لـــم يتطـــور بوتيرة عادية ووفقا للمنطق الاقتصادي ، وإنما عرف تذبذبا واضحا سواءا لاعتبارات موضـــوعية أو غير ذلك وهو ما نوضحه في الجدول التالي :

" الجدول رقم (19): تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 1990-2010

الوحدة : قنطار

السنة/الحبوب	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الشوفان	المجموع
1990	5549460	1951340	8333560	412810	16247170
1991	12917890	5775990	18099580	1281420	38074880
1992	13455310	4912210	13982900	928900	33279320
1993	7960650	2204380	4080230	272460	14517720
1994	5624280	1515360	2340670	152040	9632350
1995	11886700	3112500	5849800	531000	21380000
1996	20345700	9480340	18002220	1171740	49000000
1997	4554640	2060500	1908920	168150	8692210
1998	15000000	7800000	7000000	450000	30250000
1999	9000000	5700000	5100000	400000	20200000
2000	4863340	2740270	1632870	81700	9318180
2001	12388650	8003480	5746540	5746540	26575280
2002	9509670	9509670	4161120	4161120	19514100
2003	18022930	18022930	12219760	12219760	42643740
2004	20017000	7290000	12116000	890000	40313000
2005	15687090	15687090	8460185	10328190	35250465
2006	17728000	9151300	12358800	890000	40128100
2007	15289985	7899640	11866580	922375	35978580
2008	8138115	2972210	3959215	266600	15336140
2009	23358000	11093000	25666000	1110000	61227000
2010	20385000	9142000	15039000	1015000	45581000

المصدر : وزارة الفلاحة ، الإحصائيات الزراعية 2011 ، MADR/DSASI ، جدول B09

من خلال الجدول يتبين أن إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 1990-2010 عرف تذبـــذبا كبيرا بين الانخفاض والارتفاع ويرجع سبب ذلك إلي عوامل مناخية غير ايجابية . إلا أن حقيقة الأمر تكمن بالدرجة الأولي في غياب سياسة زراعية واضحة المعالم والأهداف وغير متواصلة ففـــي هـــذا

الصدد عرف القطاع الزراعي تحولات وإصلاحات عديدة يمكن القول عليها أنها في فترة وجيزة مما أعطي للقطاعي الزراعي دورا ثانويا في إستراتجية التنمية الوطنية برز على مستو ى الاســـــتثمارات المنخفضة مما أدي إلي انخفاض الإنتاج المرودية .

ولكن ما يمكن قوله أن نتائج الإصلاحات في القطاعي الزراعي الجزائري قد أتت بثمارهـــا بصـــفة عامة وساهمت في تحسين إنتاج الحبوب بشتى أنواعها إذا ما قورنت بسنوات التسعينات وهـــو مـــا يوضحه الجدول أعلاه .

ب- الخضر الجافة :

تشمل محاصيل الخضر مجموعة من المنتجات الزراعية التي لها أهمية كبيرة في الاستهلاك المحلي مثل البطاطا ، البصل ، الطماطم ، الجزر ، الفلفل ، اللفت ، الفاصوليا ..... الخ وغيرهـــا من الخضر ذات الاستهلاك الداخلي المحلي وقد عرف إنتاج الخضر الجافة في الجزائر نموا كبيرا ، رغم تذبذبه في بعض السنوات ، حيث بعد ما كان سنة 1990 يبلـــغ 22607550 قنطـــار ارتفـــع وبدرجة كبيرة خلال عشرين سنة أي سنة 2010 إلي أضعاف ما كان عليه بحـــوالي 86404430 قنطار ، ويرجع سبب هذا إلى الإصلاحات التي اتخذتها الجزائر والتي حسنت من مردوديـــة أنتـــاج الخضر الجافة في الجزائر ، وأيضا إلى عمليات استصلاح الأراضي الكبيرة الـــتي شـــملها القطـــاع الفلاحي في الجزائر والجدول التالي يوضح حجم الإنتاج الزراعي للخضر الجافة في الجـــزائر خلال الفترة 1999-2010

الجدول رقم(20) : تطور إنتاج إجمالي الخضر الجافة في الجزائر خلال الفترة 1990-2010

الوحدة : قنطار

السنة	محاصيل الخضر الجافة	السنة	محاصيل الخضر الجافة	السنة	محاصيل الخضر الجافة
1990	22607550	1997	30093740	2004	54800000
1991	29371790	1998	32859130	2005	59265500
1992	30665210	1999	33158300	2006	59291430
1993	29638050	2000	33081560	2007	55242790
1994	25706200	2001	33622030	2008	60681320
1995	32000000	2002	38374160	2009	72912950

86404430	2010	49088610	2003	314670000	1996

المصدر : وزراة الفلاحة ، الإحصائيات الزراعية 2011 ، MADR/DSASI ، جدول B09

ج- الأشجار المثمرة: ارتفعت المساحة الكلية المخصصة للأشجار المثمرة من ساهم في ارتفاع انتاجها بصورة عامة ونذكرها في :

- **الحمضيات:** عرف إنتاج الحمضيات في الجزائر ارتفاعا كبير وتشمل الحمضيات كل من البرتقال وليمون وكريفون ... الخ من الحمضيات وحسب الجدول أدناه فإن إنتاج الحمضيات ارتفع حيث بعد ما كان سنة 1990 يبلغ 2829530 قنطار ارتفع سنة 2000 ليصل إلي 4326350 قنطار واستمر ارتفاع إنتاج الحمضيات ليصل سنة 2010 إلي 7881110 قنطار ، حيث نلاحظ ان إنتاج الحمضيات ارتفع بصورة مضاعفة عما كان عليه في سنوات سابقة حسب إحصائيات 2010 .

الجدول رقم(21) : تطور إنتاج الحمضيات في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2010

الوحدة : قنطار

الحمضيات	السنة	الحمضيات	السنة	الحمضيات	السنة
6091110	2004	3504040	1997	2829530	1990
6274060	2005	4179860	1998	3235700	1991
6803450	2006	4535550	1999	3618890	1992
6894670	2007	4326350	2000	3608330	1993
6973665	2008	4699600	2001	3759900	1994
8444950	2009	5194590	2002	3227480	1995
7881110	2010	5599300	2003	3337440	1996

المصدر : وزراة الفلاحة ، الإحصائيات الزراعية 2011 ، MADR/DSASI ، جدول B09

د الكروم: يشمل الكروم كل من العنب بمختلف أنواعه ، والزبيب والنبيذ ، وقد تميز إنتاج الكروم في الجزائر بارتفاع كبير مثله مثل باقي المنتجات الزراعية ، كنتيجة لاهتمام الكبير الذي لفيه القطاع الزراعي في الجزائر ومختلف الإصلاحات التي أعطت مردودية كبيرة لمختلف المنتجات الفلاحية ، حيث ارتفع إنتاج الكروم في الجزائر بأضعاف ما كان عليه بعد ما كان سنة 1990 يبلغ الإنتاج بـ 1239830 قنطار ارتفع سنة 2010 إلي 2449990 قنطار 2010 والجدول التالي يوضع تطول إجمالي إنتاج الكروم في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2010.

الجدول رقم (22): تطور إنتاج الكروم في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2010

الوحدة : قنطار

السنة	الكروم	السنة	الكروم	السنة	الكروم
1990	1239830	1997	1924470	2004	2839000
1991	2012510	1998	1469830	2005	3340210
1992	2302190	1999	1781530	2006	3980180
1993	2152600	2000	2038010	2007	2449990
1994	1415360	2001	1961590	2008	4019915
1995	1967010	2002	2343970	2009	4925525
1996	1962410	2003	2779680	2010	5605620

المصدر : وزراة الفلاحة ، الإحصائيات الزراعية 2011 ، MADR/DSASI ، جدول B09

- الزيتون : بلغت المساحة المخصصة للزيتون 226.337 هكتار و حقق إنتاج 4.688.000 قنطار ل 16.070800 شجرة، بمردودية 29,2 كغ / الشجرة، منه 587.980 قنطار زيتون الطاولة و الباقي و المقدر ب 4.100.020 قنطار زيتون الزيت ، حققت من خلاله إنتاج الزيت بمقدار 757.070 كيكتو لتر، وقد تميز إنتاج الزيتون بتذبذب إلا انه يمكن القول إذا ما قورن بسنوات التسعينات يمكن القول أن إنتاج الزيتون بالجزائر تميز بالارتفاع حيث بعد ما كان سنة 1990 يبلغ 1779070 قنطار ارتفع سنة 2010 ليصل إلى 3112520 قنطار.

الجدول رقم(23): تطور إنتاج الزيتون في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2010

الوحدة : قنطار

السنة	الزيتون	السنة	الزيتون	السنة	الزيتون
1990	1779070	1997	3194740	2004	4688000
1991	877360	1998	1240600	2005	3164890
1992	2655200	1999	3633810	2006	2647330
1993	2060730	2000	2171120	2007	2089520
1994	1703600	2001	1703600	2008	2540670
1995	1309640	2002	1919260	2009	4751820
1996	3133340	2003	1676270	2010	3112520

المصدر : وزارة الفلاحة ، الإحصائيات الزراعية 2011 ، MADR/DSASI ، جدول B09

2- المنتجات الحراجية (الغابية)في الجزائر:

و نقصد بها الخشب، الفلين و الحلفاء و الجدول التالي يبين الإنتاج

الجدول رقم(24) : تطور إنتاج الغابات في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2010

السنة	الخشب	الفلـــــبين (قنطار)	الحلفاء(طن)	السنة	الخشب	الفلليين	الحلفاء

15340	100545	129632,2	2001	39100	91261	123990	1990
5430	80553	121119,6	2002	39960	92918	172048	1991
7470	69970	164232	2003	10780	128478	138711	1992
15030	67808	184379	2004	180240	111446	239220	1993
غ م	99154	127880	2005	96000	38824	165980	1994
غ م	غ م	غ م	2006	113700	32329	193893	1995
غ م	غ م	غ م	2007	73140	109481	189868	1996
غ م	غ م	غ م	2008	132960	66665	201181	1997
غ م	غ م	غ م	2009	87889	162253	221702	1998
غ م	غ م	غ م	2010	56500	123378	201519,8	1999
47230	127724	236083,8	2000				

المصدر : وزراة الفلاحة ، الإحصائيات الزراعية 2011 ، MADR/DSASI ، جدول B09

ما يمكن قوله عن الثروة الغانية أنها عرفت انخفاضا كما هو مبين في الجدول أعلاه وذلك نتيجة لما تعرضت له الثروة الغابية من حرائق وقطع الأشجار .....الخ

3- **تطور التعداد و الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 1990-2010**

أ- التعداد الحيواني :

فيما يلي جدول يبين تطور التعداد الحيواني خلال الفترة 1990-2010

جدول رقم(25) : تطور التعداد الحيواني في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2010

الوحدة : رأس

السنة / الحيوانات	البقر	الخروف	الماعز	الخيل	الجمال
1990	1392700	17697270	2471950	479980	122450
1991	1300180	16891180	2484540	481660	126270
1992	1341550	17722780	2775130	446240	114300
1993	1313820	18664640	2683310	420410	114380
1994	1269130	17301560	2543790	374220	114120
1995	1266620	17565400	2779790	366680	123350
1996	1227940	17387000	2894770	345500	136000
1997	1255410	17948940	3121500	320540	150870

154310	278300	3256580	17387000	13172240	1998
217370	266030	3061660	17988480	1579640	1999
234220	264200	3026730	17615930	1595380	2000
245490	267450	3129400	17298790	1613040	2001
249690	261720	3280540	17587740	1551570	2002
253050	262720	450580	17502790	156545	2003
273140	245780	3589880	18293300	1613700	2004
268560	243672	3754590	18909110	1586070	2005
286670	238870	3589880	19615730	1607890	2006
291360	245780	3754590	20154890	1633810	2007
395085	230455	3837860	19946150	1640730	2008
301118	235893	3962120	21404584	1682433	2009
313990	22045	4287300	22868770	1747700	2010

المصدر : وزراة الفلاحة ، الإحصائيات الزراعية 2011 ، MADR/DSASI ، جدول B09

تتقسم الثروة الحيوانية إلي خمسة أصناف هي البقر ، والماعز ، والضأن ، الخيل ، الإبـــل ويشـــير الجدول إلي تطور تعدادها خلال الفترة الممتدة من 1990 إلي غاية 2010 حيث نلاحظ :

-أن عدد البقر تميز خلال الفترة 1990 إلي غاية 1997 بالتناقص عدد رؤوس البقر حيث بعد ما كان **1392700 رأس سنة 1990 انخفض سنة 1997 إلي 1255410 رأس إلا أن عدد البقرة فـــي الجـــزائر تميز بتذبذب بين الارتفاع والانخفاض .**

- أما فيما يخص الخروف فانه تميز باصقة عامة بالارتفـــاع حيـــث كـــان ســـنة 1990 يبلـــغ 17697270 رأس ليرتفع سنة 2010 إلي 22868770 رأس .

أما بالنسبة للماعز فقد شهد نمو كبيرا وبالضعف ما كان عليه خلال الفترة 1990 - 2010 حيث ارتفـــع مـــن 2471950 رأس سنة 1990 إلي 4287300 رأس سنة 2010 .

وبالنسبة للخيل فقد تميز بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض في عدد رؤوس الخيل إلا أن الغـــالب هـــو انخفاض عدد خلال الفترة 1990 – 2010 حيث نلاحظ انه بعد ما كان سنة 1990 يبلغ 479980 رأس انخفض سنة 2010 إلي 22045 رأس.أما فيما يخص عدد الجمال فـــد ارتفعـــت خلال الفـــترة 1990 -2010 حيث ارتفعت من **122450 سنة 1990 إلي 313990 رأس .**

ب- الإنتاج الحيواني : فيما يلي جدول يبين مختلف المنتجات الحيوانية في السنوات من 1990 إلى 2010

الجدول رقم(26) : تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 1990 -2010 :

السنوات/الإنتاج الحيواني	اللحوم الحمراء ((طن	اللحوم البيضاء (طن	الحليب (10^3 لتر	(العسل (طن	الصوف (طن	البيض (10^3 حبة)
1990	2445000	2110000	1100000	5000	194420	2780000

2539000	200570	20000	1156000	2228000	2600000	1991
2068000	201600	11320	1229000	1890000	2900000	1992
2100000	219300	18000	1016000	1990000	2952000	1993
2300000	220000	28000	1057000	2190000	2952000	1994
2640000	210000	18000	1050000	1900000	2996000	1995
1705000	220000	25000	1100000	934000	3090000	1996
1900000	200000	11000	1050000	1050000	2980000	1997
2200000	216000	15000	1200000	1600000	3000000	1998
1844000	21119	1693	11830	1558730	3142090	1999
2020000	177090	10540	1583590	1981360	2517830	2000
2160000	181470	16390	1637210	2010000	2598550	2001
3220000	197520	19495	1544000	1507000	2907620	2002
3302000	200000	21000	1610000	1568000	3004590	2003
3500000	230000	28000	1915000	1700000	3200000	2004
3444978	235000	29910	2092000	1685730	3015680	2005
3570000	240000	25000	2244000	1453000	2985000	2006
3813000	223123	29590	2184846	2605850	3201250	2007
3507575	221887	33120	2219708	3056950	3157570	2008
3838300	278204	40016	2394200	2092250	3465960	2009
4379900	260260	48600	2632900	2816300	3816100	2010

المصدر : وزراة الفلاحة ، الإحصائيات الزراعية 2011 ، MADR/DSASI ، جدول B09

شمل الإنتاج الحيواني كل من اللحوم الحمراء ن واللحوم البيضاء ، والحليب ، والعسل ، والصوف والبيض وقد تميز الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2010 بالارتفاع بنسب متفاوتة :

- إنتاج اللحوم الحمراء ارتفع من 2454000 طن سنة 2009 إلي 3816100 طن سنة 2010.

- إنتاج اللحوم البيضاء ارتفع من 2110000 طن سنة 1990 إلي 2816300 طن سنة 2010 .

- إنتاج الحليب ارتفع من 1100000 لتر سنة 1990 إلي 2632900 لتر سنة 2010 .

- إنتاج العسل ارتفع من 5000 طن سنة 1990 إلي 48600 طن سنة 2010 .

- إنتاج الصوف ارتفع من 194420 طن سنة 1990 إلي 260260 سنة 2010 .

- إنتاج البيض ارتفع من 2780000 بيضة سنة 1990 إلي 4379900 بيضة سنة 2010 .

II – تطور الميزان التجاري الزراعي الجزائري:

1 – إجمالي الميزان التجاري في الجزائر : يمكن توضيح إجمالي الميزان التجاري من خلال الجدول

الجدول رقم(27) : إجمالي الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2003-2007 :

2004			سنة	التسمية	2003			سنة	التسمية
النسبة %	الواردات C.A.F	الصادرات F.O.B	الوحدة		النسبة %	الواردات C.A.F	الصادرات F.O.B	الوحدة	
175.2	1319158398	2311799189	دج 1000 *	الاجمالي العام	158.7	1047441441	1662121487	دج 1000 *	الاجمالي العام
175.2	18308200	32082567	1000 $		158.7	13533062	21478961	1000 $	

3.2	335269467	10832273	دج 1000 *	المنتجات الزراعية	3.8	275585172	10425996	دج 1000 *	المنتجات الزراعية
3.2	4653102	150328	1000 $		3.8	3560592	134731	1000 $	
2006			سنة		2005			سنة	
النسبة	الواردات	الصادرات	الوحدة	التسمية	النسبة	الواردات	الصادرات	الوحدة	التسمية
237.7	1545749280	3674433150	دج 1000 *	الاجمالي العام	221.8	1470936821	3263110270	دج 1000 *	الاجمالي العام
237.7	21274345	50585619	1000 $		221.8	20047549	44482311	1000 $	
3.5	339773416	11951562	دج 1000 *	المنتجات الزراعية	3.6	333006411	12067743	دج 1000 *	المنتجات زراعية
3.5	4676345	164536	1000 $		3.6	4538579	164506	1000 $	
2007			سنة	التسمية					
النسبة	الواردات	الصادرات	الوحدة						
207.1	1903647576	3942759258	دج 1000 *	الاجمالي العام					
207.8	27441191	57018497	1000 $						
3.0	421514408	12543533	دج 1000 *	المنتجات الزراعية					
3.0	6076155	180855	1000 $						

Sours: Statistiques Agricoles2005.2006.2007. 2009. Ministère de l'agriculture et développement Rurale, P 01

.ملاحظة : نسبة التغطية (٪) = الصادرات / الواردات 100 س
سعر الصرف : 2004 : 1 دولار أمريكي = 72.0529 2005 : 1 دولار = 365 73 2006 : 1 دولار أمريكي = ، 2007 : 1دولار امريكي = 69.360 . د ج : دينار جزائري
مصدر : المديرية العامة للجمارك
: المستخدمة في الإحصاءات لدينا هي
.واردات : القيم كاف(قيم على الحدود الوطنية) ، بما في ذلك تكاليف النقل والتأمين الفعلي للرحلة في الخارج -- 1
.الصادرات : القيم فوب (القيم على الحدود الوطنية) ، وتكاليف النقل والتأمين للرحلة في الخارج مستبعدة -- 2

: من خلال الجدول نلاحظ أن تطور

: أ - الصادرات

بلغت صادرات الجزائر في المتوسط حوالي 42.4 مليار$. وقد ظهر هذا الاتجاه لزيادة من 21.5 مليار دولار في عام 2003 إلى 57.01 مليار دولار في 2007 مما يمثل زيادة قدرها 57،70 ٪ بين عامي 2004 و 2007. وتعود هذه الزيادة على الأرجح إلى الزيادات في أسعار النفط خلال هذه الفترة ، علما بأن عائدات الصادرات الجزائرية تأتي أساسا من هذه المنتجات.

ب: – الورادات

خلال نفس الفترة ، فإن الإنفاق الإجمالي على الواردات وتتجه إلى الارتفاع ، ويمر على التوالي من دا 1319.2 مليار دينار في عام 2004 إلى عام 2006 1.545.7دينار ينفقون 183.1 دينارفي عام

2004 إلى 21.3 مليار دينار في عام 2006 ، أي بزيادة قدرها 16،2٪ وفي 2007 وصل الي 190.5 مليار دينار . وبلغت تغطية الصادرات للواردات قدرا كبيرا خلال هذه الفترة حيث كانت ، 158.7 % سنة 2003 و (175،2 ٪)في عام 2004 (221،8٪)في عام 2005 (237.7)في 2006 و (207.1) في 2007.

2 –الميزان التجاري الزراعي في الجزائر :

: بالنسبة لتطور الصادرات الورادات الزراعية في الجزائر فنوضحه من خلال الجدول التالي

الجدول رقم(28) : تطور الميزان التجاري الزراعي والغذائي في الجزائر :

المنتجات	الوحدة	2003				الوحدة	2004		
		الصادرات	الواردات	النسبة			الصادرات	الواردات	النسبة
المنتجات الحيوانية والسمكية	1000 $	31950 6886	660153 16548	4.8 41.6	المنتجات الحيوانية والسمكية	1000 $	28447 9510	111170 23109	2.6 41.2
المنتجات النباتية	1000 $	39410	2419852	1.6	المنتجات النباتية	1000 $	46313	2942545	1.6
منتجات الغابات	1000 $	9803	304429	3.2	منتجات الغابات	1000 $	12358	339490	3.6
الاسمدة والمبيدات وغيرها	1000 $	53543	176157	30.4	الأسمدة والمبيدات وغيرها	1000 $	63209	259896	24.3
المجموع	1000 $	134705	3560592	3.8	المجموع	1000 $	150328	4653102	3.2
	الوحدة	2005				الوحدة	2006		
		الصادرات	الواردات	النسبة			الصادرات	الواردات	النسبة
المنتجات الحيوانية والسمكية	1000 $	25527 11994	1058714 21323	2.4 56.3	المنتجات الحيوانية والسمكية	1000 $	33424 12923	926389 24085	3.6 53.7
المنتجات النباتية	1000 $	53928	2970263	1.8	المنتجات النباتية	1000 $	70890	3136377	2.3
منتجات الغابات	1000 $	11576	338482	3.4	منتجات الغابات	1000 $	11690	404552	2.9
الاسمدة والمبيدات وغيرها	1000 $	76442	254253	30.1	الاسمدة والمبيدات وغيرها	1000 $	46917	163490	28.7
المجموع	1000 $	167473	4621693	3.6		1000 $	162922	4630807	3.5
						الوحدة	2007		
							الصادرات	الواردات	النسبة
					منتجات الحيوانية والسمكية	1000 $	38359 14236	1245644 14147	3.1 100.6
					لمنتجات النباتية	1000 $	70994	4118791	1.7
					منتجات الغابات	1000 $	11222	542554	2.1
					الاسمدة والمبيدات وغيرها	1000 $	60281	169166	35.6
					المجموع	1000 $	180855	6076155	3.0

Sours: Statistiques Agricoles2005.2006.2007. 2009. Ministère de l'agriculture et développement Rurale, P 02

:من خلال الجدول نلاحظ أن تطور

: أ- الصادرات

حققت صادرات المنتجات الزراعية على مدى السنوات الخمس الماضية 2003- 2004 -2005 – 2006 – 2007) متوسط عائد قدره حوالي 159.8 مليون$ ، يتم عرض الاتجاه في الارتفاع ، من 150.3 دولار امريكى في 2004 دولار امريكى إلى 164.56 مليون$ في 2006 مما يمثل زيادة قدرها 9،5 ٪ بين عامي 2004 و 2006 و 180 مليون دولار في 2007 ، و بالنسبة لإجمالي الصادرات الزراعية فإنها تبقي على مستوى منخفض للغاية.

: ب- الواردات

كان مقدار الإنفاق على الواردات من المنتجات الزراعية تتجه نحو استقرار وذلك في نطاق 4.62مليارد‌ولار خلال السنوات 2003 ، 2004 ، 2005 ، 2006 إلا أنها ارتفعت في سنة 2007 إلي 60.7 مليار دولار.

نسبة % التغطية الصادرات /الواردات
0,17
61,56
0,52
3,66
20,13
0,00
0,00
10,98
19,23
4,85
0,09
1,04
17,78
16,11
0,92
0,40
45,73
0,26
2,57

:معدلات التغطية

كان هناك ارتفاع في نسبة تغطية النفقات على الواردات من المنتجات الزراعية من خلال عائدات الصادرات من هذه المنتجات إظهار مستوى منخفض جدا ويمثل 3.8 في 2003 3.2 ٪ تباعا . في 2004 ، 3،6 ٪ في 2005 و 3.5 ٪ في عام و 2006، 3.0 في سنة 2007

:3- الميزان التجاري للمواد الغذائية الزراعية في الجزائر

نوضحها من خلال جدولين لسنتي 2006 و 2007

الجدول رقم (29): الميزان التجاري للمواد الغذائية في الجزائر سنة 2006:

الصادرات		
القيمة		الوزن
1000 $	1000 دينار	((طن
282	20 497	46
13 048	947 816	2 317
3 709	269 432	4 702
4 003	290 802	1 493
20 015	1 453 873	12 427
4	305	2
2	115	2
1 446	105 030	5 128
4 205	305 431	6 802
18 596	1 350 760	27 165
3	246	1
4 547	330 289	20 908
4 641	337 145	1 433
3 074	223 317	5 542
372	27 023	445
449	32 612	737
9 656	701 405	22 624
214	15 562	5
88 269	6 411 660	111 780

Sours: Statistiques Agricoles2005.2006.2007.. Ministère de l'agriculture et développement Rurale, P 18

من خلال الجدول نلاحظ أن تطور:

أ - الصادرات :

خلال عام 2006 ، صدرت الجزائر كمية 111780 طن من المواد الغذائية تبلغ قيمتها حوالي 88.3 مليون دولار مقارنة مع السنة 2005حيث كانت الكمية المصدرة 101849[78] طنا بقيمة 70.2 مليون دولار ، وقد كان هناك تحسن ملحوظ ، بزيادة قدرها 25،78 ٪ في الكمية و 9،75 ٪ في القيمة.

ومن الجدير بالذكر أن من بين المنتجات الغذائية المصدرة في عام 2006 ، هي الفاكهة الطازجة والمجففة بنسبة 22،7 ٪ من عائدات المنتجات الغذائية تليها مجموعة من الزيوت والدهون مع مجموعة من المنتجات السمكية ، ومجموعات من النبيذ والمشروبات ومجموعة من الأعمال التحضيرية الكاكاو والكاكاو يمثل على التوالي 22 ٪، 68 ٪ ، 21،07 ٪ ، 14،78 ٪ ، 10،94 ٪ و 5،26%.

ب - الواردات:

في يخص سنة 2006 من واردات الغذاء، أنفقت الجزائر مبلغ يقدر بحوالي عن 3.43 مليار دولار بالمقارنة مع سنة 2007 (3.27 مليار دولار) سجلت بذلك زيادة طفيفة تقدر بـ 4.90 ٪.

و بالنسبة للمنتجات، لوحظ زيادة في 2006 مقارنة بـ 2005 للمنتجات التالية:

- السكر والحلويات يمثل 5،1 ٪ في الكمية و 49.4 ٪ في القيمة.
- الزيوت والدهون يمثل 27.5 ٪ في الكمية و 25.2 ٪ في القيمة

ونقصان للمنتجات التالية :

- استهلاك حبوب -14،8 ٪ في الكمية و -6 ، 1 ٪ في القيمة
- اللحوم وأحشاء صالحة للاستهلاك 30،1 ٪ في الكمية و 25.5 ٪ في القيمة

أما بالنسبة للمنتجات الغذائية الرئيسية المستوردة خلال عام 2006 ، تمثلت أساسا في استهلاك الحبوب إلى قيمة ما يقرب من 989.4 مليون دولار وتمثل 28،8 ٪ من إجمالي الواردات من المنتجات

[78]**Sours: Statistiques Agricoles2006.. Ministère de l'agriculture et développement Rurale, P 18**

الغذائية ، تليها الحليب ومنتجات الألبان مع قيمة ما يقرب من 707.2 مليون دولار تمثل 20،6 ٪ ، والسكريات والحلويات مع 437.1 مليون دولار تمثل 12،7 ٪ وزيوت الطعام والدهون بقيمة 383.4 مليون دولار تمثل 11.8 % اجمالى ما انفق على هذه المبالغ إلى أربع مجموعات المنتج 2.517 مليار دولار تمثل 73،4 ٪ من إجمالي الإنفاق على الغذاء.

الجدول رقم(30) : الميزان التجاري للمواد الغذائية في الجزائر سنة 2007 :

الصادرات				نسبة التغطية % الصادرات /الواردات
الوزن	القيمة			
((طن	1000 دينار	1000 $		
94	55819	805		057
2687	986985	14231		185.04
2260	139816	2016		019
2301	403980	5825		3.19
13497	1596686	23021		19.10
22	143	2		0,00
23	1123	16		0,00
5199	169058	1438		12.50
5261	97938	1412		5.17
8888	327950	4728		097
1	258	4		0.05
16938	217634	3138		0.73
1011	322034	4643		16.73
12488	598518	8630		19.19
634	65123	939		1.65
15	2450	35		0.02
35247	1347992	19436		79.21
128	22484	324		0.25
1066962	6355993	91642		2.05

Sours: Statistiques Agricoles. 2009. Ministère de l'agriculture et développement Rurale, P 18

من خلال الجدول :

أ – **الصادرات**[79] :

خلال عام 2007 ، صدرت الجزائر كمية 1066962 طن من المواد الغذائية تبلغ قيمتها حوالي 91642 مليون دولار مقارنة مع السنة السابقة التي كانت الكمية المصدرة 111 780 طنا بقيمة 88.3 مليون دولار ، وقد كان هناك نقص ملحوظ ، قدر 4.5- ٪ في حجم و 3.7٪ في القيمة

ومن الجدير بالذكر أن من بين المنتجات الغذائية المصدرة في عام 2007 ، هي الفاكهة الطازجة والمجففة المقدرة بـ 25.1 ٪ ،و تليها مجموعة من المنتجات السمكية و الزيوت والدهون المقدرة بـ 21،2 ٪ و 15،5 ٪ من عائدات المنتجات الغذائية. وتبقي لمجموعة من الفواكه الطازجة والمجففة تزيد قليلا عن 98 ٪ : وتشمل لمجموعة من النبيذ و غير المحلاة و المشروبات المياه المعدنية ، التي تحتل المرتبة الأولى مع ما يقرب من 97 ٪ بالنسبة على التوالي 61،7 ٪ و 26،6 ٪

[79] - Statistiques Agricoles. 2009. Ministère de l'agriculture et développement Rurale, P 18

ب- الواردات[80]:

في يخص سنة 2007 من واردات الغذاء ، وأنفقت الجزائر مبلـــغ 4.47 مليـــار دولار علـــى مـــدى الولايات المتحدة فقط 3.43مليار ، مقارنة مع العام الماضي مشـــروع قـــانون (327 مليـــار دولار أمريكي). بزيادة تقدر بـــ 30.21 % ،

لوحظ زيادة في الواردات الغذائية سنة 2007 مقارنة ب 2006 للمنحات التالية :

- الحليب ومشتقاته يمثل 1.9 % بالكمية و 50.3 بالقيمة.
- خضروات والشتلات والجذور والدرنات تمثل 72.02% بالكمية و 66.9 بالقيمة.
- الفواكه تمثل 14.1 % بالكمية و 21.2 بالقيمة .
- القهوة والتاي تمثل 3.4% بالكمية و 48.1 % بالقيمة .
- منتجات الطحن تمثل 34.6 % بالكمية و 48.1 %بالقيمة .
- البذور الزيتية والفواكه الزيتية تمثل 25.8%بالكمية و 25% بالقيمة .
- كاكاو ومحضرات الكاكاو تمثل 40.6 % بالكمية و 6.3% بالقيمة.
- الاستعدادات من الحبوب تمثل 25.6 %و 135.7 % بالقيمة .
- معلبات ، والفواكه والخضروات تمثل 25.6% بالكمية و 40.4%بالقيمة.
- محضرات غذائية متنوعة تمثل 6.5 % بالكمية و 31.4 %بالقيمة
- النبيذ والمشروبات تمثل 5.6 % بالكمية و 16.2 % بالقيمة.

وسجل نقصان للمنتجات التالية :

- لحوم صالحة لاستهلاك تمثل – 2.2 % بالكمية و –13.7 % بالقيمة
- الأسماك والقشريات والرخويات تمثل –53.6 % بالكمية و –63.7 % بالقيمة .

مع الملاحظة أن هناك نقص في الكمية وزيادة في القيمة ويرجع هذا إلي ارتفاع سعر الوحدة مثل :

حبوب المستهلكة –3.8 %في الكمية و + 32.7 % في القيمة ، ودهون وزيوت الغذائيـــة –7.1 %في الكمية و 27.5 %في القيمة .

ونلاحظ أن المواد الأساسية المستهلكة المستوردة خلال سنة 2007 والمتمثلة خصوصا في الحبـــوب المستهلكة تمثل ما قميته 1.3 مليار دولار وهـــو مـــا يمثـــل 29.4 % مـــن مجمـــوع الـــواردات الاستهلاكية ، ثم تليها الحليب ومشتقاته بقيمة 1.06 مليار يمثل 23.8 % من إجمالي الواردات ثـــم يليها الزيوت والدهون بقيمة 489 مليون دولار وتمثل نسبة 10 % ويليه السكر ومشتقاته بقيمـــة 428.4 مليون دولار تمثل نسبة 9.6% .

[80] Statistiques Agricoles. 2009. Ministère de l'agriculture et développement Rurale, P 18

والإنفاق الكلي للاستهلاك لهاته الأربع المواد يتجاوز 3.293 مليار دولار وهذا ما يمثل 73.72 % من الإنفاق الكلي لهاته المواد الاستهلاكية .

III –مقترحات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لتفعيل الإنتاج الفلاحي واستحداث مناصب الشغل [81]:

1- النطاق القطاعي لاقتراحات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية:

في 3 فبراير 2011 أعدت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مقترحا ت هدف إلى تفعيل الإنتاج الفلاحي عن طريق التشبيب وإنشاء مناصب شغل.

هذه المقترحات التي تخص ملف التشغيل، والتي ليست نابعة من اعتبارات ظرفية، تمت المصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء ليوم 22 فبراير الجاري. الإجراءات التي اتخذت في هذا السياق من طرف الوزارة، هي امتداد للقرارات المعلن عنها، في عدة مناسبات، من قبل فخامة رئيس الجمهورية – شهري جويلية وسبتمبر 2008 و سبتمبر 2009 و أوت 2010 – والمتعلقة بسياسة التجديد الفلاحي والريفي التي ترمي في أهدافها الإستراتيجية إلى :

– تحسين مستوى الغذائي الأمن الغذائي في الجزائر .

– المشاركة القوية في تحقيق تنمية متوازنة ومتناسقة للأقاليم بدون أي إقصاء أو تهميش ، والمساهمة بشكل معتبر في تحسين ظروف المعيشة والعمل في كل الفضاءات الريفية.

وهي امتداد كذلك للنشاطات التي شرع فيها في مجال تأمين الفاعلين وتحرير مبادرات المنشئين للثروة. هذه المقترحات الجديدة ترتكز على أربعة محاور:

المحور الأول: تنمية منظومة الإنتاج والضبط[82]

وتتفرع إلى ثلاثة برامج:

أ- توسيع القاعدة الإنتاجية الفلاحية:

يتم تجسيد هذا الهدف من خلال التأطير وتشجيع إنشاء مستثمرات جديدة ذات طابع فلاحي و تربية مواشي على أراض غير مستغلة تابعة للأملاك الخاصة للدولة أو للخواص.

في هذا الأفق، تم فعليًا برمجة استحداث 20.000 مستثمرة، والعدد يمكن أن يصل على المدى المتوسط إلى 100.000 مستثمرة فلاحية جديدة ذات مساحات متنوعة، متواجدة أساسًا على مستوى الهضاب العليا وبالجنوب. سيتم إعفاء المنشئين لهذه المستثمرات الفلاحية والحيوانية من دفع الإتاوة المرتبطة بالامتياز على استغلال الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة على فترة تمتد لعشر (10) سنوات، وهي فترة ضرورية لعمليات الاستصلاح، وتمدد لتشمل السنوات الأولى للدخول في مرحلة الإنتاج. تأتي هذه العملية لتعزز العمليات التي تمت مباشرتها في إطار القانون رقم 10-03

---

[81] - مداخلة وير الفلاحة والتنمية الريفية ، مقترحات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لتفعيل الانتاج الفلاحي واستحداث مناصب شغل ، 2001 ،ص ص ، 1، 2 .

[82] - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، نفس المرجع ، ص 3

المؤرخ في 15 أوت 2010 المحدد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة والنصوص المتخذة لتنفيذه.

ب – تعميق و تطوير أنظمة ضبط المواد الفلاحية والحيوانية:

يتم هذا الإجراء من خلال توطيد مقاربة الشعبة وإزالة الحواجز بين مجمل الحلقات المكونة لكل شعبة. وسيسهل تحقيق شراكة بين القطاعين العمومي والخاص وكذا علاقات تعاقدية بين مختلف مكونات الشعبة، سيما بين الصناعيين والفلاحين، من أجل الرفع من الإنتاج والإنتاجية وتعزيز أنظمة الضبط. وسيسمح كذلك ، هذا الإجراء من توسيع أسس الإنتاج ، وبالتالي، وفرة المواد الفلاحية.

وتدعيمًا للتدابير المتخذة في 2009 و 2010 – خاصة في مجال تنظيم الشعب، وتنصيب المجالس المحلية والوطنية للشعب الفلاحية–، فإن الإجراء الجديد أتى لتدعيم وتوسيع قاعدة القرض الاتحادي الميسر. هذا الأخير يتمثل في منح قروض ميسرة لفائدة متعاملين اقتصاديين عموميين وخواص، الذين يمنحون بدورهم قروض تموينية للفلاحين وللمربين وللوحدات الصغيرة للخدمات التي تنشط في الشعب ذات الصلة.

ومن شأن هذا الإجراء تسهيل بروز شبكات مهنية، وتسويق المواد الفلاحية، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتثمين المنتجات ذات الطابع المحلي بالإضافة لإنشاء نشاطات جديدة وتقليص النشاطات الموازية. وستشكل عندئذ أحد الأسس الهامة لعصرنة فلاحتنا. وستمكن في الأخير من تحرير الطاقات والقوى الاتحادية ما بين كل الفاعلين، وتساهم في تعزيز الشراكة عمومي– خاص، وكذا الشراكة المؤطرة بين الخواص.

ج – تحسين الخدمات المرتبطة بالفلاحة وتربية المواشي

سيتم إنجاز هذا البرنامج بفضل التشغيل المؤهل الذي سيتم الاستعانة به.

المحور الثاني: استعمال أجهزة ذات أهداف اقتصادية –اجتماعية وايكولوجية :

ستسمح مختلف الإجراءات ذات الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية المتوفرة ، المستعملة بصفة مندمجة ومن دون بيروقراطية على مستوى الأقاليم الريفية، بتحسين ظروف عمل ومعيشة السكان.

إن المقاربة المفضلة، لتحقيق ذلك، تتمثل في تعميم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، بإشراك ليس فقط الجماعات المحلية ومصالح التنمية الريفية، ولكن أيضًا الأجهزة الصادرة عن القطاعات الأخرى.

المحور الثالث: تعزيز النشاطات ذات المنفعة العامة

ويتعلق الأمر مثل مكافحة التصحر والتشجير ومعالجة الأحواض المنحدرة وحماية الأنظمة البيئية....الخ

هذا الهدف أصبح اليوم، ممكنناً بفضل إنشاء المؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية والإجراءات المتخـــذة لصالحها) عقد بالتراضي(التي أقرها مجلس الوزراء ليوم 5 ديسمبر 2010.

المحور الرابع : تحسين الإدارة الفلاحية والغابية وتقريبها من سكان الأرياف

تتم ترجمة تنفيذ هذا البرنامج من خلال إنشاء 56 قسم فرعي فلاحي جديد و 37 مقاطعة غابية علـــى مستوى الدوائر، بالإضافة أيضًا إلى تدعيم المندوبيات الفلاحية البلديـــة وذلـــك بالتعـــاون مـــع وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

2- أدوات التنفيذ[83]:

تنفيذاً لتوصيات مجلس الوزراء المنعقد في 22 فبراير 2011 ، ستقوم وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بتنفيذ هذه التدابير الجديدة اعتمادا على الأدوات والأجهزة التالية:

أ- إنشاء صندوق لضمان القروض موجه للفلاحين وللأنشطة الريفية (الإجراءات تمت مباشرتها في هذا الاتجاه).

ب- قرض ميسر لمرافقة إنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة.

ج- . قرض إتحادي ميسر لتعزيز أنظمة ضبط المواد الفلاحية ومقاربة الشعبة.

د- . توسيع القرض الإيجار لتدعيم مكننة وعصرنة الفلاح.

ه- . توسيع قرض "رفيق" بدون فوائد لتدعيم وتأمين الحملات الفلاحية السنوية.

و- تحسين الخدمات المرتبطة بالفلاحة وتربية المواشي من خلال الأجهزة الصادرة عـــن القطاعـــات الأخرى: العمل، التشغيل والضمان الاجتماعي، التعليم والتكوين المهنيين، التضامن الوطني والأسرة.

.

[83] - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، نفس المرجع ، صفحة 6.

خاتمة الفصل الثاني:

توالت على الزراعة الجزائرية منذ الاستقلال جملة من السياسات استهدفت النهوض بعالم الريف وأناطت بالقطاع مهام تنموية من بينها توفير الغذاء والدخول في تشابك قطاعي مع فروع الصناعات المعنية كصناعة المدخلات والتجهيزات الموجهة للقطاع الزراعي أو الصناعات التحويلية الغذائية. وتؤكد المؤشرات التي احتوتها الإحصائيات أن القطاع الزراعي في الجزائر لم ينجز أهدافه المسطرة وتسعى الجزائر جاهدة إلي الوصول إلي تحقيق الأمن الغذائي وبتنمية القطاع الزراعي وذلك من خلال سياسات وإصلاحات جديدة على قطاع الزراعي في الجزائر والتي أسهمت بالفعل من رفع مستوى الإنتاج إلا انه يبقي غير كافي نظرا لعدة مشاكل يعانيها القطاع الزراعي الجزائري.

وفي سنوات الأخيرة من هاته الألفية عرفت إيرادات البترول تطورا كبيرة وصلت إلى 155 مليار دولار سنة 2010 ، فهل يمكن من خلال هاته الإيرادات النهوض وتنمية القطاع الزراعي الجزائري وذلك من خلال الاستثمارات الممكن انجازها في القطاع الزراعي الجزائري ولكن رغم هاته الإيرادات الكبيرة فان واردات الجزائر لازالت مرتفعة ولم تصل إلى مستوي تحقيق الأمن الغذائي الداخلي.

ومن خلال دراستنا لهذا الفصل وتجميع معطيات الإنتاج الزراعي ومعرفة وضع القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1990-2010 ، نقول هل هناك اثر لعوائد البترول على الإنتاج الزراعي بالجزائر خلال هاته الفترة أو لا؟ وهذا هو السؤال الذي سوف نجيب عليه من خلال الفصل الثالث والأخير وذلك بواسطة التحليل الإحصائي.

الفصل الثالث: اثر ارتفاع الإيرادات البترولية على تنمية القطاع الزراعي في الجزائر 1990-2010

: مقدمة الفصل الثالث

تمتلك الجزائر امكانيات زراعية هائلة والمتمثلة في توفر الموارد للتوسع في الزراعة، من هنا يصبح الاهتمام بهذا القطاع وفتح المجال للاستثمارات فيه من أهم العوامل التي تؤدى إلى التنمية المتوازنة والمستدامة .

ومن خلال دراستنا للفصل الاول والثاني لاحضنا ان كل من ايردات البترول والقطاع الزراعي قد عرفا ارتفاعا ملحوظا فهل ارتفاع الانتاج الزراعي كان نتيجة ارتفاع الايرادات النفطية ؟ ، وهو ما سوف نتطرق الي دراسته في هذا الفصل ، وأيضا فان نمو القطاع الزراعي يتطلب الاهتمام بالاستثمار وتمويل هذا القطاع مما يشجع علي النهوض بالقطاع الزراعي وتنميته كنتيجة لتوفر السيولة النقدية والمتمثلة في ايرادات البترول . فقد أوضحت التجارب أن لتمويل دور كبير في زيادة الإنتاج الزراعي وذلك من خلال المؤسسات الحكومية والبنوك التي تمول القطاع الزراعي بما يؤدي إلي زيادة الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال تقديم المساعدات أو القروض الضرورية للفلاحين .

:وبناء على ذلك سوف تتم دراسة هذا الفصل من خلال مبحثين

المبحث الأول: اثر ارتفاع الإيرادات البترولية على القطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة 1990 – 2010

المبحث الثاني :اثر الاستثمار والتمويل الفلاحي على القطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة 1990- 2010

المبحث الأول: اثر ارتفاع الإيرادات البترولية على القطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة 1990-2010

بهدف دراسة اثر ايرادات البترول في تمويل القطاع الزراعي نستعمل برنامج Eviews وذلك من اجل معرفة هل هناك اثر بين زيادة إيرادات البترول وتطور القطاع الزراعي .

أولا: اثر ارتفاع الإيرادات البترولية على لإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة 1990-2010

من خلال دراستنا للفصل الأول والفصل الثاني لاحضنا أن إيرادات البترول تميزت بالارتفاع المستمر خلال العشرين سنة السابقة 1990-2010 وان الإنتاج النباتي وخاصة إنتاج الحبوب في الجزائر تميز بتذبذب بين الارتفاع والانخفاض إلا أن الغالب هو الارتفاع المستمر ، ومن خلال الجدول التالي سوف تتم دراسة هل هذا الارتفاع كان نتيجة ارتفاع ايرادات البترول أو نتيجة لعوامل اخرى .

الجدول رقم(31) : تطور ايردات البترول والإنتاج النباتي بالجزائر خلال الفترة 1990-2010

السنوات	إيرادات البترول (مليار دولار)	إجمالي إنتاج الحبوب (قنطار)	محاصيل الخضر الجافة قنطار	الحمضيات قنطار	الكروم قنطار	الزيتون قنطار	أجمالي الإنتاج النباتي (قنطار)
1990	0.80	16247170	22607550	2829530	1239830	1779070	44703150
1991	1.6	38074880	29371790	3235700	2012510	877360	73572240
1992	1.5	33279320	30665210	3618890	2302190	2655200	72520810
1993	1.5	14517720	29638050	3608330	2152600	2060730	51977430
1994	2.6	9632350	25706200	3759900	1415360	1703600	42217410
1995	2.10	21380000	32000000	3227480	1967010	1309640	59884130
1996	4.20	49000000	31467000	3337440	1962410	3133340	88900190
1997	8.05	8692210	30093740	3504040	1924470	3194740	47409200
1998	6.84	30250000	32859130	4179860	1469830	1240600	69999420
1999	4.4	20200000	33158300	4535550	1781530	3633810	63309190
2000	11.9	9318180	33081560	4326350	2038010	2171120	50935220
2001	17.96	26575280	33622030	4699600	1961590	2003390	68861890
2002	23.1	19514100	38374160	5194590	2343970	1919260	67346080
2003	32.9	42643740	49088610	5599300	2779680	1676270	101787600
2004	43.11	40313000	54800000	6091110	2839000	4688000	108731110
2005	56.18	35250465	59265500	6274060	3340210	3164890	107295125
2006	77.78	40128100	59291430	6803450	3980180	2647330	112850490
2007	110.18	35978580	55242790	6894670	2449990	2089520	102655550
2008	143.1	15336140	60681320	6973665	4019915	2540670	89551710
2009	148.91	61227000	72912950	8444950	4925525	4751820	152262245
2010	155.0	45581000	86404430	7881110	5605620	3112520	148584680

المصدر : اعتمادا على معطيات الجدول رقم (11) من الفصل الأول والجداول رقم (19)،(20)،(21)،(22)،(23) من الفصل الثاني ، ص 37، 79 ، 80 ، 81 .

لمعرفة وجود اثر وارتباط بين تطور عائدات النفط و الإنتاج النباتي في الجزائر نستعمل برنامج Eviews فنحصل على :

ليكن: الإنتاج النباتي: La production végétale ونرمز له بالرمز : pro végét

العائد البترولي: revenus pétroliers ونرمز له بالرمز rev pet

وبالتالي نحصل على النموذج[84] التالي :

Pro végét = 62324833+ 487909.7 rev pet

(12.19) **(6.32) ***

R^2 = 0.67 **21N=**

مع العلم أن :

( ) : هي عبارة عن قيمة إحصائية t .

R^2 : معامل التحديد .

N : عدد المشاهدات (السنوات)

مع العلم أنه :

كلما كانت **R^2(معامل التحديد)** قريبة من الواحد كلما كان هناك تأثير المتغير المستقل كبير على المتغير التابع و العكس الصحيح .

– ما يمكن قوله من خلال المعادلة انه إذا تغيرت إيرادات البترول بـ 1 مليار دولار فإن الإنتاج النباتي يزيد بـ 487909.7 قنطار، وفي حالة انعدام إيرادات البترول فإن الإنتاج النباتي يقدر بـ 62324833 قنطار .

– بالرجوع إلى النموذج نلاحظ أن t أكبرمن 2 مما يدل على أن النموذج له معنوية إحصائية أي أن الزيادة في العائد البترولي له اثر في زيادة الإنتاج النباتي .

---

[84]- **ارجع الي النوذج رقم (1)،اثر ارتفاع ايردات البترول على الإنتاج النباتي في الجزائرخلال الفترة 1990-2010 ، ص 138**

*بالنسبة لـ t كلما كانت اكبر من 2 كلما دل على أن المقدرات لها معنوية إحصائية أي أن هناك اثر بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

– معامل التحديد R^2 : يقدر معامل التحديد بـــ 0.67 يعني ان 67 %من المتغيرات في الإنتاج النباتي سببها الزيادة في العائد البترولي مما يعني أن هناك ارتباط بين ارتفـــاع ايـــرادات البـــترول وتحسن الانتاج النباتي في الجزائر .

تمتلك الجزائر امكانيات وطاقة هائلة في المجال الزراعي حيث يمكن الزيادة من الإنتاج النباتي إلى أحسن ما هو عليه وذلك بواسطة ايرادات البترول من خلال استغلال هاته الإيرادات في مشـــاريع استثمارية وتطوير أساليب الإنتاج في بمختلف منتجاته، وبالرجوع إلي الجدول رقم (31) نلاحظ انه هناك تذبذب كبيرفي الإنتاج النباتي وان كان الارتفاع هو السائد من سنة إلى أخرى ، عكس الإيرادات النفطية التي تميزت بالزيادة والارتفاع المستمر ويرجع سبب زيادة ايردات النفط بالجزائر إلى ارتفاع سعر البرميل في السوق الدولية ما ساهم من رفع ايردات البترول بشكل كبير.

و من بين أهم الأسباب والعوامل التي يمكن القول أنها تساهم في زيادة الإنتـــاج النبـــاتي هـــي الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة 1990 – 2010 وذلك من خلال تمويل القطـــاع الفلاحي ككل بما يستلزمه من العتاد الفلاحي والبذور والأسمدة ونستطيع القـــول أنـــه كـــان لارتفاعات إيرادات البترول دور في تحسن الانتاج النباتي حيث وفرت للدولة الأمـــوال اللازمة لذلك ، وهناك عامل آخر ساهم في تحسين الإنتاج النباتي وهو العامل المناخي حيث انـــه كل ما كان هناك تحسن في المناخ اي كانت نسبة الامطار كبيرة كل ما كان هناك تحسن في الإنتـــاج النباتي والعكس صحيح على اعتبار أن غالبية الإنتاج النباتي بالجزائر يعتمد على نسبة هطول الأمطار فهذا العامل يرفع من نسبة الإنتاج النباتي . كما ان استعمال أساليب الـــري المتطـــورة فـــي بعـــض المناطق رغم محدوديته فقد ساهم هذا الاسلوب في زيادة الإنتاج النباتي ، اضـــافة الـــي اســـتعمال الوسائل التقنية والفنية كان لها مساهمة في في تحسين الإنتاج[85] .

ثانيا: اثر ارتفاع الإيرادات البترولية على إنتاج الغاباتي والحيواني في الجزائرخلال الفترة 1990-2010

إن ارتفاع ايرادات البترول لا ياثر على الانتاج الغاباتي بل يتأثر بعوامل طبيعية وليس بعائدات النفط وهو ما سوف نتطرق اليه ثم نتطرق الي اثر االرتفاع ايردات البترول على الانتاج الحيواني بالجزائر دائما خلال الفترة 1990 –2010 :

أ – اثر ارتفاع الإيرادات البترولية على لانتاج الغابـــاتي فـــي الجـــزائر خلال الفـــترة 1990 – 2010 :

يتأثر الانتاج الغاباتي بعوامل طبيعية وما يلاحظ أن ايرادات البترول ليس لهـــا أي اثـــر علـــى الإنتاج الغاباتي في الجزائر بااستثناء انتاج الخشب فقد تلجأ الدولة الـــي اســـتراده لتغطيـــة النقـــص الحاصل ، ومن بين العوامل التي ساهمت في تدهور الإنتاج الغاباتي ظاهرة التصحر التي أصـــبحت

[85] - إرجع الي الفصل الثاني ، تنامي وتطول القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 1990 -2010 ، ص 44

تهدد الأراضي بسبب الاستغلال غير الرشيد وأيضا الحرائق التي أدت إلى اندثار وندرة عـــدد مـــن الأنواع النباتية إلى جانب تصاعد عملية التعرية ،كما يعاني القطاع الغاباتي في الجزائرمـــن ضـــعف استغلال موارده ، مما أدي إلى إبقاء الإنتاج الجزائري من مادة الخشب محدودًا، فـــي وقـــت تنفـــق الخزانة العامة مخصصات تصل الي نصف مليار دولار من أجل استيراد 930 ألف طن من الخشب الخام ومشتقاته[86]، على الرغم من أنّ إمكانات الجزائر تمكنها من استثمار أربعة ملايين هكتـــار مـــن النسيج الغابي بما يسد حاجيات قطاع الإنشاءات العامة وحاجات الجزائريين المتزايدة من الخشب.[87]

ب – اثر ارتفاع الإيرادات البترولية على لإنتاج الحيواني في الجـــزائر خلال الفـــترة 1990 – 2010 :

في دراسة اثر ارتفاع الإيرادات البترولية على الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2010 نوضح تطور ايردات البترول والإنتاج الحيواني من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (33): تطور ايردات البترول والإنتاج الحيواني بالجزائر خلال الفترة 1990 -2010

السنوات/الانتاج الحيواني	ايردات البترول (مليار دولار)	اللحوم الحمراء (طن)	اللحوم البيضاء (طن)	الحليب (10 ^{3} لتر)	العسل (طن)	الصوف (طن	البيض (10 ^{3} حبة)
1990	0.80	2445000	2110000	1100000	5000	194420	2780000
1991	1.6	2600000	2228000	1156000	20000	200570	2539000
1992	1.5	2900000	1890000	1229000	11320	201600	2068000
1993	1.5	2952000	1990000	1016000	18000	219300	2100000
1994	2.6	2952000	2190000	1057000	28000	220000	2300000
1995	2.10	2996000	1900000	1050000	18000	210000	2640000
1996	4.20	3090000	934000	1100000	25000	220000	1705000
1997	8.05	2980000	1050000	1050000	11000	200000	1900000
1998	6.84	3000000	1600000	1200000	15000	216000	2200000
1999	4.4	3142090	1558730	11830	1693	21119	1844000
2000	11.9	2517830	1981360	1583590	10540	177090	2020000
2001	17.96	2598550	2010000	1637210	16390	181470	2160000
2002	23.1	2907620	1507000	1544000	19495	197520	3220000
2003	32.9	3004590	1568000	1610000	21000	200000	3302000
2004	43.11	3200000	1700000	1915000	28000	230000	3500000
2005	56.18	3015680	1685730	2092000	29910	235000	3444978
2006	77.78	2985000	1453000	2244000	25000	240000	3570000
2007	110.18	3201250	2605850	2184846	29590	223123	3813000
2008	143.1	3157570	3056950	2219708	33120	221887	3507575
2009	148.91	3465960	2092250	2394200	40016	278204	3838300
2010	155.0	3816100	2816300	2632900	48600	260260	4379900

المصدر : اعتمادا على معطيات الجدول رقم (11) من الفصل الأول والجداول رقم (26) من الفصل الثاني ، ص 37 ، ص 85

[86] -.www.fao.org

[87] www.ons.dz

بالنسبة لانتاج اللحوم الحمراء : **VIANDE ROUGE** ونرمز له بالرمز : VinR

وبالتالي نحصل على النموذج[88] التالي :

Pro php = 2829195+4116.31 rev pet

(46.28) **(4.46)**

R^2 = **0.51** **21N=**

بالنسبة لانتاج اللحوم البيضاء : **Viande blanche** ونرمز له بالرمز : VinB

وبالتالي نحصل على النموذج[89] التالي :

Pro VinB = 1669431+5703.47 rev pet

(14.03) **(3.17)**

R^2 = **0.34** **21N=**

بالنسبة لانتاج الحليب : **Lait** ونرمز له بالرمز : Lai

وبالتالي نحصل على النموذج[90] التالي :

Pro Lai = 1125201+9837.14 rev pet

(11.78) **(6.82)**

R^2 = **0.71** **21N=**

[88]- ارجع الي النوذج رقم (2)،اثر ارتفاع ايردات البترول على انتاج اللحوم الحمراء في الجزائرخلال الفترة 1990-2010 ، ص 138

[89]- ارجع الي النوذج رقم (3)،اثر ارتفاع ايردات البترول على انتاج االلحوم البيضاء في الجزائرخلال الفترة 1990-2010 ، ص 139

[90]- ارجع الي النوذج رقم (4)،اثر ارتفاع ايردات البترول على انتاج الحليب في الجزائرخلال الفترة 1990-2010 ، ص 139

بالنسبة لانتاج العسل : **Miel** ونرمز له بالرمز : Mi

وبالتالي نحصل على النموذج[91] التالي:

Pro Mi = 14646.04+172.31 rev pet

(7.92) **(6.17)**

R^2 = 0.66 **21N=**

بالنسبة لإنتاج الصوف : **Laine** ونرمز له بالرمز : LN

وبالتالي نحصل على النموذج[92] التالي:

Pro Ln = 188703.6+450.72 rev pet

(15.63) **(2.47)**

R^2 =0 **15N=**

.24

بالنسبة لإنتاج البيض : **Oeufs** ونرمز له بالرمز : Oe

وبالتالي نحصل على النموذج[93] التالي:

Pro Oe= 22928830+12511.51 rev pet

(18.77) **(6.78)**

R^2 = **21N=**

0.70

[91]- **ارجع الي النوذج رقم (5)،اثر ارتفاع ايردات البترول على انتاج العسل في الجزائرخلال الفترة 1990-2010 ، ص 140**

[92]- **ارجع الي النوذج رقم (6)،اثر ارتفاع ايردات البترول على انتاج الصوف في الجزائرخلال الفترة 1990-2010 ، ص 140**

[93]- **ارجع الي النوذج رقم (7)،اثر ارتفاع ايردات البترول على انتاج البيض في الجزائرخلال الفترة 1990-2010 ، ص 141**

من خلال النماذج السابقة لكل من إنتاج اللحوم الحمراء ، واللحوم البيضاء ، والحليب ، والعسل ، والصوف ، والبيض، نجد أن قمية t موجبة واكبر من 2 إذا فإن كل من اللحوم الحمراء ، واللحوم البيضاء ، والحليب ، والعسل ، والصوف ، والبيض، معنوية اقتصادية وبتالي فإن المعلمات لها معنوية إحصائية وبالتالي لنموذجين معنوية إحصائية أي أن الزيادة في العائد البترولي له اثر في زيادة الإنتاج الحيواني.

ولمعرفة مد ي جودة توفيق النماذج السابقة نستعين ببعض المعايير الإحصائية والمتمثلة في :

بالنسبة لإنتاج اللحوم الحمراء:

معامل التحديد R^2 : يقدر معامل التحديد بـ 0.51 يعني ان 51 % من المتغيرات في اللحوم الحمراء سببها الزيادة في العائد البترولي مما يعني وجود ارتباط بين كل من المتغير الثابت والمتغير المستقل .

بالنسبة لإنتاج اللحوم البيضاء:

– معامل التحديد R^2 : يقدر معامل التحديد بـ 0.34 يعني ان 34 % من المتغيرات في انتاج اللحوم البيضاء سببها الزيادة في العائد البترولي وهو متوسط لكن يبقي لإيرادات البترول دور في تحسن انتاج اللحوم البيضاء ويبقي هناك ارتباط بين الزيادة في ايرادات البترول و انتاج اللحوم البيضاء .

بالنسبة لإنتاج الحليب :

– معامل التحديد R^2 : يقدر معامل التحديد بـ 0.71 يعني ان 71 % من المتغيرات في انتاج الحليب سببها الزيادة في العائد البترولي وهو ما يدل على وجود ارتباط بين ارتفاع ايرادت البترول وزيادة انتاج الحليب في الجزائر.

بالنسبة لإنتاج العسل :

– معامل التحديد R^2 : يقدر معامل التحديد بـ 0.66 يعني ان 66 % من المتغيرات في انتاج العسل سببها الزيادة في العائد البترولي مما يعني انه هناك ارتباط بين ارتفاع ايرادات النفط وانتاج العسل .

بالنسبة لإنتاج الصوف:

– معامل التحديد R^2 : يقدر معامل التحديد بـ 0.24 يعني ان 24 %من المتغيرات في انتاج الصوف سببها الزيادة في العائد البترولي و وهذا ما يدل على ان اثر زياداة في الانتاج البترولي على انتاج الصوف في الجزائر اثر ضعيف وارتباط ضعيف جدا .

بالنسبة لإنتاج البيض:

- معامل التحديد R^2 : يقدر معامل التحديد بـــ 0.70 يعني ان 70 % من المتغيرات في البيض سببها الزيادة في العائد البترولي وهو ارتباط قوي وباتالي فزياد العائد البترولي لها اثر على تحســن انتاج البيض في الجزائر .

ما يمكن قوله أن هناك تحسن كبير في الإنتاج الحيواني بـــالجزائر فـــي الغـــالب خلال الفـــترة 1990- 2010 وكان لزيادة ايرادات البترول اثر علي تحسن الانتاج الحيواني ، إلا ان هذا الأثر بين ارتفاع ايرادات البترول و الإنتاج الحيواني يبقي جيد في بعض المنتجات ومتوسط في البعض الاخر وضعيف جدا في منتجات اخرى ومتمثلة في الصوف اساسا ، حيث انه عند مـــا نـــرى إلـــي الايرادات الكبيرة التي حققتها الجزائر في قطاع البترول والإنتاج الحيواني نلاحظ أنها تبقـــي غيـــر كافية ، وضعيفة بالنسبة لسوق المحلية رغم التحسن وعلى هذا فانه يلزم استثمار اكبر قدر ممكن من ايرادات البترول في تنمية وتحسين الإنتاج الحيواني بالجزائر وذلك بهدف تقليل من واردات الإنتاج الحيواني وإنتاجها محليا بما يخدم الاقتصاد الجزائري فتحسن الإنتاج الحيواني بالجزائر لايعود فقـــط إلى ايرادات البترول بل حتى أن هاته التطورات الايجابية تعود إلى التحسن فـــي تطـــور مســـتوى الخدمات البيطرية وانتشار وسائل التربية والإكثار الحديثة ، فضلاً عن التوسع في اســـتخدام التقنيـــات الحديثة وبرامج التحسين الوراثي وتشجيع الفلاحين المربين ، وكانت محصلة هذه التطـــورات تحقيـــق زيادات ملموسة في إنتاج الحيواني بكل أنواعه .

وعلى الرغم من هذا النمو، إلا أن مستوى الإنتاج الحيواني والإنتاجية ما زال أدنـــى بكـــثير مـــن الإمكانات الكامنة والموارد وبالإمكان تطوير إنتاجية الثروة الحيوانية وتحقيق مستويات مرتفعـــة مـــن الاكتفاء الذاتي في اللحوم الحمراء والألبان من خلال تبني وسائل المعرفة الحديثة والتوسع في تطـــبيق التقنيات الإنتاجية الحديثة باستغلال ايرادات البترول أحسن استغلال في هذا المجال .

ثالثا : اثر ارتفاع إيرادات البترول على القطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة 2000- 2010

عند ملاحظة تطور الإيرادات النفطية في الجزائر خلال الفترة 1990 -2010نجـــد أن تحســـن الإيرادات البترولية وارتفاعها بشكل كبير قد بدا من سنة 2000 و ونفـــترض انهـــا ســـنة بدايـــة التغيرات و نقوم بدراسة اثر هاته الارتفاعات على القطاع الزراعي بداية من سنة 2000 ونري هـــل هناك اثر لارتفاع إيرادات البترول على القطاع الزراعي في الجزائر أو لا خلال هاته الفترة؟

اثر ارتفاع الإيرادات البترولية على لإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة 2000-2010-1

ليكن الجدول التالي والذي يوضح إيرادات البترول والإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفـــترة 2000 -2010 :

الجدول رقم (34) : تطور إيرادات البترول والإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة 2000-2010 :

السنوات	إيرادات البترول (مليار دولار)	إجمالي إنتاج الحبوب (قنطار)	محاصيل الخضر الجافة	الحمضيات قنطار	الكروم قنطار	الزيتون قنطار	أجمالي الإنتاج النباتي (قنطار)

50935220	2171120	2038010	4326350	33081560	9318180	11.9	2000
68861890	2003390	1961590	4699600	33622030	26575280	17.96	2001
67346080	1919260	2343970	5194590	38374160	19514100	23.1	2002
101787600	1676270	2779680	5599300	49088610	42643740	32.9	2003
108731110	4688000	2839000	6091110	54800000	40313000	43.11	2004
107295125	3164890	3340210	6274060	59265500	35250465	56.18	2005
112850490	2647330	3980180	6803450	59291430	40128100	77.78	2006
102655550	2089520	2449990	6894670	55242790	35978580	110.18	2007
89551710	2540670	4019915	6973665	60681320	15336140	143.1	2008
152262245	4751820	4925525	8444950	72912950	61227000	148.91	2009
148584680	3112520	5605620	7881110	86404430	45581000	155.0	2010

المصدر : اعتمادا على معطيات الجدول رقم (11) من الفصل الأول والجداول رقم (19)،(20)،(21)،(22)،(23) من الفصل الثاني ، ص 37، 79 ، 80 ، 81 .

ليكن: الإنتاج النباتي: La production végétale ونرمز له بالرمز : pro végét

وبالتالي نحصل على النموذج[94] التالي :

Pro végét = 6893559+ 429901.2 rev pet

(6.095) (3.47)

$R^2 = 0.57$ **10N=**

– بالرجوع إلى النموذج نلاحظ أن قيمة t لكل من مقدر عائد البترول والثابت C اكبر من 2 وهذا ما يدل على ان النموذج له معنوية احصائية .

– معامل التحديد R^2 : يقدر معامل التحديد بـــ $R^2= 0.57$ يعني ان 57 % من المتغيرات في الإنتاج النباتي سببها الزيادة في العائد البترولي وهذا يدل على وجود ارتباط بين الزيادة فـــي العـــائد البترولي وتحسن الإنتاج النباتي في الجزائر .

ومن خلال دراسة النموذج بالنسبة لأثر تغيرات إيرادات البترول على الإنتاج النباتي في الجـــزائر فإنه رغم ارتفاع إيرادات البترول خلال الفترة 2000– 2010 وأيضا تحسن وارتفاع الإنتـــاج النباتي في الجزائر ، فإنه تبقي هناك عوامل أخرى ساهمت في تحسن الإنتاج النباتي فتحسن المناخ و ما قامت به الحكومة الجزائرية من خلال التسهيلات المقدمة من طرف الحكومة إلي القطاع الفلاحي والقروض التي مكنت الفلاح من الاهتمام أكثر بأرضه بما ساهم في تحسين الإنتاج النباتي ، لكن مـــا

[94] - ارجع الي النوذج رقم (8)،اثر ارتفاع ايردات البترول على الإنتاج النباتي في الجزائرخلال الفترة 1990-2010 ، ص 141

يمكن قوله أن هاته تسهيلات كانت أيضا نتيجة ارتفاع إيرادات البترول حيث أن هذا الارتفاع سمح للدولة بأن تمول الفلاح بما يلزم نظرا لتوفر العوائد المالية لذلك .

ومن من جانب آخر، شكل نمط استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة الذي تغير بفضل قانون حول الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة وحصاد قطاع الفلاحة لسنة 2010[95] . وساهم القانون في تغيير نمط استغلال الأراضي الفلاحية الذي انتقل من حق التمتع إلى الامتياز على إنعاش القطاع بصفة مستديمة، وذلك من خلال تامين المستثمرين الفلاحين من الجانب القانوني وفتح أبواب التمويل البنكي. كما يزيح القانون عراقيل عديدة أمام الاستثمار والشراكة بغية تنويع الإنتاج الفلاحي وضمان اندماج أفضل في الاقتصاد الوطني.ويحمي القانون من الآن فصاعدا الأراضي الفلاحية من النهب ويكرس حق الامتياز كنمط استغلال للأراضي الفلاحية الجماعية والمستثمرات الفلاحية الفردية المنشاة منذ سنة 1987.

وتشير إحصائيات الوزارة إلى أن الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة تتربع على مساحة 2.8 مليون هكتار أي 35 بالمئة من المساحة الفلاحية الصالحة. وتم منح أكثر من 2.5 مليون هكتار لما يزيد عن 218.000 منتج ينتمون إلى 96.629 مستثمرة فلاحية جماعية و فردية. وقد وضع هذا القانون يضع حدا للنقاش الطويل حول مصير الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة الذي استغرق مدة طويلة تم خلالها تحويل هذه الأراضي لاستعمالها لأغراض أخرى و بيعها بأثمان رخيصة في سوق العقار الفلاحي وسيكون عقد الامتياز الذي تدوم صلاحيته 40 سنة مرفوقا بدفتر شروط يحدد التزامات وحقوق كافة القطاعات.وقد تمكنت الجزائر من العودة في مجال تصدير الحبوب بعد تسجيل إنتاج مميز.

ولأول مرة منذ 1967 استطاع القطاع تحقيق فائض من الشعير كاف ليسمح بعودة الجزائر الى السوق الدولية للحبوب كبلد مصدر. وتأتي هذه العودة بفضل إنتاج قياسي للحبوب خلال الموسم الفلاحي 2008–2009 المقدر ب 61.2 مليون قنطار منها 25666000 مليون قنطار من الشعير و 2335800 مليون قنطار من القمح الصلب و 11109300مليون قنطار من القمح اللين (الجدول

[95] - ارجع إلي الفصل الثاني ، تطور القطاع الزراعي في ظل الإصلاحات 1990-2010 ، ص 55 .

رقم 34) ، وسمح المردود المميز المسجل خلال هذا الموسم الفلاحي للجزائر بتلبية حاجياتها من الشعير لمدة ثلاثة سنوات والتخلص من التبعية للسوق الدولي للقمح الصلب.كما ميزت سنة 2010 من جهة أخرى السنة الثالثة من تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي بدأت مختلف إجراءات الدعم الخاصة بها في تحقيق نتائجها من خلال تنظيم أفضل للفلاحين وأحسن مردود [96].

2- اثر ارتفاع الإيرادات البترولية على الانتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2000-2010

ليكن لدينا الجدول التالي والذي يوضح تطور ايرادات البترول و الانتاج الحيواني بـــالجزائر خلال الفترة 2000 – 2010 :

الجدول رقم (36): تطور ايردات البترول والانتاج الحيواني بالجزائر خلال الفترة 2000 -2010

السنوات/الانتاج الحيواني	ايردات البترول (مليار دولار)	اللحوم الحمراء (طن)	اللحوم البيضاء (طن)	الحليب (10^3 لتر)	العسل (طن)	الصوف (طن	البيض (10^3 حبة)
2000	11.9	2517830	1981360	1583590	10540	177090	2020000
2001	17.96	2598550	2010000	1637210	16390	181470	2160000
2002	23.1	2907620	1507000	1544000	19495	197520	3220000
2003	32.9	3004590	1568000	1610000	21000	200000	3302000
2004	43.11	3200000	1700000	1915000	28000	230000	3500000
2005	56.18	3015680	1685730	2092000	29910	235000	3444978
2006	77.78	2985000	1453000	2244000	25000	240000	3570000
2007	110.18	3201250	2605850	2184846	29590	223123	3813000
2008	143.1	3157570	3056950	2219708	33120	221887	3507575
2009	148.91	3465960	2092250	2394200	40016	278204	3838300
2010	155.0	3816100	2816300	2632900	48600	260260	4379900

المصدر : اعتمادا على معطيات الجدول رقم (11) من الفصل الاول والجداول رقم (26) من الفصل الثاني ، ص 37 ، ص 85

[96] www.premier-ministre.gov.dz. - من موقع

بالنسبة لانتاج اللحوم الحمراء : **VIANDE ROUGE** ونرمز له بالرمز : VinR

وبالتالي نحصل على النموذج[97] التالي :

Pro VinR = 2669900 +5488.53 rev pet

(24.49) (4.60)

R^2 = 0.70 **11N=**

بالنسبة لانتاج اللحوم البيضاء : **Viande blanche** ونرمز له بالرمز : VinB

وبالتالي نحصل على النموذج[98] التالي :

Pro VinB = 1501445 +7267.90 rev pet

(7.23) (3.20)

R^2 = 0.53 **11N=**

بالنسبة لانتاج الحليب : **Lait** ونرمز له بالرمز : Lai

وبالتالي نحصل على النموذج[99] التالي :

Pro Lai = 1545607 + 6164.68 rev pet

(19.55) (7.13)

R^2 = 0.84 **11N=**

بالنسبة لانتاج العسل : **Miel** ونرمز له بالرمز : Mi

وبالتالي نحصل على النموذج[100] التالي:

Pro Mi = 14374.17 +175.02 rev pet

(5.53) (6.16)

---

[97]- ارجع الي النوذج رقم (9)،اثر ارتفاع ايردات البترول على انتاج اللحوم الحمراء في الجزائرخلال الفترة 1990-2010 ، ص 142

[98]- ارجع الي النوذج رقم (10)،اثر ارتفاع ايردات البترول على انتاج االلحوم البيضاء في الجزائرخلال الفترة 1990-2010 ، ص 142

[99]- ارجع الي النوذج رقم (11)،اثر ارتفاع ايردات البترول على انتاج الحليب في الجزائرخلال الفترة 1990-2010 ، ص 143

[100]- ارجع الي النوذج رقم (12)،اثر ارتفاع ايردات البترول على انتاج العسل في الجزائرخلال الفترة 1990-2010 ، ص 143

$R^2 = 0.80$ **11N=**

بالنسبة لإنتاج الصوف : **Laine** ونرمز له بالرمز : LN

وبالتالي نحصل على النموذج[101] التالي:

Pro LN = 188020.7 +458.86 rev pet

(18.47) (4.12)

$R^2 = 0.65$ **11N=**

بالنسبة لإنتاج البيض : **Oeufs** ونرمز له بالرمز : Oe

وبالتالي نحصل على النموذج[102] التالي:

Pro Oe = 2615441 +9737.47 rev pet

(10.920) (3.72)

$R^2 = 0.60$ **11N=**

من خلال النماذج السابقة لكل من إنتاج اللحوم الحمراء ، واللحوم البيضاء ، والحليب ، والعسل ، والصوف ، والبيض، نجد أن قمية t اكبر من 2 إذا فإن كل من اللحوم الحمراء ، واللحوم البيضاء ، والحليب ، والعسل ، والصوف ، والبيض، له معنوية اقتصادية وبتالي فإن المعلمات لها معنوية إحصائية بمعنى أن النماذج له معنوية إحصائية أي أن الزيادة في العائد البترولي له اثر في زيادة الإنتاج الحيواني.

ولمعرفة مد جودة توفيق النماذج السابقة نستعين ببعض المعايير الإحصائية والمتمثلة في :

بالنسبة لإنتاج اللحوم الحمراء:

معامل التحديد R^2 **:** يقدر معامل التحديد بـ $R^2= 0.70$ يعني ان 70 % من المتغيرات في اللحوم الحمراء سببها الزيادة في العائد البترولي مما يدل على وجود ارتباط بين عائد البترول و انتاج اللحوم الحمراء.

بالنسبة لإنتاج اللحوم البيضاء:

[101]- **ارجع الي النوذج رقم (13)،اثر ارتفاع ايردات البترول على انتاج الصوف في الجزائرخلال الفترة 1990-2010 ، ص 144**

[102]- **ارجع الي النوذج رقم (14)،اثر ارتفاع ايردات البترول على انتاج البيض في الجزائرخلال الفترة 1990-2010 ، ص 144**

– معامل التحديد R^2 : يقدر معامل التحديد بـــ $R^2= 0.53$ يعني ان 53 % من المتغيرات في الإنتاج النباتي سببها الزيادة في العائد البترولي وهي متوسطة لكن يبقي لإيرادات البـــترول دور فـــي تحسن انتاج اللحوم البيضاء كما انه يدل على وجود ارتباط بيـــن عـــائد البـــترول و انتـــاج اللحـــوم البيضاء .

بالنسبة لإنتاج الحليب :

– معامل التحديد R^2 : يقدر معامل التحديد بـــ $R^2= 0.84$ يعني ان 84 % من المتغيرات في انتاج اللحوم الحمراء سببها الزيادة في العائد البترولي ويعني ان هناك ارتباط بين عائدات البترولو انتـــاج الحليب.

بالنسبة لإنتاج العسل :

– معامل التحديد R^2 : يقدر معامل التحديد بـــ $R^2= 0.80$ يعني ان 80 % من المتغيرات في انتاج العسل سببها الزيادة في العائد البترولي مما يدل على وجود ارتباط بين عائد البترول وانتاج العسل.

بالنسبة لإنتاج الصوف:

– معامل التحديد R^2: يقدر معامل التحديد بـــ $R^2= 0.65$ يعني ان 65 %من المتغيرات في انتاج الصوف سببها الزيادة في العائد البترولي مما يدل على وجود ارتباط بيـــن عـــائد البـــترول وانتـــاج الصوف.

بالنسبة لإنتاج البيض:

– معامل التحديد R^2 : يقدر معامل التحديد بـــ $R^2= 0.60$ يعني ان 60 % من المتغيرات في البيض سببها الزيادة في العائد البترولي مما يدل على وجود ارتباط بين عائد البترول وانتاج البيض .

ما يمكن قوله على العموم ان هناك تحسن كبير في الإنتاج الحيواني بالجزائر خلال الفترة 2000–2010 وذلك من خلال الاستثمارات التي أعطيت لهذا القطاع بواسطة إيرادات البترول وذلك بتقـــديم الدعم اللازم للمربين وتزويد المختصين في هذا الإنتاج بالوسائل الضرورية التي تسمح لهم بالاهتمـــام ومساهمة في تحسين الإنتاج الحيواني بالجزائر، إلا ان البترول ليس هو العامل الوحيد الذي ســـاهم في تحسن الإنتاج الحيواني ، فقد قامت الجزائر بتسطير سياسة خاصة بالضـــبط الـــتي تســـمح بتحديـــد الأسعار والحفاظ عليها وتأمين توفير المنتوج والمساعدة على تسويقه, وقد شملت هـــذه السياســـة اللحـــوم البيضاء والحمراء وعدد من المنتجات الفلاحية الهامة لضمان توفرها في السوق وتفـــادي كافـــة أشـــكال المضاربة[103]، حتى ان الاستقرار والدعم الذي قدمته الدولة للفلاحين بتوفير كافة الوسائل الضرورية لهـــم وبناء المدارس والمستشفيات ....الخ، في الارياف ساهم في استقرار الفلاح .

[103] www.fao.org

المبحث الثاني:اثر الاستثمار والتمويل الفلاحي على القطاع الزراعي الجـــزائري 2010-1990:

من خلال دراستنا للمبحث الأول نلاحظ ان هناك اثر لإيرادات البترول في تحسين القطاع الزراعي ، لكن الاهم هو كيفية استثمارو تمويل القطاع الزراعي بواسطة هاته الايردات بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي ولقد وفرت هاته الإيرادات للدولة الموارد المالية. لأنه في الكثير من الأوقـــات يجـــد الفلاح نفسه في حاجة إلى أموال يقوم باستخدامها العمليات الإنتاجية و خاصة فـــي بعـــض المواســـم كموسم الحرث أو الحصاد مثلا لشراء البذور, تشغيل العمـــال، و نقـــل المنتـــوج..., و لاحتياجـــات الاستهلاكية فإن وجدت مع كبار الفلاحين فإنها قليلة إن لم نقـــل معدومـــة مـــع صـــغار الفلاحيـــن و متوسطيهم لهذا نجد معظم الفلاحين يلجئون إلى الاقتراض حيث مصادر الإقراض متعددة و مختلفة من بلد لأخر، ومن نظام إلى آخر، إلا أنها على العموم تتم في الأشكال التالية: عن طريق الاقتراض مـــن الأفراد ، عن طريق الاقتراض من التجار ، عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية ، عن طريـــق الاقتراض من التعاونيات ، عن طريق البنوك الحكومية[104] .

فلهذا نجد الفلاح يلجأ إلى الاقتراض من مصادر التمويل المختلفة حيث نحدد نوعان من مصادر أو مِؤسسات التمويل الفلاحي الأكثر شيوعا في الجزائر، أولها هي المِؤسسات التي تمول الفلاح عينيا و هي عبارة عن تعاونيات متخصصة في التمويل الفلاحي لأنها أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المبتغـــاة من عملية التمويل، كما أنها تقوم بتقديم قروض عينية للفلاحين وخاصة المواد التي هم في حاجة إليها، يعني بعبارة أخرى تمنح المزارعين البذور، ألأسمدة، الخدمات... إلخ . وثانيها هـــي المِؤسســـات التي تمول الفلاح نقدا والتي تتمثل في البنوك عن طريق القروض .

أولا: التمويل و الاستثمار الفلاحي و السياسة المنتهجة لإنعاش القطاعي الزراعي في الجزائر:

يعتبر البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية من بين أهم برامج الاستثمار التي ســـاهمت فـــي تحســـين الإنتاج الزراعي بالجزائر ومن بين أهم البرامج التي ساهمت في تمويل القطاع الزراعي والذي احدث اثر وتغير كبير في الإنتاج الزراعي بالجزائر.

I – واقع الفلاحة بالجزائر في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية [105] :

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA هو إستراتيجية كلية تهدف إلى تطـــور و زيـــادة فعاليـــة القطاع الفلاحي, و هو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري

---

[104]-حسن بهلول ، لقطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية في الزراعة في الجزائر،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، 1976، ط 1 ، ص 176 .

[105] - من الموقع : http://islamfin.go-forum.net

وفى أيطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من سنة 2001 إلى 2004 والذي يهدف إلى إنعـــاش النشاطات الإنتاجية في المجال الفلاحي و النشاطات الأخرى . وقد خصص لهذا البرنامج مبلـــغ 525 مليار دينار مقسمة على مختلف القطاعات الإنتاجية والتي من أهمها الفلاحة وقد تمثل مخطط الإنعـــاش الاقتصادي في ميدان الفلاحـــة فـــي المخطـــط الـــوطني للتنميـــة الفلاحيـــة plan national de developpement Agricole P.N.D.A ومن خلال هذا المخطط تهدف الدولة إلى تحقيق نمو في بالقطاع الفلاح بتوفير الشروط الملائمة لهذ النمو .

وتجلي أهداف الرئيسية لمخطط الوطني للتنمية الفلاحية P.N.D.A:

- تحقيق الأمن الغذائي
- تصحيح الميزان التجاري الفلاحي و التحضير لدخول الفلاحة الجزائرية في الميـــدان الـــدولي (المنظمة العالمية للتجارة،الإتحاد الأوربي)
- **أما على المستوى الداخلي فيهدف إلى:**

–تشجيع المواطنين للرجوع إلى الأرياف بعد النزوح الذي شهدته الأرياف.

–رفع الإنتاج و الإنتاجية الفلاحية.

– توسيع المساحات الصالحة للزراعة عن طريق الاستصلاح.

– إن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يهدف لضمان الانتقال من التسيير المخطط إلى التسيير الذي يعتمد على الاستثمارات المنتجة.

كما يجدر الذكر أن هذا المخطط قد لقي تقبلا من طرف الفلاحين و هذا لأنه يهدف إلى:

– مكافحة الفقر و التهميش.

– تحسين القدرة الشرائية لسكان الريف.

– تحقيق توازن بين المدن و الأرياف.

– خلق مناصب عمل جديدة في ميدان الفلاحة.

– تحقيق الأمن الغذائي.

– النمو.

إن هذا المخطط ليس مثل المخططات السابقة التي كانت تقدم من طرف هيئات إدارية أو مؤسسات عمومية و لكنه بني على أساس الاحتياجات الحقيقية للفلاحين.

و قد بدأ العمل في أيطار PNDA ابتدءا من 01 سبتمبر 2000 ، و قد سمح هذا المخطط للفلاحين بتقديم احتياجاتهم في ميدان التجهيز و الاستغلال.

يتكون البرنامج من البرامج الجزئية التالية :

– برنامج تكثيف الإنتاج الفلاحي لمجمل المنتجات الفلاحية سواء المخصصة للاستهلاك أو التي لها الميزة النسبية في التصدير.

– برنامج تأهيل النظام الإنتاجي .

وقدرت تكلفة برنامج P.N.D.A بحوالي 55.9 مليار دينار جزائري .

- 46.8 مليار دينار خصصت لـــ:

– تكثيف الإنتاج الفلاحي ، تأهيل النظام الإنتاجي ،الوقاية الصحية للإنتاج الفلاحي و مكافحة الكوارث الفلاحية ،المشاريع الثلاث للتنمية في إطار مكافحة الفقر و الإقصاء .

- - 9.1 مليار دينار و تخص برامج الأعمال الكبرى – تهيئة المناطق– و قد تم تقسيم هذه الموارد كالتالي

- **الجدول رقم (37) : تقسيم الموارد على قطاع الزراعي في اطار الإنعاش الاقتصادي**

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FRNDA	7.5	15.1	18.8	12.0	53.4
صندوق حماية الثورة الحيوانية FPZPP	0.07	0.07	0.07	0	0.2 0
صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية FGCA	0	1.14	1.14	0	2.28

المصدر : من إعداد الطالب اعتماد على الموقع : http://islamfin.go-forum.net

وفي هذا الإطار فقد تم:

– استبدال الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA مكان بنك الفلاحة و التنمية الريفية لتسيير قروض الخزينة العمومية الممنوحة للفلاحين

– شراء CNMA لقروض بنك الفلاحة و التنمية الريفية الممنوحة للفلاحين و ذلك بواسطة تسبيق من طرف الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية يحدد بـــ 10 مليار دينار و الباقي يدفع سنة 2002.

II- أهداف البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية :

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي الذي يصـــبو إلـــى تمكين السكان من اقتناء المواد العدائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا و تحسين مستوى تغطيـــة

الاستهلاك بالإنتاج الوطني، و تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور و شـــتائل، وكـــذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية, بهدف تنمية مستدامة . و ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة .

ويتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحيين من أجل:

* تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف و إدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع.

* تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة و شبه الجافـــة و تلـــك المهـــددة بالجفـــاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم و تربية المواشي و أنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.

* تطوير الإنتاج الزراعي و الحيواني كافة وكذلك المنتوجات ذات الاستهلاك الواســـع والمنتجـــات ذات المزايا النسبية و الموجهة للتصدير.

* الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجـــم العمالـــة مـــع تشـــجيع الاستثمار الفلاحي.

* تحسين شروط الحياة و المداخيل الفلاحية، و الاستقرار السكاني.

* تحسين الميزان التجاري الفلاحي و التحضير لإندماج الفلاحة الجزائرية فـــي المحيـــط العـــالمي (الوحدة الأوروبية،OMC ...) .

* زيادة معدل نمو الزراعة الصناعية الزراعية.

* تحسين مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة و المسقية.

* مكافحة التصحر.

* إعادة الاعتبار للأصل الطبيعي لمختلف مناطق البلاد.

كما يهدف المخطط إلى توسيع هذه المساحة عبر استصلاح الأراضي الفلاحيـــة عـــن طريـــق الامتياز(FMVC) الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية والحافظة عليها و تطـــوير

الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب, وتقدر مساحة المرحلة الأولى الجاري إنجازها من هذا البرنامج ب 600000 هكتار .

يرتكز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بالإضافة إلى الإدارة الفلاحية و المعاهد التقنية، على مجموعة من المؤسسات الجديدة و التعاضديات الفلاحية و كذلك عن طريق نظام تعاوني متجدد.

و يتم تنفيذ المشاريع (تكثيف, تحويل الأنظمة الزراعية, استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز) بدعم من طرف صناديق خاصة (الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية(FNRDA) وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FMVC) .

ومن وجهة أخرى :

* المحافظة على الأراضي التابعة لأملاك الدولة الخاصة, سوف يتم تعزيزها عن طريق نظام قانوني ملائم للمقاربة الاقتصادية للقطاع, مع العلم أن هذه الأراضي ستبقى ملكا للدولة طبقاً لقرار السيد رئيس الجمهورية المعلن عنه خلال اجتماع الولاة في شهر ماي 2000, الذي يتماشى وهدف تثمين الموارد الطبيعية و المحافظة عليها.

* إن وسائل التسيير الاقتصادي لهذه البرامج متطابقة لمبادئ العقلنة و النجاعة، حيث أن الأسعار و التبادلات للسلع و المدخلات الفلاحية يتحكم فيها السوق.

* في هذا النظام المؤسساتي, فإن المهنة الفلاحية عبر الهياكل التمثيلية (المنظمات المهنية, الشركاء الاجتماعيين و الغرف الفلاحية)تبقى الشريك المفضل للدولة في إعداد و تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية .

III- أسس و طرق و مناهج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

1- أسس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

إن العمليات الأساسية المحددة من طرف وزارة الفلاحة في إطار مهمتها المتمثلة في الضبط (الاستصلاح في شمال و جنوب البلاد, تحويل أنظمة الإنتاج و الاستعمال العقلاني للموارد المالية للدولة)، تهدف أساسا إلى إعادة تشكيل المساحات الفلاحية و المحافظة على الموارد الطبيعية (المياه و الأراضي) التي من شأنها تشجيع التنمية المستدامة.

هذه العمليات الأساسية تفرضها المعوقات المتعلقة بالتربة و المناخ، لأن معظم الأراضي الزراعية للبلاد تتميز بمناخ جاف و تربتها مهددة بالانجراف و التدهور بسبب تقنيات و أنظمة الإنتاج غير الملائمة. و لهذا فإن الدولة أخذت بعين الاعتبار المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية و التقنية بالنظر إلى البعد الدولي, فإن المخطط الوطني يندرج ضمن مسعى إعادة الطابع الفلاحي لمناطقنا و توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة و إنشاء مؤسسات فلاحية و صناعية – غذائية. بالمقابل الاستعمال المشروط و المصمم للبرامج المحددة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يسمح للدولة بالمرور في النفق الإجباري و الذي كان لزمن طويل يصف الفلاحيين(والمؤطرين كذلك) بأنهم فلاحين مقاولين, كما يسمح بالضمان الجيد للتحول من التسيير المخطط إلى التسيير بالطلب للاستثمارات الإنتاجية الناجحة و هذا بواسطة ميكانيزمات تدفع للشفافية. ويجب الإشارة إلى أن مجموعة البرامج المشكلة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية هي كلها مقبولة من طرف سكان العالم الريفي و تحقق رغباتهم المتعددة: محاربة الفقر، تحسين القدرة الشرائية، الاستقرار السكاني، خلق مناصب شغل، التوازن الجهوي، الأمن الغذائي، النمو.

2 – طرق و مناهج تنفيذ المخطط الوطني لتنمية الفلاحية :

يذكر المنشور 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 بالمناهج المقترحة وتدابير تنفيذ المخطط, ويشكل ذلك بمعية نصوص أخرى (مراسيم، مقررات, قرارات, تعليمات) .المسيرة للصندوق الوطني لضبط و التنمية الفلاحية و صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز و صندوق تطوير حماية الصحة الحيوانية و النباتية و أيضا القواعد المتعلقة بالبرنامج الوطني للتشجير (PNR), الإطار الذي يرجع إليه لتنفيذ برنامج التنمية الفلاحية.

لبلوغ الأهداف المحددة, فإن وزارة الفلاحة تعمل على تطوير عمليات تأطير وتنشيط البرامج عبر ما يلي:

أ- دعم تطوير الإنتاج الوطني و الإنتاجية في مختلف فروعها:

في إطار تقليص الفاتورة الغذائية و دعم الإنتاج الوطني ستوظف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية، والمحافظة على الموارد الو راثية، كما أنها ستصبح وحدات للتجارب و نشر التقنيات و سوف تولى عناية خاصة للمنتوجات ذات المزايا التفاضلية التي يمكن أن تكون محل تصدير .و لهذا فإن التغيرات التي أدخلت مؤخرا على نظام الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية، تهدف إلى تبسيط الإجراءات وإضفاء أكثر شفافية و مرونة و

سرعة في تقديم مساعدات ممنوحة للمستفيدين في إطار المخططات التوجيهية للولايات وحسب المناطق المتجانسة من جهة، وإلى بلوغ الأهداف المرجوة حسب الفروع من جهة أخرى.

ب - تكييف أنظمة الإنتاج:

يعتمد هذا البرنامج في تنفيذه على نظام دعم خاص وملائم و على مشاركة الفلاحين بإعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين و يستمد هذا النظام ميزاته في كونه: يقدم دعما مباشرا لأنشطة تسمح بتأمين مداخيل للفلاحين (المساعدة في إيجاد نشاطات ذات مداخيل آنية أو على المدى المتوسط من أجل تغطية الخسائر الناجمة الظرفية و المتتالية لإنجاز برنامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية) يأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها خلافا لبرامج تطوير الفروع التي تهدف المنتوج نفسه.

ج - استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع بهدف دفع وتيرة الإنجازات في الميدان. تشرك هذه التعديلات بطريقة مباشرة الولاة و مدراء المصالح الفلاحية و محافظي الغابات في عملية قبول تنشيط ومتابعة المشاريع .

د- البرنامج الوطني للتشجير:

إعطاء الأولوية للتشجير المعبر الاقتصادي عبر أصناف الأشجار المثمرة الملائمة من أجل حماية متجانسة للتربة و ضمان مدا خيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال المناطق الغابية و كذا توفير مناصب شغل . أما البرنامج الوطني للتشجير PNR يمول بواسطة الميزانية القطاعية و بواسطة الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FNRDA

د - استصلاح الأراضي بالجنوب :

تم اعادة توجيه هذا البرنامج من حيث الأهداف و من حيث الشروط و طرق تنفيذه حيث أصبح إصلاح الأراضي حول الواحات يتم في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية أما الإصلاحات الكبرى أو الفلاحة المؤسساتية التي تتم بوسائل مادية و تقنيات كبرى، ستخصص مستقبلا للاستثمارات الوطنية و الأجنبية .

ه- تمويل الفلاحة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

إن الآلية المالية المتوفرة لأجل تمويل الفلاحة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية متعددة ومتكاملة لضمان تمويل ملائم للبرنامج و لقد تكفل بعملية التمويل في البداية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و صناديقه الجهوية ثم بنك الفلاحة و التنمية الريفية ليقوما بتسيير الصناديق العمومية و كذا المهام المتعلقة بالقروض و التأمينات الفلاحية.

إن ضرورة إعاة الاعتبار للبعد الاقتصادي للعمل الفلاحي و الاستثمارات ذات العلاقة، تستدعي عدم اعتبار الأموال العمومية المورد الوحيد لتمويل برنامج التنمية الفلاحية و لكن كمساهمة من السلطات العمومية لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين والمتعاملين الاقتصاديين المعنيين.

و – الجهاز المالي : يؤطر المخطط الوطني لتنمية الفلاحية أجهزة مالية متخصصة حيث يقوم المخطط أساسا على[106]:

– الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية FNRDA الذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000 و هو يدعم الاستثمارات في إطار تطوير الفروع و حماية مداخيل الفلاحين و تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة . وتقدر المساعدات المالية المقدمة من طرف الصندوق للضبط و التنمية الفلاحية تتغير من 10 إلى 70 من قيمة الاستثمار، و هذا حسب طبيعة العمليات فهي تعتبر كمساعدة للموارد الخاصة للمزارعين.

أما عن كيفية تمويل القطاع الفلاحي في ظل الصندوق للضبط و التنمية الفلاحية(F.R.N.D.A) فإن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يتضمن عدة برامج هذه البرامج ممولة بنسبة 100% من طرف الدولة و يتم تحقيقها من قبل هيئات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية. و يتم تطبيق هذه البرامج من طرف الفلاحين و مستغلي الأراضي الفلاحية و هذا من خلال الدعم المالي الذي تقدمه الدولة من خلال الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية و الذي تم إنشاءه من خلال إنشاء الحساب الخاص رقم 302 –067.[107] و من خلال هذا الصندوق يتم تقديم مساعدات مالية للفلاحين و ذلك من أجل إنشاء و

---

[106] **- المرسومالتنفيذيرقم 2000/118المؤرخفي 30ماي 2000المحددلكيفياتتسييرالصندوق.**

- المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000 المحدد لقائمة الإيرادات والنفقات للصندوق.

[107] **- المرسوم التنفيذي رقم 200/118 المؤرخ في 30 ماي 2000 و المحدد لكيفية عمل الحساب الخاص.**

- مقرر وزاري رقم 599 المؤرخ في 08جويلية 2000 و المحدد من جهة الشروط الاستفادة من الصندوق و طرق دفع المساعدات و كذا نسب الدعم حسب نوع النشاط.

- التعليمة الوزارية المشتركة رقم 00586 المؤرخ في 25 جوان 2000 المحددة لمدونة الموارد والنفقات الخاصة بالحساب 302-067 بعنوان " الصندوق الوطني لضبط و التنمية الفلاحية "

تطوير استثماراتهم في القطاع الفلاحي. وكي يستفيد أي مشروع فلاحي من الدعم المقدم من الصندوق يجب أن تتوفر فيه ثلاث شروط عامة :

- المردودية الاقتصادية للمشروع.
- تحقيق أهداف اجتماعية (مناصب عمل)
- الاستمرارية

و لا يتم تقديم الدعم المالي مباشرة للفلاح و لكن يتم ذلك عن طريق الهيئات المالية المتخصصة (بنك الفلاحة و التنمية الريفية) التي تقوم بدفع الأموال إلى الموردين و مقدمي الخدمات ، الذين قاموا بتوفير التجهيزات و المواد للفلاحين أو أدوا خدمات معينة للفـــلاحين (حرث ، زرع ...) وذلك بعد تقديم الوثائق المثبتة لأداء الخدمة .

و – 1 الأهداف المسطرة لهذا البرنامج :

- خلق 330.000 منصب عمل.
- إستصلاح 700.000 هكتار من الأراضي و جعلها صالحة للزراعة .
- 200.000 هكتار من المساحات المسقية .
- 500.000 هكتار من الأراضي يتم فيها غرس الأشجار المثمرة و غير المثمرة.
- 100ملبنة ، 200 معصرة زيت ...

و– 2 الإجراءات المتخذة لنجاح البرنامج :

– فيما يخص قوانين المالية :

• تخصيص الموارد المالية الكافية لميزانية التجهيز الخاصة بوزارة الفلاحة و كذلك الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية و الصناديق الأخرى .

• تخصيص الموارد لصندوق الضمان الكوارث الفلاحية من أجل دعم التأمين .

• اخضاع التجهيزات و وسائل الإنتاج للمعدل المخفض للضريبة على القيمة المضافة 7%.

– فيما يخص الإجراءات ذات الطابع التشريعي و القانون:

طرحت عدة مشاريع خاصة بالتسيير و استغلال الأراضي الفلاحية الخاصة بالدومين الخاص للدولة و كذلك قانون التوجيه الفلاحي ...

– فيما يخص الإجراءات التنظيمية :

* ترقية و تشجيع نظام الضبط.
* تكييف الإدارة الفلاحية (التنظيم و التكوين ...) و تدعيم الهياكل المحلية .
* تدعيم شبكة صندوق التعاون الفلاحي .
* التدعيم بالموارد البشرية و المادية من اجل ضمان السير الحسن لعملية تطبيق البرامج.

* تكييف هياكل تسيير الري و ذلك بتكوين المسيرين.

- **فيما يخص تسيير الديون المترتبة على الفلاحين :**

- في 31/12/2002 كانت الديون الفلاحية تقارب 40.223 مليار دينار (1)

• 17.653 مليار دينار : قروض بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

• 22.570 مليار دينار : قروض الخزينة للفلاحين.

و لهذا فقد طرح عدة حلول هي :

-تجميد تحصيل القروض [108]

أما عن شروط الاستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية و كيفية دفع الدعم فقد حدد في مادته الثانية الأشخاص المعنيين بالدعم و هم كالآتي :[109]

- الفلاحون و المربون سواء بصفة فردية أو منظمة في تعاونيات.

- المؤسسات الاقتصادية العامة أو الخاصة أو الهيئات العامة ذات الطابع الصناعي أو التجاري EPIC))و التي تقوم بنشاط إنتاجي أو تحويلي أو تجاري أو تصدير المنتوجات الفلاحية .

وقد تم تحديد كيفية استفادة الفلاح من دعم الصندوق بحيث [110] :

يقوم الفلاح بتقديم طلب وذلك بملء استمارة معلومات مطابقة للنسخة التي جاءت ملحقة بالقرار 599 (الملحق 01) و التي ترفق بـ :

- بطاقة الفلاح وبطاقة المستغلة الفلاحية التي تسلم من طرف الغرفة التجارية .

- نوع الاستثمار و الأهداف التي يحققها هذا الاستثمار سواء في الجانب الإنتاجي الاقتصادي أو الاجتماعي .

و يتم تكوين هذا الملف بمساعدة مكاتب الدراسات الخاصة بالقطاع الفلاحي . و بعد أن يتم تكوين الملف يتم إرساله إلى المندوبية الفلاحية .

على مستوى المندوبية الفلاحية ، عند وصول الطلب يتم إرسال نسخة منه إلى الهيئة المالية (BADR) و يتم دراسة الملف على مستوى المندوبية وهذا من الجانب الإداري و التقني و الاقتصادي و بصفة خاصة :

- المقاييس التقنية للسلع و الخدمات .

- آجال إنجاز المشروع .

- الأسعار يجب أن لا تفوق السقف المحدد من طرف المصالح التقنية المتخصصة .

- الأهداف الاقتصادية والإيكولوجية و الاجتماعية المنتظرة من المشروع و من جهة أخرى تقوم الهيئة المالية من جهتها بدراسة المشروع .

---

[108] - المصدر: **بنك الفلاحة و التنمية الريفية**

[109] - **القرار رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000 الصادر عن وزارة الفلاحة**

[110] - **القرار 599 (الملحق 01)**

و المهلة المحددة التي يتم فيها دراسة المشروع في المندوبية الفلاحية لا تتعدى 15 يوما و يرسل الملف إلى اللجنة التقنية الولائية مرفقا بملاحظات المندوبية .
وتقوم اللجنة التقنية بحضور ممثل عن الهيئة المالية و المندوبية الفلاحية بإبداء رأيها حول مشروع الاستثمار ، و يتم قبول ملفات المشاريع التي تكون مدة انجازها أقل من 12 شهر ، و بصفة استثنائية المشاريع التي تمتد مدة انجازها أكثر من 12 شهر و التي يجب أن تحصل على الموافقة الدورية .
و في حالة الموافقة فإن المندوبية الفلاحية تبلغ المعني بقرار اللجنة و يتم إمضاء دفتر الشروط من طرفا لمعني .

و تقوم مديرية المصالح الفلاحية بإعداد قرار منح دعم الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية .
ويتم إرسال نسخة إلى كل من :
- الهيئة المالية المختصة (BADR) .
- المعني عن طريق المندوب الفلاحي .
- المندوب الفلاحي .
المستفيد من قرار منح الدعم الخاص بالصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية في يده 30 يوما كي يقوم بإرسال ملفه إلى الهيئة المالية المتخصصة ، حيث تقوم هذه الهيئة بإجراءات تمويل المشروع بواسطة قرض بنكي باسم " الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية " بقيمة المبلغ الكلي لاستثمار مع إنقاص المساهمة الشخصية للفلاح و بهذا يقم البنك بـــ :
- منح القرض المدعوم من طرف FNDRA .
- الدفع المباشر لمموني المشروع وهذا بعد التأكد ، حيث لا يتم دفع الأموال للفلاح لتكون له حرية التصرف فيها بل يتم الدفع مباشرة للممون و ذلك للتأكد من أن هذه الأموال تصرف لتمويل المشروع و في هذه الحالة يتم التأكد من تحقق المشاريع التي تمت دراستها ، و تقوم المصالح الفلاحية للولاية بمتابعة الاستثمار و مراقبة مطابقته لدفتر الشروط و كذلك تعد تقرير تقييمي ويرفق بوثيقة أداء الخدمة و تقدم من أجل الإمضاء من طرف المصالح الفلاحية .
و يتم تحصيل القرض من طرف الهيئة المالية المتخصصة كالتالي :
- بعد تحقيق الاستثمار و بعد إعداد محضر المعاينة والمدعم بوثيق " الخدمة المؤداة " الممضاة من طرف مدير المصالح الفلاحية , المبلغ المبين على وثيقة "الخدمة المؤداة "
والتي تأخذ على عاتق FNDRA حيث يؤخذ هذا المبلغ من الأموال العامة المودعة لدى البنك من أجل استرجاع القرض المقدم للمستفيد. أما بالنسبة للجزء المتبقي والذي يمثل الفرق بين مبلغ القرض الممنوح للمستفيد و الدعم الخاص بالـــ FNRDA فيتم استرداده من المستفيد و هذا طبقا لجدول زمني يتم تحديده من طرف البنك .

- الدعم المقدم من طرف FNRDA :

من أجل توجيه التمويل إلى مجالات معينة فقد قامت السلطات المعنية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية من خلال القرار 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000 بتحديد النشاطات الفلاحية التي تستفيد من الدعم و هذا حسب نوع النشاط من خلال جداول ملحقة بالقرار تبين أسقف المبالغ التي يستفيد منها كل نشاط و كذالك شروط الاستفادة فمثلا في مجال الري : حدد سقف بناء البئر بـــ : 250.000 دج في مجال الحمضيات : غرس 300 شجرة في الهكتار المبلغ المحدد هو 60.000 دج للهكتار و قد تم تغيير هذه النسب و المبالغ وهذا بـــ :

- التعليمة رقم 168 المؤرخة في 24-02-2002 المعدلة و المتممة للقرار 599 .
- التعليمة 118 المؤرخة في 24-04-2002 المعدلة والمتممة للقرار 599 .

و قد تم تعديل نسب الدعم حسب النشاط مع المحافظة على نفس المبدأ . ويتم هذا التعديل في نسب الدعم و هذا حسب الأهداف المراد تحقيقها من أجل توجيه الاستثمارات من مجال لآخر .

- صندوق الإستصلاح عن طريق الامتياز FMVTC [111] : ويمول النشاطات التي تدخل في إطار:التنمية الريفية، الحفاظ على التربة، الإنتاج النباتي والحيواني كما يهدف الي توسيع المساحات الزراعية المستغلة SAU، خلق مناصب شغل و خلق مراكز حيوية ويهدف أيضا الي :

* تثبيت سكان الأرياف والحد من النزوح الريفي.
* استغلال الأراضي الهامشية التابعة للدولة فلاحيا عن طريق الامتياز.
* لامركزية تخطيط التنمية الريفية.
* الإشراك المسئول للسكان المحليين في تنمية أقاليمهم.
* إدماج نشاطات التنمية ضمن مشروع استصلاح.
* التكفل بالخصوصيات الطبيعية لكل منطقة.
* التكامل بين جميع برامج تسيير الفضاءات الطبيعية ،حماية وتنمية الثرة الغابية ، مكافحة الانجراف والتصحر واستغلال الأراضي في الجنوب.

وقصد التأطير الجيد وتسيير عمليات الاستصلاح عن طريق الامتياز أنشأت في 23 ديسمبر 1997/م العامة للامتيازات والتي تتكفل كليا بتسيير هده العملية التي تندرج في إطار تنمية المجالات الريفية القابلة للاستصلاح الفلاحي، دون المساس بالأراضي الفلاحية الجيدة أو المستثمرات التابعة للدولة أو الخواص.

- الصندوق الوطني لترقية النشاطات الحرفية و التقليدية ويهتم بالنشاطات التقليدية والحرفية.
- الصندوق الوطني للسكن يتركز دعم هذا الصندوق في السكن الريفي و هذا بـــ : بناء سكنات ريفية

[111] - المرسوم التنفيذي رقم 97-483 المؤرخ في 15ديسمبر 1997/م المحدد لكيفيات منح حق الامتياز

جديدة ، تهيئة السكنات القديمة ، توسيع السكنات الموجودة غير المؤهلة .
– وكالة التنمية الاجتماعية: وتمول الأعمال التالية: شق الطرقات ،تهيئة الطرقات و الدروب ، الإنارة الريفية، بناء مدارس، قاعات العلاج، قاعات الصلاة و مدارس قرآنية.،التطهير (الربط بشبكة تصريف المياه).

ثانيا : واقع الفلاحة بالجزائر في إطار التمويل (القرض) البنكي :

مع بداية ظهور إشارات اللامركزية في اتخاذ قرار الاستثمار والتمويل، أعيد النظر في طرق التمويل التي كانت متبعة من قبل، فأصبحت هاته الأخيرة تستمد قواعدها من مبادئ القانون البنكي 86 – 12، وكذا من أحكام القانون 88 – 06 الذي ينادي باستقلالية البنوك مما يستوجب تعديل طرق وقواعد التمويل حتى يتماشى أكثر مع التنظيم الجديد للقطاع الفلاحي كما انه ودائما في اطار تشجيع الاستثمار الفلاحي التجأت الدولة الي تقديم قروض من دون فوائد لصالح الفلاحيين والتي تمثلت بالأساس في قرض الرفيق وقرض التحدي .

I – تعديل قواعد التمويل :

حددت الإصلاحات البنكية لسنة 1986 قواعد جديدة لتمويل القطاع الفلاحي، عن طريق وضع علاقة جديدة بين الجهاز البنكي والقطاع الفلاحي والتي من شأنها تحقيق الأهداف الاقتصادية والمادية التي تتجاوز إطار الرقابة الإدارية والمحاسبة.

فبموجب قانون 86 – 12 تم إلغاء التخصص البنكي، وبالتالي فلم يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية المسئول الوحيد عن تمويل القطاع الفلاحي، وتحول إلى بنك تجاري يتعامل مع كافة القطاعات الاقتصادية، كما تم إضفاء صفة اللامركزية في التسيير، وفي هذا السياق تم إعفاء الخزينة من التكفل بتمويل بعض الاستثمارات والمؤسسات (الاستثمارات اللامركزية)[112] تاركة بذلك بعض مسؤولية منح الائتمان على عاتق البنوك التي ستتولى من هنا فصاعدا عمليات التمويل،لهذا الغرض كان لا بد من وضع مقاييس استقلالية البنوك التي شرع فيها منذ سنة 1988 لتصبح سارية المفعول ابتداء من سنة 1989.

حيث أصبحت البنوك عبارة عن مؤسسات عمومية مستقلة تعتمد بالدرجة الأولى على مواردها الخاصة في عمليات القرض، لذا عليها بمضاعفة نشاطها عن طريق تخصيص فعال لقروضها، والقيام بدورها على أكمل وجه في جمع الادخار خاصة الطويل الأجل، فمبدأ الاستقلالية منح البنوك حق معرفة القدرة المالية للعميل الشيء الذي يضمن لهذه الأخيرة استرجاع أموالها، وإن نفس السبب يدفع

---

[112] ـ **فريحة نشيدة،"التمويل الداخلي للاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر (1962–1994)"، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 96/97،ص. 133**

بالبنك إلى أن يقوم بدور أكثر فعالية في جمع الموارد المالية خاصة إذا كان رأس ماله محدود وأن شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي صارت أكثر تشددا.

فلقد أصبح سقف إعادة الخصم يحدد في إطار المخطط الوطني للقرض وفق معدلات خصم مرتفعة مقارنة مع المعدلات التي كانت مطبقة في السنوات الماضية* حيث أصبحت في أكتوبر 1986 تساوي 5 % لتصل إلى 7 % في ماي 1989[113].

وبالنظر إلى صعوبة عملية إعادة التمويل أمام مؤسسة الإصدار على البنك كمؤسسة عمومية اقتصادية أن يبحث عن الشروط التي تضمن له المحافظة على توازنه المالي وأن يلتزم بقواعد المتاجرة.

II- مراجعة إجراءات تمويل القطاع الفلاحي :

مع التنظيم الجديد للقطاع الفلاحي تحذف وصاية الدولة، وبالتالي فإن أفراد المزرعة هم المسئولون عن تسيير مزرعتهم، فنجد أن الفلاحين يتفاوضون مباشرة مع البنك في ما يخص مخططات التمويل والمبالغ المقترضة، الشيء الذي من شأنه تسهيل إجراءات طلب ومنح القرض، وتحرير المبادرات للوحدات الإنتاجية ومشاركتهم في رسم سياسات مزارعهم وبالتالي التحسين من إنتاج القطاع الزراعي .

في نظام التمويل السابق كان البنك يقوم بتمويل القطاع الفلاحي العمومي بطريقة أوتوماتيكية ولم يكن له رأي في اتخاذ قرار التمويل وبالتالي لم يكن يضع اعتبار لخطر عدم التسديد ذاك أن الاستثمارات كانت تقرر مركزيا والقروض المقدمة كانت مضمونة من طرف الدولة، مع استقلالية المؤسسة العمومية أدخل مفهوم المردودية بين البنك والقطاع الفلاحي وهذه الوضعية توضح أن الأخطار البنكية ستأخذ بعين الاعتبار عند منح القرض، كما أصبح بإمكان البنوك في إطار الاستقلالية أن ترفض استثنائيا أو جزئيا طلبات القروض المقدمة لها :

1 – حالة التأهيل للحصول على قرض فلاحي : نظرا لخوصصة الائتمان الفلاحي، فإن البنوك تمنح لأي مستغل فلاحي مهما كان نوعه (سواء كان طبيعيا أو معنويا) يمتلك أرضا، أوله فقط حق الاستغلال قروضا بنكية، وبذلك فإن هذا النوع من القروض يخص :

– جميع المزارعين، مربي الأغنام، الأبقار، الدواجن، زراع البساتين...، كما يخص القرض الفلاحي أيضا :

---

* **2,75 % منذ سنة 1972 وإلى غاية سنة 1985.**

[113]- **Balino Tomas J.T Et Nasciento Jean Claude Algérie : Mise En Œuvre De Politique Monétaire Et D .veloppement Des Marches_Monétaires, Département Des Banques Centrales F.M.I , Octobre , 1991 , P 12**

- المستغلين الفلاحيين الخاضعين للقانون الخاص، بصفة فردية أو بالمشاركة.
- المستغلات الفلاحية الفردية (EAI) والجماعية (EAC) التابعة للقطاع العام.
- مزارع الدولة والتعاونيات الفلاحية للخدمات.....

2-حالة عدم التأهيل للحصول على قرض فلاحي :

-الزبون المدين العاجز عن الوفاء : تنص القوانين المسيرة للبنك أن القروض الفلاحيـــة لا تمنـــح لذوي العجز عن الوفاء بديونهم اتجاه البنك، سواء لحجز متكرر في الاستغلال أو سوء نية المستفيد من القرض، فهؤلاء الأشخاص لا يمكنهم الحصول على قروض جديدة ما لم يسووا وضعيتهم اتجاه البنك، وعلى هذا الأساس فإن للبنك حق رفض أي قرض مقدم من طرف الزبائن الذين لم يوفـــوا بـــديونهم السابقة، ويفرق البنك في هذا الإطار بين وضعيات الزبائن وفقا لمقاييس موضوعية، إذ من الممكن أن يكون الفلاح قد تعرض لأضرار طبيعية كالجفاف أو فيضانات أو انتشار بعض الأمراض الـــتي أدت إلى هلاك المحاصيل أو غيرها ...

ويمكن للبنك التأكد من ذلك عن طريق وثائق تطلب من الفلاح، وفي هذه الحالات يقوم البنـــك بمساعدة الفلاح عن طريق تجديد القرض لمعالجة وضعيته المالية، شرط أن تكون هاته الخسائر مؤمن عليها ومسجلة لدى هيآت رسمية من هيآت التأمين، كما يمكن للبنك في هذه الحالات إعادة النظر فـــي آجال استحقاق ديونه اتجاه هؤلاء الفلاحين مع الأخذ بعين الاعتبار مخططات التمويل المتعلقة بالتأمين. والمساعدات التي يحصل عليها المتضررين من أي إيرادات أخرى لوضع أجل جديد لاستحقاق الـــدين والاستفادة من التمويل الجديد[114].

3-الزبائن الذين لم تصفى وضعيتهم المالية :

تعتبر الوضعية المالية لطاب القرض عاملا مهما، فالزبون الذي لا يمكنه إثبات وفائه الكامـــل للضرائب المفروضة عليه، لا يمكنه أن يؤهل للحصول على قرض، فهذا الشرط المسبق والأساســـي يجد تبريره في :

- أولويـــة الخزينة في تحصيل الضرائب على الأملاك، سواء كانت منقولات أوعقارات وعلـــى المحاصيل والمحزونات... الخ.
- إن الزبون الذي لا يقبل دفع الضرائب إلا بالضغط عليه، يمكنه أن يتهرب من دفع مســـتحقات البنك، وقد لا يفي بدينه أبدا.

[114] - منية خليفة،"القروض البنكية ومشكلة عدم السداد"، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص 128 .

ولهذا الغرض فالمعرفة الدقيقة للوضعية المالية لطالب القرض تمكن البنك من التأكد من نيـــة المقترض ومن صحة المعلومات التي يقدمها عند طلبه.

والجدير بالذكر أنه بالرغم من الإصلاحات التي مست نظام وطرق التمويل خلال هذه الفترة، إلا أن التوجه الجديد للبنوك في عمليات التمويل لم يكن بمعزل عن تدخل الدولة المباشر فـــي تقـــديم القروض، لأن عملية إنشاء المستثمرات الفلاحية والجماعية التي قامت بها الدولة لإعادة تنظيم القطاع الفلاحي سنة 1987 بموجب القانون 87 – 12 والمشاكل التي تعاني منها، تستوجب القيام بعملية تمويل واسعة لإعطائها دفعة قوية للانطلاق نحو تكوين أسس وقواعد إنتاجية تستند إليها لتقوية مكانتها داخل الاقتصاد الوطني، مما جعل الدولة تدفع البنك إلى تمويل هذه المســتثمرات مــن جديــد بنفــس الطريقة الإدارية السابقة، إلا أن هذه المرة كان البنك يقوم بتقديم أمواله الخاصة، وليست أموال الدولة، كما كان معمول به سابقا، أي أن البنك يواجه بمفرده خطر عدم استرداد القروض[115].

ولعدم وضوح العلاقة بين كل من صلاحيات الجهاز البنكي والدولة خلال هذه الفترة بقيـــت ظلال المركزية تخيم على تقديم القروض لشتى القطاعات لا سيما الفلاحي، وبنفس الوتيرة المعهودة في ظل التخطيط المركزي، حتى جاءت إصلاحات 1990 والتي حددت بصفة دقيقة العلاقة بين الدولة والبنوك فيما يخص عمليات التمويل البنكي.

III- نظام التمويل البنكي للقطاع الفلاحي (1990 – 2010)

بحلول عام 1990 جاء قانون النقد والقروض كإطار جديد يهدف إلى تحرير الاقتصاد من القيـــود ذات الطبيعة المركزية التي عرفها النشاط الاقتصادي والمالي والنقدي في مرحلة التخطيط المركـــزي وما انجر عنها من آثار سلبية تتنافى وروح المبادرة والتحفيز، وفي هذا الإطار نجد أن هـــذا القـــانون سمح بعزل الدائرة الحقيقية عن الدائرة النقدية، وفصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية وإبعاد الخزينة عن دائرة التمويل والقروض.

1- أثر قانون النقد والقرض على نظام التمويل الفلاحي :

يعتبر قانون النقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990 بمثابة الحد الفاصل بين أســـلوبين مـــن أساليب التسيير المختلفة اختلافا جذريا، بما يعطي للبنك مكانته الحقيقية ودوره الفعال داخل الاقتصـــاد الوطني، إذ يمكنه من التحكم في مؤشراته المالية والاقتصادية التي تعطيه حرية اختيار مصادر تمويله ومجالات نشاطه.

وحتى تشكل البنوك محور التنمية الاقتصادية كما هو منتظر منها، عليهـــا أن تتكيـــف أولا مـــع المحيط الاقتصادي الجديد الذي صنعته الإصلاحات، ثم عليها أن تضاعف من دورها فـــي الوســـاطة

[115] - منية خليفة،"القروض البنكية ومشكلة عدم السداد"، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص.121

المالية، وأن تهيئ الظروف المواتية التي تسمح للوحدات الإنتاجية (الفلاحية) العامة والخاصة الحصول على الائتمان اللازم لتمويل مشاريعها في الوقت المناسب، والعمل على تبسيط إجراءات منح الائتمان لا سيما وأن هذه المهمة أصبحت من مسؤولية الوحدات الإنتاجية والبنوك.

2- تحديث طرق وإجراءات تمويل الجهاز البنكي للقطاع الفلاحي :

من أجل تطبيق قواعد اقتصاد السوق، تعرف إجراءات تمويل للقطاع الفلاحي تحولات عميقة وجذرية، تجسدت من خلال صدور مختلف النصوص القانونية خاصة قانون النقد والقرض والقواعد الوقائية ابتداء من سنة 1991 ففي ظل إلغاء التمويل الأوتوماتيكي أصبح طلب القرض يعتمد على دراسة دقيقة وشاملة، هنا يجب الاعتماد على المعايير التقليدية لمنح القروض في اقتصاد السوق، مثل نسب الملاءة، السيولة، ضمانات التسديد، توزيع المخاطر ...

فبدلا من رفض التمويل الذي يمكن أن يفسر بعدم كفاءة البنك التجاري من جهة ومشاركته في إفلاس الوحدات الإنتاجية، يصبح البنك التجاري مجبر على تسيير الخطر الناتج عن التمويل[116] وتغطيته قدر الإمكان بضمانات حقيقية أو شخصية.

فالتحول الهيكلي الذي عرفته بنية القطاع البنكي الوطني خلال هذه الفترة أدى إلى تحديث طرق وإجراءات التمويل بما يتماشى والظروف الجديدة، حيث تم إدخال الدراسة المالية والاقتصادية للمشاريع قيد التمويل سواء كانت مشاريع استغلال أو استثمار، كما اشترط البنك تقديم ضمانات مقابل القروض الممنوحة حتى يتمكن من تجنب المخاطر المحتملة، أي أن البنك أدخل عنصر المخاطرة في دراسته لملفات القروض، إذ أن الدولة لم تعد تضمن العمليات البنكية ضد المخاطر المحتملة، وبذلك فقد أصبحت ملفات القروض تتضمن وثائق إثبات أكثر من ذي قبل والتي لم يكن يشترطها البنك في نظام التمويل السابق ومنها:

- عقد ملكية الأرض أو عقد الإيجار موثق، أو وثيقة انتفاع دائم موثقة أو وثيقة إسناد أو انتماء بالنسبة للمستثمرات الفلاحية.
- بطاقة تقنية تقييمية للمشروع قيد الطلب التمويلي.
- فاتورة شكلية أو كشف نفقات.
- موازنات مالية لثلاث سنوات على الأقل بالنسبة للمشاريع التي تفوق قيمتها 2.000.000 دينار جزائري [117].
- جدول حسابات النتائج.

---

[116] - **بن طلحة صليحة،"الجهاز المصرفي الجزائري وتمويل المؤسسة العمومية "، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص 158**

[117] - **المصدر : مديرية التمويل الفلاحي D F A.**

- الضمانات المقترحة.

- إن الدراسة للقرض هي في أغلب الأحيان في غير صالح الوحدات الإنتاجية الفلاحية التي تعاني من المشاكل المالية ويصعب عليها تسديد ديونها[118].

وقد أدت عملية الانتقاء الصارم للمشاريع الفلاحية إلى انخفاض حجم القروض الموجهة للقطاع الفلاحي، حيث انتقل إجمالي القروض الفلاحية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من 12.347 مليون دينار سنة 1987 إلى 1.629 مليون دينار جزائري سنة 1991[119].

إلا أن هذه القروض كانت مشجعة من طرف الدولة بتقديم 80 % من قيمة المشاريع في شكل قرض بنكي، وهذا لتشجيع الاستثمارات الفلاحية وتصل التمويلات البنكية إلى نسبة 100 % بالنسبة للمشاريع التي تصنفها الدولة على أنها إستراتيجية وتخص زراعة الحبوب وإنتاج الحليب....،إضافة إلى تطبيق أسعار فائدة تفضيلية كل أنواع القروض الفلاحية، تتراوح ما بين 5 % و 8 %.

إن الصعوبات التي تواجهها المستثمرات الفردية والجماعية حديثة النشأة أدت مع العيوب الهيكلية التي تعاني منها الفلاحة الجزائرية بصفة عامة إلى زيادة استدانة هذا القطاع اتجاه البنوك، حيث ارتفع حجم القروض الفلاحية غير المسددة من 8 مليار دينار جزائري سنة 1993 إلى ما يقارب 27 مليار دينار جزائري سنة 1997[120]، مما دفع بالدولة للتدخل عن طريق إعادة جدولة القروض الفلاحية بغرض تجديد العلاقة بين الفلاحين والبنك.

3 - إعادة جدولة القروض الفلاحية

جاء قرار إعادة جدولة الديون الفلاحية وفق مرسوم وزاري صدر في 17/07/1994 يحمل رقم 115/94، ويتعلق بتمويل القطاع الفلاحي، حيث قررت الدولة تمديد أجل تسديد الديون الفلاحية المتأخر تسديدها بما فيها فوائد التأخير، وذلك لمدة 12 سنة مضافا إليها سنتين كمهلة لتمكين أصحابها من تكوين أرباح يواجهون بها حقوق البنك، أما الفوائد والدفعات المستحقة حتى نهاية 1994 فتم تأخير سدادها إلى نهاية ديسمبر 1997.

واستفاد من هذه العملية جميع الفلاحين الذين اعتبروا " ذوي نية حسنة "وذلك من خلال مصادقة هيئة مكلفة من الوزارة الوصية تتكون من[121]:

- ممثل عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

---

[118] - **الهادي خالدي: المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار عومة 1996، ص 212 .**

[119] - **Abdel Madjid Djenane، Ajustement Structurel Et Secteur_Agricole,Les Cahiers De C R E A D , N° 46, 1999 p 134**

[120] - **Abdel Majid Djenane, Ibid, P 134**

[121] - **منية خليفة،"القروض البنكية ومشكلة عدم السداد"، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص 138**

- ممثل عن الغرفة الولائية للفلاحة.
- ممثل عن الفلاحين، شرط عدم انتمائه إلى ذوي العجز في التسديد.
- ممثل عن الوزارة الوصية.

وضمت عملية إعادة الجدولة :

- الفلاحين الذين سددوا جزء من ديونهم ولهم دفعات غير مسددة.
- الفلاحين الذين يعتبرهم البنك ذوي نية حسنة لأن عدم التسديد كان لظروف موضوعية (هلاك المحصول نظرا للجفاف، أمراض....).
- الفلاحين الذين لهم دفعات متأخرة لمدة لا تفوق سنة.

وقد شملت هذه العملية جميع أنواع القروض : قصيرة، متوسطة أوطويلة الأجل، حيث قدرت الديون الفلاحية غير المسددة في نهاية 1994 بأكثر من 12 مليار دينار جزائري.

وفي إطار هذه العملية، استفاد الفلاحون الذين قبلت ملفاتهم لإعادة جدولة ديونهم من قروض جديدة وبأسعار فائدة تفضيلية،وقد اشترط البنك لتقديم قروض جديدة مساهمة المستفيد في المشروع* إضافة إلى طلبه لضمانات مقابل تقديم القروض الجديدة.

وقد تم خلال هذه العملية إحصاء جميع الديون الفلاحية، ومعرفة وضعية الفلاحين من خلالها، وتحديد من لهم قبول للتسديد ومن لا يرغبون في ذلك، ذاك أن الذين يضعون ملفات طلب إعادة الجدولة فهم يرغبون من خلال ذلك في الحصول على قروض جديدة كي تساعدهم على مواجهة الصعوبات المالية، على عكس الذين قاموا بصرف الأموال على مصالح شخصية وقد جاءت هذه العملية تبعا لأهداف مخططة من طرف الدولة، ونظرا لجفاف سنة 1997 والتي تعتبر أجل انتهاء مهلة البنك واسترداد القروض المجدولة التي حددتها الدولة للفلاحين وانخفاض مردودية القطاع في هذه السنة**، قامت الدولة بإعادة الجدولة الأولى بعملية جدولة ثانية والتي انطلقت سنة 1997.

وشملت هذه العملية جميع الديون المجدولة في العملية الأولى مضافا إليها جميع الطلبات المقدمة من طرف الفلاحين الذين لم يتم جدولة ديونهم في العملية الأولى،وقد أرادت الدولة من وراء هذه العملية جلب الفلاحين الذين هم في حالة توقف نهائي عن الدفع وليس لهم نية تسديد ديونهم، بعرض مشروع أفضل يتمثل في قروض جديدة وتسهيلات بنكية مقابل مدة أطول يتم استرداد البنك لحقوقه على المدى الطويل، لتشجيعهم على تحسين قدرتهم على السداد، ومن ثم الحصول على أرباح، وشملت هذه العملية الديون الفلاحية للقطاع العام والخاص على حد السواء.

---

* **على أن لا يكون المشروع ضمن النشاطات الإستراتيجية المحددة من طرف الدولة لأنها تستفيد من تمويل كلي بالقرض البنكي.**
** **انخفضت القيمة المضافة من 277,8 مليار دج سنة 1996 إلى 240,4 مليار دج سنة 1997.**

فقد تم حتى تاريخ 31 ديسمبر 1997،ـــ 23.685 ملف على مستوى كل وكالات بنك الفلاحـــة والتنمية الريفية عن طريق مجالس إعادة الجدولة وقد بلغت قيمة الـــديون المجدولـــة حـــوالي 4.883 مليون دينار جزائري.[122]

وفي إطار هذه العملية تم قبول 1267 طلب وإعادة جدولة، وتم تأخير بداية التسديد إلى غايـــــة 31/12/2001.

إن أجل تسديد الديون التي يحين أجلها بتاريخ 1994 والتي تم تأجيلها إلى غاية نهاية 1997 قد تم تأجيلها بأمر من الدولة مرة أخرى إلى غاية سنة 2001، وذلك لتخفيف الدولة عن هذا القطاع ثقل الدفع خاصة وأن الجفاف قد تسبب في حدوث خسائر كبيرة للفلاحين خلال سنوات التسعينات.

أما فيما يخص تعاونيات الخدمات والمقدر عددها بـــ 346 تعاونية بتاريـــخ 31/12/1996 فـــإن الرصيد المدين لهذه الفئة يقدر بـــ 3175 مليار دج [123]،ولا توجد أي ضمانات تغطية نهائيا، سواء من طرف الدولة أومن طرف المستفيدين إلا أن الخزينة العامة قد تعهدت بدفع قيمة هذه الديون للبنك ولكن إلى غاية اليوم لم يتخذ أي إجراء حقيقي بشأنها [124]الشيء الذي يبقي البنك يتخبط في مشكل القـــروض غير المسددة.

5 – تمويل الجهاز البنكي للقطاع الفلاحي في اطار قرض الرفيق وقرض التحدي[125]:

أ– تمويل الجهاز البنكي للقطاع الزراعي في اطار القرض الرفيق :

بهدف تحسين القدرات الإنتاجية للفلاحين وضعت سلسلة من التدابير والتي تتعلق بوجه الخصوص بإنشاء القرض الرفيق فقد أعلنت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية عن إطلاق قروض بنكية دون فائدة يستفيد منها الفلاحون [126]بناء على التدابير التي أقرّها قانون المالية التكميلي لسنة 2008 وذلك بالتعاون مع بنوك متعاقدة مع الوزارة، من بينها بنك الفلاحة والتنمية الريفية. وقالت وزار ة الفلاحة والتنمية الريفية في بيان لها ، إن المنتوج البنكي الجديد المسمى "أرفيق" والذي دخل حيز التنفيذ إبتداء من 10 أوت 2008، يهدف إلى تدعيم تجديد الاقتصاد الفلاحي الريفي وستقوم بمنحه بنوك متعاقدة مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ويعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية البنك الوحيد حاليا المتعاقد مع الوزارة في إطار الإجراء الجديد الذي يعفي الفلاحين تماما من دفع الفوائد التي تتكفل بها الوزارة، على أن تدوم مدة القرض سنة واحدة.

---

[122] - المصدر : مديرية التمويل الفلاحي D F A.
[123] - وثائق لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
[124] - شعباني، السياسة الفلاحية والمشكل العقاري الفلاحي للقطاع العمومي الجزائري، الملتقى الدولي حول تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة، ، ص 107.
[125] - من الموقع www.premier-ministre.gov.dz .
[126] - وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، الاستثمرات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 4.

وأشار بيان الوزارة إلى أن المستفيدين من المنتوج البنكي الجديد هم فقط "المستثمرون الفلاحيون بمفهوم قانون التوجيه الفلاحي الجديد"، بحيث يشمل كل من الفلاحين والمربين بصفة فردية أو المنتظمون في تعاونيات أو تجمعات أو فديراليات، إلى جانب وحدات الخدمات الفلاحية والقائمون بتخزين المنتوجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

وحددت وزارة الفلاحة المجالات التي يجب أن يوجه لها هذا المنتوج البنكي الجديد والمتمثلة في اقتناء المدخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية، مثل البذور والشتائل والأسمدة ومواد الصحة النباتية، إضافة إلى اقتناء الأغذية ووسائل الشرب ومنتجات الأدوية البيطرية لمختلف أصناف الحيوانات. كما يشمل القرض أيضا اقتناء المنتوجات الفلاحية لتخزينها في إطار نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع ويمكن أن يوجه القرض أيضا إلى تعزيز قدرات المستثمرات الفلاحية وتحسين نظام السقي واقتناء العتاد الفلاحي في إطار قرض البيع بالإيجار وتجديد هياكل تربية الحيوانات والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية وإقامة البيوت البلاستيكية وإعادة تعمير الإسطبلات والحظائر الحيوانية والمرابض.

واشترطت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية على كل مستفيد من القروض أن يلتزم بتسديد مستحقاته في أجل سنة واحدة، على أن تدفع له الوزارة الفوائد المترتبة عن هذا القرض وتمكنه من الاستفادة من قروض جديدة. في حين كل مستفيد لا يلتزم بآجال التسديد، فإنه يفقد الحق في تجديد الاستفادة مرة أخرى ويفقد الحق في أن تدفع له الوزارة الفوائد المترتبة عن القرض. كما يمكن للبنك المتعاقد الاستفادة من دعم المصالح التقنية لوزارة الفلاحة إذا رغب في ذلك.

ب- تمويل الجهاز البنكي للقطاع الفلاحي في اطار قرض التحدي [127]:

حسب الوثائق الصادرة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر" ، فقد أكدت مصالح البنك على أن جديد منتوج جديد و الحامل لاسم قرض "التحدي" الذي هو قرض موجه للاستثمار يتم منحه من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، في حين فإن مشاريع الاستثمار تحدد من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، خاصة ما تعلق منها بإنشاء وتجهيز وعصرنة مستثمرات تربية المواشي باستغلال جديد، تعزيز الطاقات الإنتاجية للمنتوجات الفلاحية التي تعاني من نقص وسوء تقييم، وكذلك تكثيف وتحويل وتقييم الإنتاج الفلاحي الذي هو في حاجة إلى تمويل.

وقد حددت مصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية قيمة قرض "التحدي" الخاصة بالمشاريع التي حظيت بموافقة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، حيث تقدّر قيمة الهكتار بـ ١ مليون دينار أي ما يعادل 100 مليون سنتيم فيما يخص الاستغلال الجديد للمستثمرات الفلاحية وتربية الماشية التي لا تتجاوز مساحتها

[127] - من الموقع www.premier-ministre.gov.dz .

10 هكتارات و 100 مليون دينار، أي ما يعادل 10 ملايير سنتيم لفائدة المتعاملين الاقتصاديين ممن تتعدى مساحة مستثمراتهم الـ 10 هكتارات، وذلك بعد حصولهم على موافقة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

أما بشأن خصوصيات قرض "التحدي"، فإن آجال التسديد قد تكون متوسطة المدى، إذ تصل إلى 7 سنوات، وقد تكون طويلة المدى وتصل إلى غاية 15 سنة، حيث سيكون بإمكان مصالح "بدر" بنك حرمان المستفيد من القرض من الامتيازات التي تطبعه في حاله تجاوزه لآجال التسديد أي "ما فوق الـ 15 سنة".

وقد قرّرت مصالح البنك أن يكون قرض "التحدي" بدون فوائد خلال السنوات الثلاث من عمر المشروع لتحدد النسبة بـ 1من المائة بداية من العام الرابع، وترتفع إلى 3 في العامين السادس والسابع من عمر المشروع. وبداية من العام الثامن فإن صاحب المشروع ملزم وكغيره من المستفيدين بدفع الفوائد الناتجة عن القرض، لأنه تجاوز آجال التسديد. وتمت الإشارة إلى أن كل مستفيد من القرض سدد الديون المترتبة عليه، فإنه سيكون بإمكانه الاستفادة من قرض آخر في إطار محاولته لتوسيع المشروع. وسيكون بإمكان الأشخاص المعنويين والطبيعيين الاستفادة من القرض بشرط أن يكونوا حائزين على دفتر أعباء صادر عن الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، وأن يكون ذلك في إطار ملكية خاصة أو في إطار تنازل.

أما عن المشاريع المؤهلة للاستفادة من قرض ''التحدي''[128]:

- فيما يتعلق بأشغال التهيئة وحماية الأراضي:- الصرف والتطهير ، أشغال التوجيه وإزالة الحجارة ، وضع مصدّات الرياح ، التعديل ، أشغال التسوية وتهيئة الأرضية ، فتح الأراضي الفلاحية ، جلب الطاقة الكهربائية

- عمليات تطوير السقي الفلاحي: تجنيد معدات الري وتهيئة وإنجاز الآبار الجديدة ، استقطاعات التلال، العثور على مصادر المياه، تحويل الماء، الحفر والآبار ، إنجاز أحواض لتخزين المياه. ، تجهيز مضخات المياه ، إنشاء شبكات توزيع المياه. ، إنشاء وإعادة تهيئة قنوات الصرف. ، تصليح المضخات الموجهة للاستعمال الفلاحي.

- وسائل الإنتاج واكتساب المؤهلات: الحصول على المواد الأولية "بذور، نباتات، أسمدة ومنتجات فيزيو تقنية". ، الإنتاج الحيواني: منتوجات صيدلانية، أشغال التهيئة، إعادة تأهيل الهيئات الموجهة لتغذية

[128] - من الموقع www.premier-ministre.gov.dz .

الماشية ، قلع النباتات التي عمّرت طويلا ، عمليات تطعيم النباتات ، اقتناء العتاد الفلاحي ، اقتناء وسائل النقل الخاصة ، اقتناء عتاد وتجهيزات تربية المواشي.

- **إنجاز منشآت التخزين، التحويل، التعبئة، التغليف والتقييم:** إنجاز وتجديد الصناعات التحويلية والمتوجات الفلاحية الكائنة بالقرب أو على المزارع ، إنجاز منشآت تخزين المنتوجات الفلاحية ، بناء أو تهيئة المنشآت الخاصة بمنتوجات التعبئة والتغليف لاستعمالها في المجال الفلاحي والصناعات الغذائية.

5- مسح ديون الفلاحين[129] :

من اجل تدعيم القطاع الفلاحي الجزائري فقد تم وبقرار من رئيس الجمهورية الجزائرية ، بمسح ديون الفلاحين المقدرة ب 41 مليار دينار، والتي ستشمل أكثر من 180 ألف فلاح على المستوى الوطني، 125 ألف منهم حصلوا على قروض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأكثر من 49 ألف حصلوا على قروض من الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي ، وهذا المسح لن يشمل قروض الرفيق ولا القروض البنكية التي تحصل عليها الفلاحون سنة 2009، لكنها ستشمل الفلاحين الذين حصلوا على قروض سنة 2008 باعتبار أن هذه السنة شهدت الجفاف ، وتسعى الجزائر من خلال إلغاء ديون الفلاحين والعديد من الإجراءات الأخرى إلى تنشيط قطاعها الفلاحي للحد من ظاهرة استيراد الغذاء التي تستحوذ على قسم هام من مصاريف الدولة.

خاتمة الفصل الثالث:

من خلال دراستنا لهذا الفصل نلاحظ أن القطاع الزراعي الجزائري قد شهد تحسنا كبيرا سواء بفضل تحسن الإيرادات البترولية أو من خلال التمويل والاستثمارات التي اعتمدتها الجزائر في القطاع الفلاحي ، حيث أن تنمية القطاع الفلاحي تتطلب وضع سياسة زراعية ذات إستراتيجية دقيقة ومحددة في الزمان والمكان وذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات إستراتيجية يترتب عنها المساهمة في :

- تخفيف التبعية الغذائية وتحسين الإنتاج الزراعي .
- تحقيق الأمن الغذائي.

[129] - مؤتمر الأحزاب العربية ، الأمانة العامة ، القرار العربي المستقل ، العدد 20-146 ، 2010 ، ص 4 .

- المساهمة في ترقية وتطوير الصادرات خارج المحروقات.

وحتى يتسنى تحقيق هذه الأهداف يجب أن يوضع القطاع الفلاحي ضمن سياسة القطاعات الإستراتيجية والتي رغم خضوعها لقواعد السوق وميكانيزمات التحرر الاقتصادي، إلا أن اعتبارها قطاعا إستراتيجيا يتطلب تدخل الدولة في توجيهها وفق أطر من شأنها أن تحقق هذه الأهداف وذلك من خلال :

- تدعيم القطاع البترولي بإيرادات النفط بشكل كبير وبالشكل الذي يسمح بتحسن الإنتاج الزراعي في الجزائر.

- تشجيع وتدعيم الاستثمارات بشكل كبير سواء الخاص أو العام في مجالات زراعية معينة تتميز بإنتاجها لمنتوجات إستراتيجية.

- توفير التمويل الضروري ووفق ميكانيزمات شفافة وسريعة وسهلة، مع دعم أسعار الفائدة بالنسبة للقروض المقدمة للقطاع الفلاحي عموما والفروع الإستراتيجية على وجه الخصوص، وهذا قصد توفير التمويل الكافي وفي الوقت لمناسب.

- العمل على تخفيف الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية وما ينجر عنها من منافسة على المنتوج الفلاحي من خلال تدخل الدولة ودعمها للقطاع الفلاحي.

وقد انتهجت الجزائر هاته السياسات والتي أتت بثمارها من خلال التحسن الكبير الذي شهده القطاع الزراعي خاصة في العشر سنوات الأخيرة من سنة 2000 الي غاية 2010 ولقد لعبت زيادة إيرادات البترول دور في تنمية وتطوير القطاع الزراعي رغم ضئالته فإن ارتفاع إيرادات البترول يبقي له اثر في تنمية القطاع الزراعي الجزائري من خلال توفير السيولة اللازمة وأيضا سمح للدولة بأن تقدر للفلاح الإعانات اللازمة بهدف تشجيع الفلاحين .

نتائج ومقترحات :

ان تنمية القطاع الفلاحي تتطلب وضع سياسة زراعية ذات إستراتيجية دقيقة ومحددة في الزمان والمكان وذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات إستراتيجية يترتب عنها المساهمة في التخفيف من التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي ، والمساهمة في ترقية وتطوير الصادرات خارج المحروقات ، فإيرادات البترول تلعب دور في تنمية القطاع الزراعي وذلك من خلال الوفرة المالية ، أي بمعنى توفر الأموال اللازمة التي تسمح للدولة برسم خطط تمويلية للقطاع الزراعي أو بتقديم مساعدات للفلاح عند حصوله على قروض ، ومن خلال دراستنا لأثر تغيرات إيرادات البترول على القطاع الزراعي بالجزائر خلال الفترة 1990-2010 وبناءا على الإشكالية المطروحة والفرضيات توصلنا إلى النتائج التالية :

- إن المعطيات الدولية الحالية والمنتظرة في قطاع النفط تصب في الغالب في مصلحة الدول المنتجة، حيث من المنتظر أن يتراجع الاحتياطي العالمي في المستقبل في مقابل ارتفاع الطلب.
- إن أداء قطاع المحروقات في الجزائر منذ تطبيق الإصلاحات كان مقبولا إلى حد بعيد، فقد استطاعت الجزائر أن تحقق نسبة كبيرة من الأهداف المخطط لها (تجديد الاحتياطات،

رفع حجم الصادرات سواء من النفط أو الغاز ، استكشاف مناطق جديدة ورفع مساحة المجال المنجمي المستكشف).

- يعتبر البترول سلعة ناضبة ، حيث شهد في بعض سنوات ثباتا والذي يعني ان الإنتاج البترولي في الجزائر محدود وينتهي مع مرور الزمن مما يعني انه مع مرور الزمن سوف تصبح الجزائر من الدول المستوردة للنفط .
- تمكنت الجزائر من تحقيق عوائد نفطية مرتفعة قدرت سنة 2010 بـــ 155 مليار دولار مما سمح بإنشاء صندوق ضبط الموارد وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي ، وعدم تأثير المتغيرات الخارجية على الاقتصاد الوطني وأيضا امتصاص العجز سواء الداخلي أو الخارجي .
- ساهمت تقلبات النفطية من الفترة 2006 الي غاية 2008 وما شهدته من ارتفاع لأسعار البترول في السوق الدولية في ارتفاع عائدات البترول بشكل كبير، مما أنعش الاقتصاد الجزائري ككل وذلك من خلال توفير السيولة اللازمة لمختلف القطاعات .
- عرف القطاع الزراعي عدة تغيرات خلال الفترة 1990 – 2010 و سياسة إصلاحية كبيرة ساهمت بشكل كبير في ارتفاع الإنتاج الزراعي بالجزائر الانه رغم هذا الارتفاع فان الورادات الجزائرية من السلع الزراعية بقيت مرتفعة ولهذا اقدمت الجزائر على المساهمة في تدعيم القطاع الزراعي من خلال تقديم قروض الي الفلاحيين بدون فوائد مثل القرض الرفيق و قرض التحدي .
- ساهم ارتفاع إيرادات البترول في تحسين الإنتاج الزراعي بالجزائر ، وذلك من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل القطاع الزراعي الجزائري ، سواءا عن طريق التمويل بواسطة المؤسسات الخاصة بالدولة أو بواسطة البنوك .
- تبقي مساهمة ايردات البترول في تمويل القطاع الزراعي بالجزائر متوسطة ، وغير كافية ، ولا تساهم بشكل كبير في تحقيق الأمن الغذائي .
- حقق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بعض المكاسب على مستوى الإنتاج في بعض المنتجات ، فصيغة الدعم التي أعتمدها والمتمثلة في دعم عوامل الإنتاج ومدخلات الاستغلال، مكنت من تحسين الإنتاج الزراعي كما أن تقديم

تسهيلات والقروض للقطاع الفلاحي ومسح ديون الفلاحين و الاهتمام بالفلاح ساهم في تحسين المردودية والإنتاج الزراعي بالجزائر .

- سمحت الوفرة المالية التي جاءت كنتيجة ارتفاع إيرادات البترول للدولة بان تساهم في تحسين أوضاع الفلاح والقطاع الفلاحي في الجزائر من حيث التسهيلات والإعانات المقدمة من الدولة للفلاح .

و بناء على النتائج التي تم التوصل إليها ومع بقاء القطاع البترولي هو القطاع القائد في الاقتصاد الجزائري وفي محاولة الجزائر بخلق اقتصاد وطني متكافئ وزيادة فعالية ودور الزراعة في الاقتصاد الوطني بما يسمح بترقية أيضا بترقية الصادرات خارج المحروقات تم اقتراح ما يلي :

- ينبغي على الجزائر أن تحد من الاعتماد على مورد واحد وهو النفط والعمل على تطوير باقي القطاعات ، وخاصة القطاع الزراعي والعمل على تنويع الصادرات، حيث أن أي تأثير يمس قطاع البترول قان ذلك سوف يؤدي الي التأثير على الاقتصاد الجزائري ككل .
- العمل علي تحسين مردود الأراضي الفلاحية عبر الاستثمار في القطاع الزراعي ، ودعم الفلاحين بشكل كبير وتحسين ظروف معيشتهم.
- تمويل القطاع الزراعي بإيرادات النفط بأكبر قدر ممكن من الموارد المالية ، حتى يتسنى أن يكون القطاع الزراعي ذو فاعلية على المستوى الداخلي والخارجي وبتالي تنويع الصادرات .
- إرساء آليات ملائمة لتمويل النشاط الفلاحي عن طريق مواصلة تمويل صغار الفلاحين ،والعمل على تمويل القطاع الزراعي ككل بواسطة إيرادات البترول مما يسمح بزيادة الإنتاج الزراعي في الجزائر.
- المساهمة في ترقية وتطوير الصادرات خارج المحروقات وبالخصوص في القطاع الزراعي وذلك من خلال تشجيع التطور التقني لزيادة الإنتاجية والمردودية مع تسهيل إجراءات الحصول على القروض الضرورية لتمويل الاستثمارات إلى جانب توسيع المساحات الزراعية وتطوير الزراعات الإستراتيجية وتنمية البحث في الميادين الزراعية .

❖ تشجيع وتدعيم الاستثمارات في مجالات زراعية معينة تتميز بإنتاجها لمنتوجات إستراتيجية و الموازنة بين أسعار المواد الغذائية في متناول المستهلكين وأسعار تغطّي تكلفة الإنتاج وتشجّع المزارع على زيادة إنتاجه وتشجيع الاستثمار في الزراعة بصفة عامّة.

❖ توفير التمويل الضروري ووفق ميكانيزمات شفافة وسريعة وسهلة، مع دعم أسعار الفائدة بالنسبة للقروض المقدمة للقطاع الفلاحي عموما والفروع الإستراتيجية على وجه الخصوص، وهذا قصد توفير التمويل الكافي وفي الوقت المناسب.

❖ وضع سياسة ودعم كاف للبحث والإرشاد الفلاحي بمنطق الاحتياجات والواقع العملي، وليس في إطار نظري بيروقراطي، مما يساهم في توعية وإرشاد الفلاحين وكذا إدخال المكننة وتحسين البذور... إلخ.

❖ خلق نظام فعال للتسويق الفلاحي يعمل وفق أطر موضوعية وبعوامل اقتصادية عقلانية بعيدة عن كل إجراءات بيروقراطية. وهذا يتم بإشراك ومساهمة العاملين في القطاع الفلاحي.

❖ العمل على تخفيف الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية وما ينجر عنها من منافسة على المنتوج الفلاحي من خلال تدخل الدولة ودعمها للقطاع الفلاحي.

❖ **التدعيم المباشر للخدمات التي تشمل كل من السكك الحديدية أي ربط مناطق الإنتاج بالأسواق وكذا التخفيض أسعار الطاقة المحركة سوء الكهرباء أو الوقود وتشجيع التقنية الحديثة للري والصرف.**

❖ بهدف تحقيق التنمية الفلاحية يجب وضع استراتيجيه تنصب على تطوير المنتوجات المتكيفة مع المناطق الطبيعية والتربة المحلية، بهدف تكثيف الاستغلال الزراعي وتحقيق الاندماج الزراعي الصناعي بحسب كل مادة (حبوب، حليب، بطاطا، زراعة الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء والبيضاء، الصيد البحري وزراعة الأسماك)، كما تنصب على تكييف أنظمة استغلال التربة في المناطق الجافة و شبه الجافة أو المعرضة للجفاف والمخصصة للحبوب ولزراعة الأشجار المثمرة وتربية المواشي وغيرها من النشاطات الأخرى الملائمة، وكذا دعم زراعة الحبوب في المناطق المعروفة بملاءمتها لذلك وتوسيع المساحة الزراعية النافعة باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز وتوفير الموارد المالية

من خلال ايردات البترول ، وعن طريق المشاريع التي يجب أن تكون قابلة للاستمرار اقتصاديا، ومستدامة بيئيا، ومقبولة اجتماعيا.

❖ اعادة توجيه السياسة الاجتماعية نحو دمج عالم الريف بأكبر قدر ممكن وتوفير المستلزمات الضرورية للفلاح من خلال تحسين الشبكات الاجتماعية فيه .

❖ ترقية الصناعات الفلاحية الغذائية ، والبحث عن حلول التناقضات الداخلية لا سيما منه ما يتعلق بمداخيل الفلاحين وأسعار المنتجات المعروضة على المستهلكين والتطوير المحلي للمنتجات .

❖ على صعيد الإقراض الزراعي ضرورة زيادة القروض المخصّصة لاقتناء التجهيزات ، واتّخاذ آليات لضمان تسديد القروض بالتنسيق مع تجمّعات المزارعين.

❖ **العمل على تطوير وتشجيع القطاع الزراعي من خلال سياسة زراعية شفافة وفعالة من شأنها** أن تعيد الاعتبار لهذا القطاع بما يضمن استقرار اليد العاملة وتوضع حد للهجرة الريفية. هذه السياسة يجب أن تكون مدعمة بإتباع أساليب وتقنيات حديثة مع الاهتمام بمكننة الزراعة ووضع حد للطرق البدائية التقليدية والعمل على استغلال مياه الري من خلال توفير شبكات الري والصرف والسدود والجسور والاهتمام بالطرق الرئيسية والفرعية نظرا لأهميتها بالنسبة للقطاع الزراعي والعمل على توفير وسائل التخزين مع الاهتمام بربط التكوين بمتطلبات القطاع الزراعي إلى جانب تطوير جهاز التسويق وتعميم الإرشاد والبحث الفلاحي مع إيجاد صناعة تحويلية وغذائية لدعم الإنتاج الزراعي.

❖ جعل الزراعة من ضمن القطاعات الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية مما يسمح بتخفيف من حدة التبعية الغذائية والوصول إلى هدف تطوير وتنويع الصادرات خارج المحروقات وهذا يعيد للقطاع الزراعي أهميته ودوره الحقيقي.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1) : نموذج أثر ارتفاع ايردات البترول على الانتاج النباتي في الجزائر 1990-2010

View | Procs | Objects | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: VEG
Method: Least Squares
Date: 11/03/11 Time: 06:37
Sample: 1990 2010
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
REVP	487909.7	77163.64	6.323052	0.0000
C	62324833	5110931.	12.19442	0.0000

R-squared	0.677862	Mean dependent var	82159756
Adjusted R-squared	0.660908	S.D. dependent var	31753792
S.E. of regression	18490752	Akaike info criterion	36.39383
Sum squared resid	6.50E+15	Schwarz criterion	36.49331
Log likelihood	-380.1352	F-statistic	39.98099
Durbin-Watson stat	1.772689	Prob(F-statistic)	0.000005

الملحق رقم (2) : نموذج نموذج أثر ارتفاع ايردات البترول على انتاج اللحوم الحمراء في الجزائر 1990-2010

View | Procs | Objects | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: VINR
Method: Least Squares
Date: 11/03/11 Time: 20:18
Sample: 1990 2010
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
REVP	4116.312	922.8890	4.460246	0.0003
C	2829195.	61127.52	46.28350	0.0000

R-squared	0.511490	Mean dependent var	2996535.
Adjusted R-squared	0.485779	S.D. dependent var	308401.5
S.E. of regression	221152.3	Akaike info criterion	27.54148
Sum squared resid	9.29E+11	Schwarz criterion	27.64096
Log likelihood	-287.1856	F-statistic	19.89380
Durbin-Watson stat	1.079909	Prob(F-statistic)	0.000268

الملحق رقم (3) : نموذج نموذج أثر ارتفاع ايردات البترول على انتاج اللحوم البيضاء في الجزائر 1990-2010

View | Procs | Objects | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: VINB
Method: Least Squares
Date: 11/03/11 Time: 20:23
Sample: 1990 2010
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
REVP	5703.471	1796.337	3.175057	0.0050
C	1669431.	118980.3	14.03116	0.0000

R-squared	0.346652	Mean dependent var	1901294.
Adjusted R-squared	0.312265	S.D. dependent var	519062.0
S.E. of regression	430456.9	Akaike info criterion	28.87347
Sum squared resid	3.52E+12	Schwarz criterion	28.97295
Log likelihood	-301.1715	F-statistic	10.08099
Durbin-Watson stat	1.300336	Prob(F-statistic)	0.004985

الملحق رقم (4) : نموذج نموذج أثر ارتفاع ايردات البترول على انتاج الحليب في الجزائر 1990-2010

View | Procs | Objects | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: LAI
Method: Least Squares
Date: 11/03/11 Time: 20:25
Sample: 1990 2010
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
REVP	9837.144	1441.810	6.822773	0.0000
C	1125201.	95498.25	11.78242	0.0000

R-squared	0.710146	Mean dependent var	1525109.
Adjusted R-squared	0.694890	S.D. dependent var	625492.5
S.E. of regression	345501.5	Akaike info criterion	28.43377
Sum squared resid	2.27E+12	Schwarz criterion	28.53325
Log likelihood	-296.5546	F-statistic	46.55023
Durbin-Watson stat	1.776684	Prob(F-statistic)	0.000002

الملحق رقم (5) : نموذج نموذج أثر ارتفاع ايردات البترول على انتاج العسل في الجزائر 1990-2010

View | Procs | Objects | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: MI
Method: Least Squares
Date: 11/03/11 Time: 20:34
Sample: 1990 2010
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
REVP	172.3153	27.91034	6.173887	0.0000
C	14646.04	1848.640	7.922599	0.0000

R-squared	0.667349	Mean dependent var	21651.14
Adjusted R-squared	0.649841	S.D. dependent var	11302.49
S.E. of regression	6688.165	Akaike info criterion	20.54446
Sum squared resid	8.50E+08	Schwarz criterion	20.64394
Log likelihood	-213.7168	F-statistic	38.11688
Durbin-Watson stat	1.485176	Prob(F-statistic)	0.000006

الملحق رقم (6) : نموذج نموذج أثر ارتفاع ايردات البترول على انتاج الصوف في الجزائر 1990-2010

View | Procs | Objects | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: LN
Method: Least Squares
Date: 11/03/11 Time: 20:41
Sample: 1990 2010
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
REVP	450.7235	182.1998	2.473787	0.0230
C	188703.6	12068.00	15.63670	0.0000

R-squared	0.243619	Mean dependent var	207026.8
Adjusted R-squared	0.203810	S.D. dependent var	48930.69
S.E. of regression	43660.61	Akaike info criterion	24.29667
Sum squared resid	3.62E+10	Schwarz criterion	24.39615
Log likelihood	-253.1151	F-statistic	6.119620
Durbin-Watson stat	1.864533	Prob(F-statistic)	0.022973

الملحق رقم (7) : نموذج أثر ارتفاع ايردات البترول على انتاج البض في الجزائر 1990-2010

View | Procs | Objects | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: OE
Method: Least Squares
Date: 11/03/11 Time: 20:44
Sample: 1990 2010
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
REVP	12511.51	1844.107	6.784590	0.0000
C	2292883.	122144.4	18.77191	0.0000

R-squared	0.707830	Mean dependent var	2801512.
Adjusted R-squared	0.692453	S.D. dependent var	796841.9
S.E. of regression	441904.2	Akaike info criterion	28.92597
Sum squared resid	3.71E+12	Schwarz criterion	29.02544
Log likelihood	-301.7226	F-statistic	46.03066
Durbin-Watson stat	0.941137	Prob(F-statistic)	0.000002

الملحق رقم (8) : نموذج أثر ارتفاع ايردات البترول على الانتاج النباتي 2000 – 2010

View | Procs | Objects | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: VEG
Method: Least Squares
Date: 11/04/11 Time: 16:30
Sample: 2000 2010
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
REVP	429901.2	123689.2	3.475657	0.0070
C	68935559	11309341	6.095453	0.0002

R-squared	0.573059	Mean dependent var	1.01E+08
Adjusted R-squared	0.525621	S.D. dependent var	31525072
S.E. of regression	21712950	Akaike info criterion	36.78768
Sum squared resid	4.24E+15	Schwarz criterion	36.86003
Log likelihood	-200.3322	F-statistic	12.08019
Durbin-Watson stat	1.466549	Prob(F-statistic)	0.006986

الملحق رقم (9) : نموذج أثر ارتفاع ايردات البترول على إنتاج اللحوم الحمراء 2000-2010

View | Procs | Objects | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

LS // Dependent Variable is VINR
Date: 06/11/11 Time: 15:57
Sample: 2000 2010
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
REV	5488.531	1191.923	4.604770	0.0013
C	2669900.	108981.7	24.49860	0.0000

R-squared	0.702025	Mean dependent var	3079105.
Adjusted R-squared	0.668917	S.D. dependent var	363635.9
S.E. of regression	209235.4	Akaike info criterion	24.66540
Sum squared resid	3.94E+11	Schwarz criterion	24.73774
Log likelihood	-149.2680	F-statistic	21.20391
Durbin-Watson stat	1.062990	Prob(F-statistic)	0.001282

الملحق رقم (10) : نموذج أثر ارتفاع ايردات البترول على إنتاج اللحوم البيضاء 2000-2010

View | Procs | Objects | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

LS // Dependent Variable is VINB
Date: 06/11/11 Time: 15:59
Sample: 2000 2010
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
REV	7267.891	2269.707	3.202127	0.0108
C	1501445.	207527.4	7.234927	0.0000

R-squared	0.532555	Mean dependent var	2043313.
Adjusted R-squared	0.480617	S.D. dependent var	552857.3
S.E. of regression	398434.5	Akaike info criterion	25.95356
Sum squared resid	1.43E+12	Schwarz criterion	26.02591
Log likelihood	-156.3529	F-statistic	10.25362
Durbin-Watson stat	1.975113	Prob(F-statistic)	0.010794

الملحق رقم (11) : نموذج أثر ارتفاع ايردات البترول على إنتاج الحليب 2000-2010

View | Procs | Objects | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

LS // Dependent Variable is LAIT
Date: 06/11/11 Time: 16:00
Sample: 2000 2010
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
REV	6164.677	864.4865	7.131027	0.0001
C	1545607.	79043.06	19.55399	0.0000

R-squared	0.849628	Mean dependent var	2005223.
Adjusted R-squared	0.832920	S.D. dependent var	371264.1
S.E. of regression	151755.8	Akaike info criterion	24.02302
Sum squared resid	2.07E+11	Schwarz criterion	24.09537
Log likelihood	-145.7349	F-statistic	50.85155
Durbin-Watson stat	1.153625	Prob(F-statistic)	0.000055

الملحق رقم (12) : نموذج أثر ارتفاع ايردات البترول على إنتاج العسل 2000-2010

View | Procs | Objects | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

LS // Dependent Variable is MI
Date: 06/11/11 Time: 16:01
Sample: 2000 2010
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
REV	175.0295	28.38182	6.166958	0.0002
C	14374.17	2595.050	5.539070	0.0004

R-squared	0.808638	Mean dependent var	27423.73
Adjusted R-squared	0.787376	S.D. dependent var	10804.91
S.E. of regression	4982.271	Akaike info criterion	17.19025
Sum squared resid	2.23E+08	Schwarz criterion	17.26259
Log likelihood	-108.1547	F-statistic	38.03137
Durbin-Watson stat	1.020223	Prob(F-statistic)	0.000165

الملحق رقم (13) : نموذج أثر ارتفاع ايردات البترول على إنتاج الصوف 2000-2010

View | Procs | Objects | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

LS // Dependent Variable is LN
Date: 06/11/11 Time: 16:02
Sample: 2000 2010
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
REV	458.8680	111.2845	4.123377	0.0026
C	188020.7	10175.14	18.47844	0.0000

R-squared	0.653876	Mean dependent var	222232.2
Adjusted R-squared	0.615418	S.D. dependent var	31501.20
S.E. of regression	19535.37	Akaike info criterion	19.92293
Sum squared resid	3.43E+09	Schwarz criterion	19.99527
Log likelihood	-123.1844	F-statistic	17.00224
Durbin-Watson stat	1.584812	Prob(F-statistic)	0.002585

الملحق رقم (14) : نموذج أثر ارتفاع ايردات البترول على إنتاج البيض 2000-2010

View | Procs | Objects | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

LS // Dependent Variable is BF
Date: 06/11/11 Time: 16:03
Sample: 2000 2010
Included observations: 11

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
REV	9737.478	2617.208	3.720560	0.0048
C	2615441.	239300.6	10.92952	0.0000

R-squared	0.605999	Mean dependent var	3341432.
Adjusted R-squared	0.562221	S.D. dependent var	694380.8
S.E. of regression	459436.3	Akaike info criterion	26.23848
Sum squared resid	1.90E+12	Schwarz criterion	26.31082
Log likelihood	-157.9199	F-statistic	13.84256
Durbin-Watson stat	0.937943	Prob(F-statistic)	0.004766

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية :

- الهادي خالدي: المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار عومة 1996.
- حامد ربيع ، التعاون العربي والسياسة البترولية ن القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، 1971 .
- حسن بهلول ، القطاع التقليدي و التناقضات الهيكلية في الزراعة في الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، 1976، ط 1.
- مديحة الحسن الدغيري ، اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها ، بيروت ، دار الجيل ، 1992 .
- منى البرادعي ، مذكرات في اقتصاديات البترول ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2008.
- محمد السويدي: التسيير الذاتي الجزائري في التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب 1980 .
- عاطف سليمان ، معركة البترول في الجزائر بيروت : دار الطليعة، 1974 .

- قاسم ناجي ، التنمية الزراعية العربية واثر اتفاقية الجات ، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، 1998 ، دون دار نشر

- عصام أنور سليم ومحمد حسن قاسم، القانون الزراعي في ضوء التحولات التشريعية المعاصرة، دار الجامعة الجديدة، 2002 .

الأطروحات :

- إسماعيل شعباني ، آثار التوجه الفلاحي نحو خوصصة القطاع الفلاحي العمومي بالجزائر ، أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1997.

- زبيري رابح: الإصلاحات في القطاع الزراعي وآثره على تطوره، رسالة دكتوراه 1996.

- علي خالفي، الزراعة و أزمة الغذاء في الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 1999.

الرسائل :

- بن طلحة صليحة،"الجهاز المصرفي الجزائري وتمويل المؤسسة العمومية "، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.

- ماضي محمد، إشكالية تنمية الموارد المائية في الجزائر مع دراسة حالة اللجوء إلى المصادر غير التقليدية، رسالة ماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005/2006.

- منية خليفة،"القروض البنكية ومشكلة عدم السداد"، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.

- نادية بولحبال ، إشكالية الدعم الفلاحي في ضل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر ، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2001 .

- علي خافي ، واقع التنمية الفلاحية في ولاية البليدة ، رسالة ماجستير ، فرع التحليل المالي ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة الجزائر ، 1990 .

- فريحة نشيدة،"التمويل الداخلي للاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر (1962–1994)"، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 96/97.

- رحماني موسى: محاولة تحليل التنظيمي وتطور الإنتاج الفلاحي وآثارها على الحالة الغذائية بالجزائر 1962 ــ 1987 ، رسالة ماجستير .معهد العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر 1992.

التقارير :

- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير الظرف اقتصادي و اجتماعي للسداسي الثاني 2004، جويلية 2005 (الدورة 26) .

- الملحق الاقتصادي الأسبوعي تقرير لجريدة الوطن الناطقة بالفرنسية، الأسبوع من 14 إلى 20 مارس 2005.

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي السابع والعشرون الكويت : أوبك،2000. 2001،2002،2003،2004،2005،2006،2007

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2000 .

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2001 .

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2002 .

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2003 .

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2004 .

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2005 .
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2006 .
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2007 .
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2008 .
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2009 .
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي لعام 2010 .
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ،التقرير الشهري حول تطورات البترول في سوق العالمية والأقطار والأعضاء فبراير 2011 .
- تقرير 2009يونايتد برس انترناشونال حول الأزمة العالمية الراهنة، الجزائر تواصل تنفيذ مشاريع اقتصادية ضخمة رغم الأزمة المالية العالمية .
- تقرير وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية ، في إطار جلسات الاستماع السنوية التي يعقدها رئيس الجمهورية الجزائرية ، اوت 2010 .
- تقرير مداخلة وير الفلاحة والتنمية الريفية ، مقترحات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لتفعيل الإنتاج الفلاحي واستحداث مناصب شغل ، 2011 .
- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، الدورة العامة الخامسة عشر ، ماي 2000 .
- تقرير المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي ، إستراتجية التنمية الفلاحية ، 2001 .
- تقرير إحصائيات يورو ستات 2009 .
- تقرير بنك الجزائر مديرية الدراسات .

- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، تقرير حول الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر.

المجلات والدوريات والملتقيات و المؤتمرات :

- المجلي الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، مشروع دراسة حول إستراتجية التنمية الفلاحية ، الدورة 18 ، جويلية 2001.

- باشي احمد ، القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الإصلاح ، جامعة الجزائر ، مجلة الباحث ، لعدد 02/2033.

- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، المخطط الوطني للأعمال من اجل البيئة والتنمية المستدامة ، 2001.

- وزارة الفلاحة ، الاستثمار والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر ، 2009.

- وزراة الفلاحة ، الإحصائيات الزراعية 2011 ، MADR/DSASI.

- شعباني، السياسة الفلاحية والمشكل العقاري الفلاحي للقطاع العمومي الجزائري، الملتقى الدولي حول تنمية الفلاحة الصحراوية كبديل للموارد الزائلة .

- مؤتمر الأحزاب العربية، الأمانة العامة، القرار العربي المستقل ، العدد 20-146 ، 2010.

- المؤتمر العلمي الدولي ، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، 2008 .

الجرائد الرسمية نصوص تشريعية وتنظيمية:

- الجريدة الرسمية الصادرة في 31/12/1962 .

- الجريدة الرسمية الصادرة في 27 أوت 1986 .

- الجريدة الرسمية الصادرة في 19 جويلية 2005 .

- الجريدة الرسمية الصادرة في 08ديسمبر 1987 .

- قانون المالية 2011 .

- قانون رقم 23-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة عام 1424 الموافق ل : 28 ديسمبر 2003 المتضمن قانون المالية لسنة 2004 .

- القانون رقم 90 ــ 25 المؤرخ في 01 جمادى الأولى 1411 ، الموافق ل 18 نوفمبر 1990 المتضمن التوجيه الفلاحي .

- أمر رقم 06-04 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق ل: 15 جويلية 2006 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006 .

- المرسوم التنفيذي رقم 2000/118المؤرخفي 30ماي 2000المحدد لكيفيات تسيير الصندوق .

- المرسوم التنفيذي رقم 200/118 المؤرخ في 30 ماي 2000 و المحدد لكيفية عمل الحساب الخاص .

- المرسوم التنفيذي رقم 97-483 المؤرخ في 15ديسمبر 1997/م المحدد لكيفيات منح حق الامتياز .

- مقرر وزاري رقم 599 المؤرخ في 08جويلية 2000 و المحدد من جهة الشروط الاستفادة من الصندوق و طرق دفع المساعدات و كذا نسب الدعم حسب نوع النشاط .

- القرار رقم 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000 الصادر عن وزارة الفلاحة .

- المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 25 جوان 2000 المحدد لقائمة الإيرادات والنفقات للصندوق .

- التعليمة الوزارية المشتركة رقم 00586 المؤرخ في 25 جوان 2000 المحددة لمدونة الموارد والنفقات الخاصة بالحساب 302- 06 بعنوان " الصندوق الوطني لضبط و التنميـــة الفلاحية ".

المراجع بالغة الأجنبية :

Belkacem BOUZANA, le contentieux des hydrocarbures entre l'Algérie et les -
sociétés étrangères (Alger : OPU-PUBISUD, 1985),

Mustapha MEKIDECHE, L'Algérie entre économie de rente et économie de -
marché (Alger : Dahlab2000).

Omar KHELIF, Dynamiques des marchés et valorisation des hydrocarbures -
((Alger: CREAD, 2005),

PAUL HORSNELL, «Mediterranean Basin in the World Petroleum Market » --
((Oxford : Oxford University Press, 2000).

Balino Tomas J.T Et Nasciento Jean Claude Algérie : Mise En Œuvre De -
Politique Monétaire Et D veloppement Des Marches_Monétaires, Département
.Des Banques Centrales F.M.I , Octobre , 1991

Bessaoud Omar, réforme agricole, nouvelle tentative à la crise de l'agriculture, -
.revue monde en développement 1989

Abdel Madjid Djenane، Ajustement Structurel Et Secteur_Agricole,Les −
.Cahiers De C R E A D , N° 46, 1999 p 134
Hocine MALTI, « Réflexions sur l'avant projet de loi sur les hydrocarbures », −
. Quotidien d'Oran du 2425 et 26 Novembre 2002
Omar KHELIF , « Une loi à contre-courant des fondamentaux du marché −
.pétrolier international», El Watan du 09/10/2006
Mohamed HACHEMAOUI, « la nouvelle loi algérienne sur les −
hydrocarbures : les enjeux d'une communication présentée au centre AKI Crises
,« Today (Francese, Italie : AKI, 2004 libéralisation
.OPEC, Annual Statistical Bulletin 2005 −
.OPEC, Annual Statistical Bulletin 2006 −
,Ministère de l'énergie et des mines, Annuaire de l'énergie et des mines −
Ministère de l'Energie et des Mines, Exposé des motifs du projet de loi −
.(relative aux hydrocarbure(Alger, MEM, 2001
ministère des finances, rapport de présentation du projet de la loi de finances −
.pour 2008

.« Ministère des finances, la dette extérieure « 2000-2006 −

− World Bank, International Monetary Fund, Algerian authorities

IMF COUNTRY REPORT, ALGRIA STATISTICAL APPENDIX, , 2005 −

.imf country report , Algeria statistical appendix ,2001 −

Rapport sur la situation de Secteur Agricole, DSASI Ministère de −

,l'Agriculture et du développement rural, 2002

Rapport sur la situation de Secteur Agricole, DSASI Ministère de −

l'Agriculture et du développement rural, 2004

Statistiques Agricoles2005.2006.2007. 2009. Ministère de l'agriculture et −

.développement Rurale

مواقع الانترنت :

−www.UNCTAD.org

−www.darelabhath.dz

−www.ons.dz

www.premier-ministre.gov.dz −

−http://islamfin.go-forum.net

-www.premier-ministre.gov.dz

- www.fao.org

فهرس الجداول والإشكال

فهرس الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المسح الزلزالي في الجزائر 1995-2010	03
02	تطور نشاط الحفر الاستكشافي و التطويري في الجزائر 1995-2010	04
03	اكتشافات النفط في الجزائر 1995-2010	04
04	تطور الاحتياطي المؤكد من النفط الخام خلال الفترة 1990-2000	05
05	تطور الاحتياطي المؤكد من النفط الخام خلال الفترة 2001-2010	06
06	تطور إنتاج النفط الخام بالجزائر في الفترة 1990- 2010	07
07	تطور صادرات النفط الخام بالجزائر في الفترة 1990 – 2010	08
08	الأسعار الفورية للخام الجزائري 1995-2010	25
09	الأسعار الفورية لسلة خامات اوبك 1995-2010	26
10	قيمة الصادرات البترولية في الجزائر للفترة 1990-2010	27
11	تطور احتياطي الصرف الجزائري 1990-2010	28
12	الإيرادات المحولة إلى صندوق ضبط الموارد 2000-2010	32
13	بعض المؤشرات الاقتصادية المعتمدة للمخطط الخماسي 2010-2014	34
14	تطور رصيد الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2000-2006	37
15	تطور الدين العمومي الداخلي والخارجي خلال الفترة 2000-2010	39
16	المساحة الزراعية المستخدمة في الجزائر حتى سنة 2009	46
17	إجمالي توزيع الأراضي في الجزائر 2009	46
18	حجم التساقطات المطرية حسب المناطق و مقارنتها بحجم التدفقات	47
19	" تطور إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 1990-2010	73
20	تطور إنتاج إجمالي الخضر الجافة في الجزائر خلال الفترة 1990-2010	74
21	تطور إنتاج الحمضيات في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2010	75
22	تطور إنتاج الكروم في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2010	75
23	تطور إنتاج الزيتون في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2010	76
24	تطور إنتاج الغابات في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2010	77
25	تطور التعداد الحيواني في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2010	78
26	تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 1990 -2010	80
27	اجمالي الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2003-2007	81
28	تطور الميزان التجاري الزراعي والغذائي في الجزائر	83
29	الميزان التجاري للمواد الغذائية في الجزائر سنة 2006	85
30	الميزان التجاري للمواد الغذائية في الجزائر سنة 2007	87

31	تطور إيرادات البترول والإنتاج النباتي بالجزائر خلال الفترة 1990-2010	98
32	تطور إنتاج البترول الإنتاج الغاباتي بالجزائر خلال الفترة 1990 -2010	101
33	تطور إيرادات البترول والإنتاج الحيواني بالجزائر خلال الفترة 1990 -2010	104
34	تطور إيرادات البترول والإنتاج النباتي في الجزائر خلال الفترة 2000-2010	107
35	تطور إنتاج البترول الإنتاج الغاباتي بالجزائر خلال الفترة 2000 -2010	110
36	تطور إيرادات البترول والإنتاج الحيواني بالجزائر خلال الفترة 2000 -2010	112
37	تقسيم الموارد على قطاع الزراعي في إطار الإنعاش الاقتصادي	117

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	التوزيع الإجمالي للأراضي في الجزائر	45
02	توزيع الأراضي المستعملة من قبل الفلاحة في الجزائر	45
03	توزيع المساحة المسقية بين أنواع نظم الري في الجزائر	49
04	برنامج التجديد الفلاحي وبرنامج التجديد الزراعي في الجزائر	65 ، 66
05	هيكل برنامج التجديد الريفي	68

الملخص :

لقد كان لتغيرات اسعار البترول التي عرفها الاقتصاد العالمي انعكاسات مالية ونقدية عديدة ، خاصة على الدول المصدرة للبترول التي تميزت با ارتفاع ايراداتها المالية ، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تأثرت با ارتفاع اسعار البترول من خلال ارتفاع ايردات البترول ، خاصة خلال الفترة 2000- 2010 ، وايضا اثبتت تغيرات ايردات البترول ان الاقتصاد الجزائري مرتبط بتصدير المحروقات ، وقد سعت الجزائر الي خلق اقتصاد متنوع اعتمادا على ايردات البترول الكبيرة التي حققتها نتيجة ارتفاع اسعار البترول في السوق العالمية ، وارتفاع ايرادات البترول فرض من ناحية ثانية التفكير في اشكال جديدة لتسيير احتياطات الصرف بتمويل القطاعات الاخرى ومن بينها القطاع الزراعي لما يلعبه هذا القطاع في تحقيق الاستقرار والامن الغذائي الداخلي .

نظرا لان الجزائر تستورد كميات كبيرة من المنتجات الغذائية والفلاحية ، فقد عملت الجزائر على تمويل القطاع الزراعي بهاته الايردات بهدف التخلص من التبعية الغذائية والتقليل من فاتورة الاستراد للموارد الغذائية من خلال الامكانيات الهائلة التي تملكها الجزائر وذلك بتوفرالبيئة المناسبة لتنمية وتمويل القطاع الزراعي بواسطة ايرادات البترول ، سواء كان التمويل مباشر او غير مباشر.

Le résumé :

Les variations du prix du pétrole qu'a connues le système économique mondial durant la dernière décade ont eu des répercussions budgétaires et monétaires sur les pays exportateurs. L'Algérie est parmi les pays qui ont bénéficié de cette hausse qui s'est matérialisée de 2000 à 2010 par une nette amélioration de sa réserve de change.

Profitant de cette tendance favorable, l'Algérie a tenté d'une part de diversifier son économie productive pour réduire sa dépendance extérieure du seul revenu du pétrole et d'autre part d'assurer un meilleur financement à son secteur agricole, pour réduire sa dépendance des approvisionnements agricoles et alimentaires extérieurs et assurer de fait une meilleure sécurité alimentaire à la population. Cette solution semble d'autant possible à réaliser que les ressources naturelles agricoles que recèle le pays lui permettent de faire la jonction entre le développement agricole et ses revenus pétroliers.